

فَقِيرٌ لِلْمَوْلَى شَيْخِ الْفَرَايِضِ
بَحْثُ فَقَرِهِ مُقَارِنٌ

تَقْرِيرٌ لِأَهْلِ بَيْتِنَا الْأَسْتَاذِ سَعَادَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حَسَنِ فَضْلِ اللَّهِ - دَامَ ظِلُّهُ

بِقَامِ: وَكَانَ فِي خِزْمَةِ رَحْمَةِ

ابْنِ الْأَوَّلِ

دارالمع

حقوق الطبع محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بيروت - لبنان - حارة حريك - قرب مستشفى الساحل - هاتف: ٠٣/٧٥٥٢٠٠ - ٠١/٨٢١٣٩٢ - فاكس: ٠١/٣١٤٨٢٤
ص.ب ١٥٨ / ٢٥ الغيري - Email: dam @ dar - almalak. com / Int: www. dar - almalak. com

فَقِيرٌ لِمَوْلَانِ شَيْخِ الْفِرَائِضِ

بَحْثٌ فَقْهِيٌّ مُقَارِنٌ

تَقْرِيرٌ لِأُجَاجٍ سَيِّدِنَا الْأُسْتَاذِ سَمَاحَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظَمَى
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ حَسَنِ فَضْلِ اللَّهِ - دَامَ ظِلُّهُ

بِقَالِهِ: د. الشَّيْخُ خُذَيْجَةُ رَحِمَتُهُ

الْمَجْزُءُ الْأَوَّلُ

دار الملاك

المركز الإسلامي الثقافي

مكتبة سماحة آية الله العظمى

السيد محمد حسن فضل ١١

٥٦٦٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
وأصحابه المنتجبين والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد لاحظت كتاب «فقه المواريث» الذي ألفه وقزّره فضيلة الدكتور
الشيخ خنجر حميّة (حفظه الله) تقريراً لأبحاثنا الفقهية في هذا الموضوع،
فرأيت أنه وافياً بما بحثناه في عرض جيد وتفصيل دقيق ومقارنة بالمذاهب
الإسلامية الفقهية الأخرى بالإضافة إلى بعض الآراء في القانون المدني مما
جعله بحثاً فقهياً مقارناً يستفيد منه الباحث والطالب.

إنني أشكره على هذا الجهد العلمي الذي بذله في تقرير أبحاثنا الفقهية،
راجياً من الله أن يوفقه للمزيد من البحث والتقدم في مجالات العلم والبحث
والتدقيق إنه قريب مجيب وهو حسبنا ونعم الوكيل.

محرم الحرام
حضره الله

١٦ محرم الحرام
١٤٢١ هـ

تمهيد عام

بين يدي القارئ كتاب المواريث والفرائض في الفقه الإسلامي.

وبحوث الكتاب بجزئيه هي جملة ما ألقاه أستاذنا سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله - دام ظله - على طلابه في درس الخارج في فقه المواريث وأحكام التركات. ولقد استوعب سماحته بالبحث والتحقيق تفصيلات أحكام المواريث، مركزاً على ما هو موضع خلاف ومجال نقاش من الموضوعات والمسائل.

ولقد رغبت في أن يأتي تبويب الكتاب في الجزئين منسجماً، فأدرجنا في الأول منهما الفصول النظرية التي يطغى فيها الجهد المؤسس والمقنن ويقل فيها التطبيق، وجعلناها فصولاً ثلاثة. خصصنا الأول منها للكلام على أمرين؛ الأول استقصاء مدلول لفظ الإرث ومشتقاته في اللغة والاصطلاح، والثاني تتبع معنى الإرث في القرآن، في الآيات التي اشتملت عليه واحتوته. أما الفصل الثاني فخصصناه للبحث في موجبات الإرث وأقسام الورثة وطبقاتهم، وفي السهام المقدرة في كتاب الله وأربابها،

وختمناه بالحديث عن العول والتعصيب. أما الثالث فجعلناه للكلام على موانع الإرث، واقتصرنا فيه على مانعين اثنين هما الكفر والقتل، ولقد استقصى السيد الأستاذ - دام ظله - هنا وأطال، وفصل وتعمق، خصوصاً في المانع الأول وما يرتبط به من أحكام وقضايا.

أما الجزء الثاني فخصصناه للفصول التطبيقية، وجعلناها ثلاثة أيضاً، درسنا في الأول منها ميراث الأنساب على وجه التفصيل، وفي الثاني إرث الأسباب من زوجية وولاء. أما الثالث، فرغبنا أن نعالج فيه بعض ملحقات الإرث، كميراث ولد الزنا والملاعنة، وميراث الحمل المفقود، والغرقى والمهدوم عليهم.

ولقد حرص سماحته على أن يكون العمل في المواريث مقارناً، تحقق المسألة على ضوء الأدلة والنصوص، ثم يُستعرض رأي فقهاء السنة حولها، على أن يلتمس بعد ذلك الموقف الذي اتخذته القانون وارتآه في الدول التي شرعت للمواريث قوانين وضعية على ضوء الشريعة، كمصر مثلاً، فجاء بحث الموضوعات والمسائل مستوعباً شاملاً.

أما نحن، فقد جهدنا لتكون لغة الكتاب وافية بمقصود سماحته، وليكون الأسلوب الذي أنشأنا الفصول على أساسه واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، فإن كنا قد وفقنا إلى ذلك، فهو المأمول والمرتجى، وهو غاية ما نتمنى، وإلا فحسبنا أننا بذلنا غاية الجهد، واستنفدنا الطاقة والوسع.

فهرس إجمالي لفصول البحث

الفصل الأول : مدخل إلى فقه الموارث والفرائض

- الموارث والفرائض في اللغة والاصطلاح

- نظرة في فقه الموارث في القرآن

الفصل الثاني : موجبات الإرث ومراتبه

- موجبات الإرث وأسبابه

- أقسام الورثة وطبقاتهم

- الفرض وأنواعه مع تفصيل أرباب السهام

الفصل الثالث : موانع الإرث

- مقدمة وتمهيد

- الكفر وما يتعلق به

- القتل وما يتعلق به

الفصل الأول

■ مدخل إلى فقه المواريث والفرائض

○ المواريث والفرائض في اللغة والاصطلاح

○ نظرة إلى فقه المواريث في القرآن

المواريث والفرائض لغة واصطلاحاً

المواريث جمع ميراث : مفعال من الإرث ، وهو في أصل اللغة البقية ، والأصل والأمر القديم .

قال في القاموس : «الإرث بالكسر الميراث ، والأصل ، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول ، والبقية من كل شيء»^(١) .

وفي اللسان : «الإرث بقية الشيء : البقية من أصله ، والجمع إراث»^(٢) .

وفي المعجم الوسيط : «الإرث بقية الشيء ، والإرث الميراث والرماد ، والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول ، وفي حديث الحج : (إنَّكم على إرث

(١) الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، ط ١ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩١ ، ج : ١ ، ص : ٣٤٨ . ويقارن : الزبيدي ، تاج العروس في شرح القاموس ، ط بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د . ن . ج : ٥ ، ص : ١٥٥ وبعدها .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ط ١ ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٠ ، ج : ١٢ ، ص : ١٩٩ .

من إرث أبيكم إبراهيم) ويجمع على إراث»^(١) .

والإرث والتراث والميراث والوراث والوراث بمعنى واحد .

قال في اللسان : «ورثه ماله ومجده ، وأورث الرجل ولده مالا أي أبقي له وترك . ويُقال ورثه عنه ورثاً وورثة ووراثته وإراثته ، ويرثه وراثته وميراثاً وميراثاً : أي استحق منه ماله فصار له ، وكذا تقول : ورثني فلاناً أرثته وورثاً إذا مات فورثك فصار ملكه ومجده لك»^(٢) .

وقال في القاموس : «تقول : ورث أباه ومن أبيه بالكسر يرثه ، كيعدده ، (وياؤه مقلوبة عن واو) ورثاً ووراثته وإراثاً ، ورثته بكسر الكلّ على خلاف القياس . . وتقول : أورثه أبوه وورثته جعله من ورثته ، والوارث هو الباقي بعد فناء الخلق ، وفي الدعاء : أمتعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني ، أي أبقيهما معي حتى أموت»^(٣) .

وهو يأتي على تفاعل ، تقول : توارث القوم المال ، وتوارثناه ، أي ورثه بعضنا عن بعض قدماً^(٤) .

(١) إبراهيم أنيس ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، ط مجمع اللغة العربية . د . ت . ج : ٢ ، ص : ١٠٢٤ ويقارن : تاج العروس ، ج : ٥ ، ص : ١٥٥ .

(٢) لسان العرب ، ج : ٢ ، ص : ١٩٩ .

(٣) القاموس المحيط ، ج : ١ ، ص : ٣٧٤ .

(٤) لسان العرب ، ج : ٢ ، ص : ٢٠٠ . وقال الزبيدي : ومن المجاز توارثوه كإبرأ عن كابر . يلاحظ :

تاج العروس ، ج : ٥ ، ص : ٣٨٣ .

وقد يطلق الإرث أو التراث . . . وما يرادفها على معنى ما يستحق ، أو ما يبقى ، قال في اللسان : « والتراث ما يخلفه الرجل لورثته ويبقيه ، والوارث هو الباقي يسمى بذلك لبقائه بعد موت مورثه » (١) . وقال : « الورث والإرث والتراث والميراث ما وُِرث » (٢) .

وعلى أي حال ، فالواضح من عبارات أهل اللغة أنَّ الإرث يطلق ويراد به انتقال المال من الهالك إلى الحي ، واستيلاء الأخير عليه . ويطلق على استحقاق الوارث الحي ما تركه مورثه ، ويطلق ويراد به الإبقاء ، ويطلق ويراد به ما يخلفه الميت لورثته ويبقيه ، والمناسبة كما ترى بين المعاني تلك واضحة .

وكيف كان ، فلقد استخدم اللفظ عند العرب في هذه المعاني قبل البعثة وشاع ، وبه نطقت أشعارهم . روى في لسان العرب عن أبي عبيدة أنَّه أنشد :

وإن تكُ ذا عزٍّ حديثٍ فإنَّهم لهم إرثٌ مجدٍ ، لم تخنه زوافره (٣)

وقال بدر بن عامر الهذلي :

ولقد توارثني الحوادثُ واحداً ضرعاً صغيراً ثمَّ لا تعلوني

(١) لسان العرب ، ج ٢ ، ص : ١٩٩ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن ، ص : ٢٠١ . ويقارن : تاج العروس ، ج : ٥ ، ص : ٣٨٣ ، والبيت للحطينة يراجع : ديوانه ، بيروت : دار صادر ، ص : ٢٠ .

قصد تتداولني الحوادث كأنَّها ترثني هذه عن هذه (١) .

وقال تعالى حكاية عن زكريا (ع) : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ * يرثني ويرث من آل يعقوب ﴿ [مريم : ٥ - ٦] .

هذا ما قاله أهل اللغة حول اللفظ ودلالاته اللغوية وأصل تركيبه الصرفي وصياغاته .

أمَّا الإرث في اصطلاح أهل الشرع . فقد عرّفه العلامة في القواعد (٢) بأنّه : «انتقال حق الغير بعد الموت على سبيل الخلافة» (والوارث هو من انتقل إليه الحق) ويرادفه الميراث ، ويجمع على موارث .

وعرفه الشهيد في الدروس (٣) بأنّه : «ما يستحقه إنسان بموت آخر بنسب أو سبب بالأصالة» .

والواضح أنّ تعريف الدروس يلحظ في الإرث معناه الاسمي ، أعني الموروث ، بينما يقارب الأول معناه المصدري . ولجواز النظر إليه من كلتا الجهتين ، وصحة تعريفه بكلتا التعريفين جمعهما في الروضة فقال : «الإرث

(١) لسان العرب ، ج : ٢ ، ص : ٢٠١ . وتاج العروس ، ج : ٥ ، ص : ٣٨٣ .

(٢) يلاحظ : العلامة الحلبي ، قواعد الأحكام ، ضمن مفتاح الكرامة ، ط مؤسسة أهل البيت ، د . ت .

ج : ٨ ، ص : ١٠٩ . وأيضاً : السيوري ، التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٢٩ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٠٩ .

من الميراث ، وهو : استحقاق إنسان بموت آخر بنسب أو سبب شيئاً بالأصالة ،
أو من الموروث ، وهو : ما يستحقه إنسان بموت آخر بنسب أو سبب . . .
النخ» (١) .

وكيف كان ، فالظاهر من هذه التعريفات أن ليس للفقهاء اصطلاح
خاص في لفظ الإرث ومشتقاته ، وقد جرى استخدامهم له على طبق
اصطلاح أهل اللغة ، غاية الأمر أن المعنى المقصود في اصطلاح أهل الشرع
أخص ، بمعنى أنه أحد المعاني اللغوية للفظ .

وتعريف الإرث هنا يقتضي بيان ما يقصد بلفظ الفرائض .

والفرائض جمع فريضة ، وهي في أصل اللغة من الفرض ، بمعنى
التقدير والبيان ، أو بمعنى القطع ، يُقال : فرض الثوب أي قطعه ، ومنه :
﴿نصيباً مفروضاً﴾ و﴿أنزلناها وفرضناها﴾ أي بينهاها (٢) . وقد يطلق على
الإلزام والإيجاب ، وعلى العطية ، والطعن في السن ، وموقع الوتر من

(١) زين الدين الجبعي ، الروضة البهية ، ط كلانتر ، ج : ٨ ، ص : ١١-١٢ . هناك جملة ملاحظات
حول ما قدمه الفقهاء من تعريفات للإرث ومرادفاته ، مذكورة في المطولات . . . ولاتعني هنا
جداً ، ما دام المقصود من التعريف تقديم صورة جلية للمعرف وهي محققة هنا . وسيدنا الأستاذ لا
يعتني جداً بالمشكلات التي لا ثمرة لها في استنباط الأحكام ولا ترتب عليها أثر نافع في غرضه ،
ولأجله أعرض عن ذكر هذه الملاحظات ، وما يمكن أن يُقال حولها .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٠ . والراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ،
ص : ٣٧٦ .

القوس ، وغيرها من المعاني التي لا تناسب المقام . قال في الجواهر :
«الفرائض جمع فريضة من الفرض بمعنى التقدير والقطع ، لا منه بمعنى
الإيجاب والإلزام ، أو العطية . . . الخ»^(١) .

هذا في أصل اللغة ، وأمّا في اصطلاح الفقهاء ، فلقد فرّق بين الفريضة
والفرائض . وعُرِّفَت الأولى : بأنّها مطلق السهم ، بلا تفرقة بين الميّن المفصل
في الكتاب المحيد ، وبين الثابت إجمالاً بالسنة وبآية أو بالأرحام .

أمّا الفرائض فقد صارت اسماً للسهام المفروضة في الكتاب على
التفصيل ، وهي السهام الستة ، دون ما ثبت بالسنة وبآية أولى الأرحام
منها^(٢) .

ولولا صيرورة الفرائض اسماً لذلك ، لكان اللفظ شاملاً بإطلاقه لمطلق
السهام ، بمقتضى كونه جمعاً للفريضة فيتحد معانها في اللغة والاصطلاح .
وعلى كلّ ، فلقد أشار في الجواهر إلى هذا الاصطلاح الخاص في
الفرائض فقال : «وحيثُذ ، فالمراد هنا السهام المقدرة في كتاب الله ، فتكون
أخص من الموارث»^(٣) .

(١) محمّد بن الحسن النجفي ، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ، بيروت : دار إحياء التراث
العربي ، ج : ٣٩ ، ص : ٥٠ . ويلاحظ تتبع معاني الفرض في : المفردات ، ص : ٣٧٦-٣٧٧ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٢٨ ، ص : ١١٠ . والشهيد الثاني ، مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٠٩ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٥٠ .

ولقد روى الشيخ في المبسوط^(١) ، وابن إدريس في السرائر^(٢) ، والقاضي في المهذب^(٣) عن النبيّ (ص) قوله : «تعلموا الفرائض . . . الخ» وهو مشعر بعموم اللفظ لمطلق السهام . . . لكن ينبغي حمله على المعنى الخاص بعد ثبوت الاصطلاح فيه .

وما في المهذب البارع^(٤) من أنّ الفرائض في الاصطلاح ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب والسنة والإجماع ، لا يعرف عن غيره هنا ، وهو محكي عن أبي حنيفة في مقام التفريق بين ما ثبت من الإلزامات بنص مقطوع به فسماه فريضة ، وما ثبت منها بغيره فسماه الواجب مطلقاً . وهو لا ربط له بموردنا^(٥) كما هو واضح .

قال في الروضة معبراً عن التردد في معنى الفرائض بين العام والخاص : «وهو [أي الميراث] أعم من الفرائض مطلقاً إن أريد بها [الفرائض] المفروضُ بالتفصيل ، وإن أريد بها ما يعم الإجمال كإرث أولي الأرحام فهو [الفرائض]

(١) محمد بن الحسن الطوسي ، المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ٦٧ .

(٢) ابن إدريس ، السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٦ ، وهو يرويه عن ابن مسعود وهي رواية الدارقطني والدارمي . ويرويه أيضاً بإسناد آخر عن أبي سعيد الخدري عن النبيّ (ص) .

(٣) ابن البراج ، عبد العزيز الطرابلسي ، المهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٢٢ .

(٤) ابن فهد الحلبي ، المهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٢٦ . وعرفها شرعاً : «بأنها انتقال حق الغير بعد الموت على سبيل الخلافة» .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٠ . ويقارن : مفردات الراغب ، ص : ٣٧٦ .

بمعناه [أي الميراث] ، ومن ثمَّ [للتردد في معنى الفرائض] كان التعبير بالميراث أولى^(١) .

وفي الرياض : «وهو [أي الموارث] أعم من الفرائض مطلقاً إن أريد بها المفروض بالتفصيل ، وإن أريد بها ما يعم الإجمال كإرث أولي الأرحام فهو بمعناه ، ومن ثمَّ كان التعبير بما هنا أولى من التعبير بالفرائض»^(٢) .

ومهما يكن من أمر ، فلقد اختلفت عبارات الفقهاء في عنوانه مباحث هذا الكتاب ومسائله ، ولكلِّ وجه . فعنوانه العلامة مثلاً في القواعد ، بـ «كتاب الفرائض»^(٣) ، وكذا فعل الشيخ في الاستبصار^(٤) ، وابن زهرة في الغنية^(٥) ، والمحقق في الشرائع^(٦) ، وابن قدامة في المغني^(٧) والشهيد في المسالك^(٨) .

ولعلّه لا اعتقاد التساوي بين الفرائض والموارث ، باعتبار أنَّ الأول جمع

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٤ .

(٢) السيّد علي الطباطبائي ، رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل ، بيروت : دار الهادي ، ١٩٩٢ م . ج : ٩ ، ص : ٧ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٢٨ ، ص : ١١٠ .

(٤) الطوسي ، الاستبصار ، ج : ٤ ، ص : ١٤١ .

(٥) ابن زهرة الحلبي ، الغنية ، «ضمن الجوامع الفقهية» ، ص : ٦٠٤ .

(٦) شرائع الإسلام ، ج : ٢ ، ص : ٨٠٧ .

(٧) ابن قدامة ، المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٦٥ .

(٨) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٠٩ .

فريضة ، وهي مطلق السهام ، فيكون بمعناها - وقد عرفنا ثبوت الاصطلاح فيه فلا يتحدان معنى - أو تغليباً تبعاً للنص ، وهو كما ترى ، إذ شياع مادة الإرث في النصوص أكبر ، واستخدامها أكثر . وعنوانه العلامة في التحرير^(١) بـ «كتاب الموارث» ، وكذا فعل الصدوق في الهداية^(٢) وابن حمزة في الوسيلة^(٣) وسلاح في المراسم^(٤) والمحقق في النافع^(٥) والأردبيلي في آيات الأحكام^(٦) والفيض في الوافي^(٧) ، ولعلّ اختيارهم لفظ الموارث ناشىء من اختيار التعبير بالعنوان الأعم ، ولأنّه جامع لمطلق السهام الثابتة بالقرآن على التعيين أو على الإجمال والثابتة بالسنة ، ولأنّ التعبير بالفرائض موهوم بعد تردد اللفظ بين معنيين العام والخاص ، فيكون التعبير بما لا يدلّ إلّا على العام أولى . واكتفى الحلبي في الكافي بلفظ الإرث فقال : «فصل في الإرث» ، وعنوانه بعضهم كالشهيد في اللمعة^(٨) والعلامة في إرشاد

(١) العلامة الحلبي ، التحرير ، ط . حجرية ، ج : ٢ ، ص : ١٦٣ .

(٢) ابن بابويه القمي ، الهداية «ضمن الجوامع الفقهية» ، ص : ٦٣ .

(٣) ابن حمزة ، الوسيلة ، ص : ٣٨١ .

(٤) سلاح ، المراسم ، ص : ٢١٤ .

(٥) يلاحظ : المقداد السيوري ، التنقيح الرائع ، ج : ١٤ ، ص : ١٢٩ ، وأيضاً يلاحظ : المهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٢٣ .

(٦) المقدس الأردبيلي ، زبدة البيان ، ص : ٦٤٤ .

(٧) وكذا فعل ابن حزم في : المحلى ، يلاحظ : ج : ٨ ، ص : ٢٦٣ .

(٨) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩ . وأيضاً : الحلبي ، الكافي ، ص : ٣٦٧ .

الأذهان^(١) بـ «كتاب الميراث» . وفي التهذيب^(٢) والمبسوط^(٣) والانتصار^(٤) جُمع العنوانان فقليل : «كتاب الفرائض والمواريث» ، ولعلّه من باب ذكر الأعم بعد الأخص زيادة في الإيضاح والبيان ، أو لاعتقاد التساوي . وعكس ابن إدريس في السرائر^(٥) فعنونه بـ «كتاب المواريث والفرائض» ، فعمّم ثمّ خصص لإظهار مزيد اهتمام بالخاص ، أو أنّه اعتقد التساوي فعطف لزيادة البيان ، وفي المقنعة^(٦) ، جَمع المفيد على الإضافة فعنون بـ «فرائض المواريث» . وقد قلنا إنّ لكلّ وجهٌ ، والمقصود من الجميع واضح ، وإن اختلفت الألفاظ . ومهما يكن من أمر ، فهذا خلاصة ما يمكن أن يُقال حول دلالة لفظ الإرث ومشتقاته في اللغة والاصطلاح ، والحري بنا هنا استقراء تطور استخدامه في القرآن ، وبيان ما قرّر من أحكام وتشريعات ترتبط به ، وهو ما سوف نفعله في ما يلي بإيجاز .

(١) ينظر : العلامة الحلّي ، إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١١٧ .

(٢) محمّد بن الحسن الطوسي ، التهذيب ، ج : ١٠ ، ص : ٢١٣ .

(٣) الطوسي ، المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ٦٧ .

(٤) السيّد المرتضى ، الانتصار ، ص : ٢٧٦ .

(٥) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٦ .

(٦) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١١ .

نظرة في فقه المواريث في القرآن

لم يفصل القرآن القول في أحكام الإرث ، ولم يتعرض لكل ما يرتبط بهذا المفهوم من التشريعات على الاستيعاب ، شأنه في ذلك شأنه في غيره من الموضوعات التي تصدى لبيان أحكامها على الإجمال والإيجاز ، والتي اكتفى فيها بالتلميح والإشارة ، وترك للسنة تفصيل الكلام حول ما تم إجماله منها ، وشرح ما كان قد أوجزه من قضاياها ومسائلها .

والآيات القرآنية التي تعرضت لذكر الإرث أو الفرائض لم تجتمع في وحدة سياقية ، بل تباعدت في مواردها ، واختلفت الدواعي التي سبقت لبيانها وتوضيحها ، لكن يجمعها مع كل ما مر ، أنها شرعت لمبدأ التوارث بشكل عام ، وأكدت على الفكرة ، وبينت بعض ما يمكن أن تؤسس عليه تفصيلات الأحكام من المبادئ والأصول ، والكليات والقواعد ، والقوانين والضوابط .

نرغب هنا في استعراض هذه الآيات بشكل موجز ، مركزين على المعنى

العام الظاهر منها ، مبينين ما يمكن أن يستفاد من خلالها من القواعد والأسس ، مبتعدين قدر الإمكان عما لا يجدي الخلاف فيه من تفسيرها ، وعما نشأ على هامشها من تأويلات واجتهادات .

- الآية الأولى :

﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾^(١) .

أصل المولى - في اللغة - من ولي الشيء يليه إذا اتصل به من غير فاصل ، وهو يقع على وجوه^(٢) : على المعتق والمعتق ، وابن العم ، والورثة ، والخليف ، والسيد المطاع . والأولى بالشيء هو الأحق : قالوا وهو الأصل في الجميع ، إذ سمي المعتق - بالكسر - مولى لأنه أولى بميراث المعتق - بالفتح - وأحق ، وسمي المعتق بذلك لأنه أولى بنصرة معتقه من غيره ، وابن العم لأنه أولى بنصرة ابن عمه لقربته ، والورثة لأنهم أولى بميراث الميت من غيرهم ، والخليف أولى بأمر حليفه للحلف الذي بينهما . والولي أولى بنصرة من يواليه . قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿النار هي مولاكم﴾ [الحديد : ١٥]

(١) سورة النساء ، آية : ٣٣ . ويلاحظ حولها : ابن شهر آشوب ، متشابه القرآن ومختلفه . ج : ٢ ، ص : ٢٣١ .

(٢) أقصى البيان في آيات الأحكام ، ج : ٢ ، ص : ٤٨٥ . والطبرسي ، مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٦٥ .

معناه : هي أولى بكم ، والموالي هنا الورثة .

ولقد اختلف في تركيب الشق الأول من الآية على مستوى اللغة ، وهو خلاف لا تكاد تترتب عليه ثمرة في ما هو المعنى العام للآية ، وفي ما تدل عليه وتشير إليه .

وعلى أي حال ، فقد ذهب السيوري^(١) الإمامي إلى أن تقدير قوله تعالى : ﴿ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون﴾ هو التالي : جعلنا لكل إنسان موالى يرثونه مما ترك من المال ، وهؤلاء الموالى هم الوالدان والأقربون . فاعتبر أن الوالدين والأقربين في الآية خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) عائد على الموالى ، وتكون جملة المبتدأ والخبر حيثئذ جملة بيانية .

وقرّر الزمخشري^(٢) في الجملة احتمالين مؤداهما واحد :

الأول : أن يكون الوالدان والأقربون فاعل ترك ويقدر المعنى حيثئذ هكذا :

جعلنا لكل تركة مما ترك الوالدان والأقربون موالى يرثونها .

الثاني : أن يكون الوالدان والأقربون فاعل ترك . ويقدر المعنى حيثئذ

هكذا :

(١) السيوري ، كنز العرفان ، نقلاً عن : مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام ، ج : ٢ ، ص : ١٦٢ .

(٢) الزمخشري ، الكشاف ، ج : ١ ، ص : ٥٠٣-٥٠٤ .

جعلنا لما تركه الوالدان والأقربون موالى يرثونه .

واعترض السيوري^(١) على الاحتمال الأول مفترضاً أنه يلزمه : أن يكون كل صنف من أصناف التركة مختصاً بوارث معين من الورثة لا يعدوه ، وهو ليس صحيحاً ، إذ التركة بأكملها مورد استحقاق الورثة على الإشاعة ، ولا يتميز سهم كل واحد منهم أو حصته إلا بالقسمة ، ولا يتعين ملكه في صنف بعينه إلا أعقبيها ، فليست الأرض لواحد بخصوصه ، ولا الفراش لآخر . . . وكذا في غيرهما من الموروثات .

والحق أن الاعتراض هذا مبني على فهم ملتبس ومغلوط لعبارة الزمخشري ، إذ الواضح منها أن لكل تركة من التركات ورثة يرثونها ، وليس مفادها أن لكل صنف بعينه من أصنافها وارثاً مخصوصاً ينحصر استحقاق هذا الصنف به دون غيره .

وفهم الزمخشري لتركيب هذه الجملة من الآية خال من التكلّف ، وينسجم مع ما تقتضيه قواعد العربية . واحتمال كون الوالدين والأقربين فيها خبر لمبتدأ محذوف بعيد ، إذ يستلزم ذلك تأخر الضمير عن ذيه لفظاً ورتبة ، والأصل خلاف التقدير ، ولا يُصار إليه إلا لقريئة أو ضرورة . أمّا الشق الثاني من الآية ، فهو يقرر سلوكاً كان موجوداً في الجاهلية شائعاً ، ولقد كان الرجل

(١) كنز العرفان ، نقلاً عن مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ١٦٢ .

يمسح يده اليمنى بيد من يعاهده ويقول : «دمك دمي وثأرك ثأري ، وحربك حربي ، وسلمك سلمى ، ترثني وأرثك ، وتطلب بي وأطلب بك ، وتعقل عني وأعقل عنك»^(١) ، وكان الأثر المترتب على مثل هذا التعاقد والتحالف أن يرث الحليف سدس ما تركه حليفه ، وكان يقدم الحليف في الإرث على الأقارب مطلقاً ويحجب . واصطلح على مثل هذا التوارث بولاء ضمان الجريرة في لسان الفقهاء^(٢) وكيف كان ، فهذا هو المعروف من تفسير هذا الشق من الآية .

وروي عن ابن عباس وابن زيد^(٣) أنَّ المراد بـ : «والذين عقدت أيمانكم» قوم آخى بينهم رسول الله (ص) من المهاجرين والأنصار حين قدموا المدينة ، وكانوا يتوارثون بتلك المؤاخاة ، ثمَّ نسخ الله ذلك بالفرائض .

وعن سعيد بن المسيب : «أنَّ المراد بهم الذين كانوا يتبنون أبناء غيرهم في الجاهلية ، ومنهم زيد مولى رسول الله (ص) ، فأمروا في الإسلام أن يوصوا لهم عند الموت بوصية ، فذلك قوله : ﴿فآتوهم نصيبهم﴾»^(٤) .

(١) يلاحظ في : السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٦ . وفي : المهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٢٣ . والمهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٢٨ .

(٢) ناصر الدين البيضاوي ، التفسير ، بيروت : الأعلمي ، ١٩٩٠ م . ج : ١ ، ص : ٣٤٢ .

(٣) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٦٦-٦٧ ، ويقارن : المجموع للنووي ، ج : ٧ ، ص : ١٧٤ . وأقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٨٦ .

(٤) م . ن .

واعتبر مجاهد أن لا علاقة لهذه الجملة من الآية بتشريع الإرث ، وبارث الحليف على الخصوص ، وهي أجنبية عن المقام . والمراد بها : فأتوهم - الذين عاقدتم وعاهدتم - نصيبهم من النصر والعقل والرغد . ولا ميراث»^(١) ، وثمة من ادعى أن المراد بالجملة الإشارة إلى الإرث بالمصاهرة والزوجية ، فتكون الآية على هذا دالة على أنه كما توجب القرابة الإرث ، توجب المصاهرة أو الزوجية كذلك^(٢) . وبناءً على هذا الفهم تتم دلالة الآية على إرث النسب والسبب كليهما ، وهو كما ترى .

وهذا الخلاف واقع بين الذين قرأوا : ﴿والذين عقدت أيمانكم﴾ على القطع ، واعتبروا أنها جملة مستأنفة . وافترض الجبائي أنها معطوفة على الوالدين والأقربين ، وليست مقطوعة ، فيكون المعنى على هذا هو التالي : ولكل جعلنا موالى يرثون ما تركه الوالدان والأقربون وما تركه الذين عقدت أيمانكم فأتوا كلاً نصيبه ، فيكون لفظ «الذين» في محل المورث لا الوارث ، فكأنه قال : فإن لهؤلاء ورثة هم أولى بهم كما أن للوالدين والأقربين مثلهم ، فلا تكون الآية قد أمرت للحليف على هذا بشيء أصلاً . والقراءة بالعطف خلاف ما عليه أكثر المفسرين ، وإن كانت تستقيم على ضوابط العربية وأصولها^(٣) .

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٦٦ .

(٢) تفسير البضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٤٢ .

(٣) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٨٦ . ومجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٦٦ .

وعلى أي حال ، فلقد اختلف الذين فسروا هذه الجملة بإرث ضمان الجريرة حول موقف الإسلام من هذا النوع من أنواع التوارث ، فذهب الإمامية إلى أنه أقرّ ، وأنّ الإسلام أكدّه ولم يلغّه ، لكنّهم جعلوا الحليف في آخر سلسلة طبقات الإرث ؛ إذ الأصل عندهم أن يقع التوارث بالنسب أو بالسبب ، فإذا فقد الوارث النسبي أو السبي ولم يكن للميت وارث بالكلية ، وصل الأمر إلى الحليف ، فهم يحجبونه عن التركة بالأنسب والأسباب ، ولا يحجب . وتمسكوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة : ١] ، وبما روي عن النبيّ (ص) أنّه خطب يوم الفتح فقال : «فما كان من حلف في الجاهلية فتمسكوا به ، فإنّه لم يزد الإسلام إلّا شدة ، ولا تُحدّثوا حلفاً في الإسلام»^(١) ، وبما روي عنه أيضاً أنّه قال : «شهدت حلف المطيّبين وأنا غلام مع عمومتي ، فما أحبّ أن لي حمر النعم ، وإنّي أنكته»^(٢) .

وذهب الشافعي إلى القول بنسخه مطلقاً ، فلا إرث للحليف أو ضامن الجريرة ، لا مع غيره ولا عند انفراده^(٣) .

(١) حديث جبير أخرجه مسلم في الفضائل (٢٥٣٠) . وأبو داود (٢٩٢٥) . والبيهقي ٦/ ٦٢ .

وبلاحظ المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٧٤ .

(٢) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٨٦ . ومجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٦٦ . وإليه ذهب الأحناف ،

بلاحظ : شلبي ، أحكام الموارث ، ص : ١٣ .

(٣) تفسير البضاوي ، ج : ١ ، ص : ٣٤٢ .

وقال أبو حنيفة إنه إذا أسلم رجل على يد رجل آخر وتعاضدا على أن يتعاقلا ويتوارثا صح ونفذ ، وترتب الأثر عليه^(١) . ولم يعتبره الإمامية لمخالفة لظاهر قوله تعالى : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ [الأحزاب : ٦] .

نقول : الحق إن الشق الأول من الآية مسوقٌ لتشريع إرث القرابة على الإجمال ، سواء فهمنا أن الوالدين والأقربين هم الذين يرثون كما عن السيوري ، أو أنهم يرثون تركتهم لمواليهم وأنسابهم كما فهم غيره . فإنها في الحالتين تبين تشريع إرث القرابة بلا دخول في التفاصيل . أما الشق الثاني منها ، فالظاهر أنه وقع على القطع لا على العطف ، وعليه ، فإن قلنا إن المراد بالعقد فيه المصاهرة أو إرث الزوجية - وهو بعيد لعدم ظهوره في ذلك ، ولعدم قائل به معتمد به - تمت دلالة الآية إجمالاً على إرث النسب والسبب ، وإن فهمنا منه ولاء ضمان الجريرة كما هو الظاهر ، لزم تحري تشريع إرث السبب في آيات أخرى غير هذه الآية .

- الآية الثانية :

﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً﴾ [الأحزاب : ٦] .

(١) تفسير البيضاوي ، ج ١ ، ص : ٣٤٢ .

الرحم القرابة مطلقاً كما في القاموس والصحاح ، وذوو الرحم الأقارب ، ويقع على كل من بينك وبينه نسب كما عن الشيخ في النهاية ، وفي المسالك^(١) : الرحم مطلق القريب المعروف النسب وإن بعدت لحمته وجاز نكاحه ، فيصدق حيثنذ على البعيد المتناهي . قال في مفتاح الكرامة^(٢) : «وقد لهجت الألسن في قطع قریش رحم بني هاشم يوم الشعب وغيره ، ومعلوم أن قریشاً إنما تجتمع معهم في النضر بن كنانة» ، وعقب بأن هذا المعنى للرحم «موضع نص ووافق» .

وجملة ﴿من المؤمنين﴾ بيان لأولي الأرحام ، والمعنى على هذا هو أن الأقرباء من هؤلاء بعضهم أولى ببعض من الأجانب ، بل من بعض الأقارب أيضاً . وقيل : إن ﴿من﴾ فيها لابتداء الغاية هنا ، أي أن المعنى : وأولو الأرحام بحق القرابة أولى بالميراث من المؤمنين بحق الولاية في الدين ، والمهاجرين بحق الهجرة . واستظهر الأردبيلي من الآية أنها صلة أولى^(٣) . وكيف كان ، فلقد استثنى الله تعالى من الحكم السابق الوصية للأولياء بقوله : ﴿إلا أن تفعلوا . . .﴾ ، والمراد بالأولياء الإخوان من المؤمنين . . . والمعروف هنا الوصية ، وعُدّي الفعل بالي لتضمنه معنى الإسداء ، ويستفاد من الآية أن

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٠٩ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

(٣) زبدة البيان ، ص : ٦٤٤ .

الوصية مقدمة على الإرث مطلقاً ، ولم يفرّق فيها بين كون الموصى إليه وارثاً أو لا . وهل تُخرج الوصية من الثلث أو من أصل التركة؟؟ كلامٌ ليس هنا محله ، وليست الآية في مقام بيانه (١) .

ولقد ذكر في سبب نزول الآية (٢) أنّ المسلمين كانوا يتوارثون بالأخوة التي عقدها بينهم رسولُ الله (ص) ، وكان مقتضى التوارث بالأخوة أن يرث كلّ مسلم أخاه الذي ربطه به عقد الأخوة ، فجاءت هذه الآية تنسخ هذا الحكم وتلغيه ، وتخص الإرث بأولي الأرحام .

وعلى أي حال ، فلقد أُنيط الإرث بالنسب والقرباة إذا صدقاً عرفاً ، لا لغة ولا اصطلاحاً . قال في مفتاح الكرامة : «ولقد قام الإجماع على ذلك والضرورة» (٣) .

ولعلّه لأجل وضوح هذا القيد أهمله الأكثر ولم يعتنوا به .

ولقد استدل الإمامية بالآية على بطلان العول ، وعلى أنّ الميت لو ترك

(١) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٨٨ .

(٢) م . ن . لقد كان المسلمون في مكة قلة ضعفاء يحتاجون إلى النصرة والمعونة ، فلما هاجر رسول الله (ص) أوجب الله على المؤمنين الهجرة إليها ، فهاجر كثير ، وآواهم الأنصار في بيوتهم ، وآثروهم على أنفسهم بأموالهم ونصروهم ، وآخى رسول الله (ص) بينهم ، ثم نزل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا...﴾ (الأنفال : ٧٢) ، فدل ذلك على تشريع التوارث فيما بينهم . يلاحظ حول ذلك : أحكام الموارث ، ص : ١١ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

بتأ واحدة ورثت النصف بالفرض للنص ، ويُردُّ عليها الباقي بمقتضى هذه الآية ، لأنها أولى بالميت من غيرها من الورثة وأقرب ، وكذا لو ترك ابنتين فصاعداً أو أختين كذلك ، فلهما الثلثان بالنص والفرض ، ويُردُّ عليهما ما تبقى من التركة إن لم يكن وارثٌ غيرهما في طبقتهما ، بلا عول ولا تعصيب ، لأنهما أولى بالميت من غيرهما وأقرب .

وتأسيساً عليه ، قرّر الإمامية أنَّ طبقات الإرث لا تتداخل ، فلا ترث طبقة مع وجود ما يتقدمها من الطبقات ، ولا يصل الأمر إلى الأدنى مع وجود الأعلى .

فال بنت مثلاً أقرب إلى الميت من الإخوة والأخوات ، والأولوية تقتضي تقدمها على غيرها في الإرث . وذهب جمهور السنة إلى أنَّ ما فصلته آيات الإرث في خصوص البنت المنفردة مثلاً هو أنَّها ترث النصف ، وهو الفرض المعين لها في النص فلا تتعداه ، ولا تأخذ ما يزيد عليه ، ويكون النصف الآخر لمن يليها في المرتبة من الأقربين . ولا يكاد يقع المرء على خلاف في ذلك بينهم معتد به ، وسيأتي تفصيل الكلام على العول والتعصيب وبطلانهما في الفصل التالي .

ولقد روى زرارة عن أبي جعفر (ع) في قوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ أنّه قال : «إِنَّ بَعْضَهُمْ أَوْلَىٰ بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَعْضٍ ، لِأَنَّ أَقْرَبَهُمْ إِلَيْهِ رَحِمًا أَوْلَىٰ بِهِ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع) : أَيُّهُمْ أَوْلَىٰ

بالميت وأقربهم إليه؟ أمه؟ أو أخوه؟ أليست الأم أقرب إلى الميت من إخوته وأخواته؟؟؟^(١) .

ومفاد الخبر كما هو واضح أنَّ مقتضى الأولوية في الإرث الأقربية ، فلا يُبعد الأقرب ولا يقرب الأبعد ، ولا تتداخل المراتب هنا ولا الطبقات .

وكيف كان ، فالآية تقرر تشريع الإرث على نحو الإجمال دون الدخول في تفاصيل السهام والفروض ، ولا في توزيع طبقات الإرث والمراتب ، وهي تؤكد على إناطة الإرث بالقرب ، وأنه كلما كان المنتسب أقرب إلى من ينتسب إليه كان أولى بميراثه ، لا فرق في ذلك بين ذكر وأنثى .

ـ الآية الثالثة :

﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾^(٢) .

قال في الميزان : «في الآية إعطاء لحكم كلي وتشريع لسنة لم تكن مألوفة في أذهان المكلفين ، ذلك أنَّ حكم الإرث كما شرَّع في الإسلام لم يكن مسبوقاً بالمثل ، وقد كانت العادات جارية على حرمان بعض الورثة

(١) أقصى البيان . ج : ٢ ، ص : ٤٨٨ . ويلاحظ : الحر العاملي ، وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٣ ، رواية : ١١ .

(٢) سورة النساء : آية ٧ . ويقدرن حولها : زبدة البيان ، ص : ٦٤٥ .

ومنعهم . . . ولقد مهد الإسلام لهذا الحكم بالتركيز على الحبّ في الله ، والإيثار في الدين ، فعقدَ الأخوة بين المؤمنين ، ثمّ جعل التوارث بين الأخوين ، فنسخ بذلك ما سلف ، ثمّ لما استتبّ للإسلام سلطانه ، وقويت شوكته ، واشتد عوده ، وأزال العصبية من نفوس أبنائه ، شرّع للتوارث على أساس القرابة ولحمة الرحم ، فخاطب المسلمين خطاباً واضحاً صريحاً يزيل كلّ غموض ، ويرفع كلّ لبس مقنناً قاعدة عامة كلية مفادها أنّ للرجال نصيباً مما ترك الأقربون ، وأنّ للنساء نصيباً أيضاً ، فأطلق من دون تقييد ، ثمّ من دون تخصيص ، ليكون الحكم شاملاً لكلّ رجل مهما كان حاله وصفته ، ولكلّ امرأة كذلك ، وقرّر أنّه لا مجال للتساهل والتسامح في تطبيق هذا القانون ، واتباع هذه الشرعة الواضحة ، قلّت التركة أو كثرت ، وأنّ لكلّ نصيبه المحدّد المفروض ، وحصته المقررة المعينة التي لا تقبل الاختلاط ولا الإبهام»^(١) .

وهي تقدم بياناً جملياً لحكم الإرث ، لتؤذن بأنّ «لا حرمان في الإرث بعد ثبوت الولادة أو القرابة حرماناً ثابتاً لبعض الأرحام والقرابات ، كحرمان صغار الورثة والنساء»^(٢) ، ومنّ لاجدوى منه في عيلولة أو حرب .

ولقد كان العرب في الجاهلية لا يورثون إلا من زاد عن العشيرة ، ودافع

(١) محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ٤ ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) د ن ، ج ٤ ، ص ١٩٨ .

عنها بالرماح والصفاح ، أو من كان ذا جدوى لجهة قدرته على الإعالة والإنفاق ، وكانوا لا يورثون غيرهم من الأطفال والنساء . وقيل : إنَّهم كانوا يورثون الذكران مطلقاً دون الإناث ، فأكدت الآية هذه على أن لا فرق بين الرجل والمرأة في استحقاق الإرث ، وأنَّ لها نصيباً مفروضاً مما تركه أقرباؤها لا تمنع عنه ولا تحرم منه .

ويُنقل في سبب نزول الآية^(١) ، أنَّ أوس بن ثابت الأنصاري مات وترك زوجة تكنى بأُم كحّة وثلاث بنات ، فقام ابنا عمه سويد وعرفجة (وكانا وصيّيه) وأخذوا ماله ، ولم يعطيا زوجته وبناته شيئاً ، فجاءت أُم كحّة إلى رسول الله (ص) ، وكان إذ ذاك في مسجد الفضيج ، وحكت القصة واشتكت من حاجتهن إلى النفقة ، فدعا رسول الله (ص) الرجلين ، فقالا : يا رسول الله ولدُها لا يركب فرساً ، ولا ينكأ عدواً ، فنزلت حينها الآية ، وأثبتت لهن الميراث في الجملة ، ولم يتبين كيفية التوارث ، فقال لهما رسول الله (ص) : لا تحدثا في مال أوس شيئاً ، حتى أنظر ما ينزل الله ، فإنَّ الله جعل لهن ميراثاً ، ولم يبيّن كم هو . فنزل : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ . . .﴾ [النساء : ١١] .

(١) أقصى البيان ، ج : ١٢ ، ص : ٤٨٩ . وتفسير الميزان ، ج : ٤ ، ص : ٢٠٤ . بصيغة أخرى عن الدر المشور للسيوطي . وفي تفسير البيضاوي ، أوس بن الصامت الأنصاري ، وابنا عمه سويد وعرفجة أو قتادة وعرفجة . يلاحظ : ج : ٢ ، ص : ٣٢٤ . وأضاف على ما هنا : فأعطى الأخ الثمن ، والبنتين الثلثين ، والباقي ابني العم .

وثمة كلام طويل هنا حول أنَّ رسول الله (ص) لم يكن يستقل بالتشريع إلا في ما ألهمه الله من ذلك ، وما أوكل إليه تشريعه ، ليس هنا موضعه ، ولا المقام مقامه . ويرى بعض أنَّ في الآية دلالة على نفي التعصيب ، لجهة أنَّها سوَّت في تشريع استحقاق الإرث بين الذكر والأنثى ، فترث حيث يرث إن كانت في طبقته ، وتمنع حيث يمنع .

وتقريب الاستدلال بها على ذلك أن يُقال : إنَّ الآية صريحة الدلالة على أنَّ الرجال والنساء متساوون في استحقاق ما تركه أقرباؤهم ، بمعنى أنَّ المورد الذي يرث فيه الرجل ترث فيه المرأة التي في طبقته ومرتبته ، وعليه ، فإذا ترك الرجل بنتاً وأخاً وأختاً ، فبناءً على مذهبنا في بطلان العول والتعصيب ترث البنت الكلَّ ، النصف بالفرض ، والنصف بالقربة ، ولا تصل النوبة إلى مرتبة الأخوة والأخوات ، لعدم تداخل الطبقات ، ولأنَّ الأقرب يحجب من هو دونه ، وبناءً على القول بالتعصيب ترث البنت النصف بالفرض ، وهو حظُّها المعين لها بالنص ، ويشاركها الأخ فيرث النصف الباقي ، ولا شيء للأخت ، فورثوا الرجل ولم يورثوا المرأة التي في طبقته ، وهو خلاف صريح الآية من أنَّ للمرأة نصيبها كما للرجل .

وكذلك لو ترك الميت أختاً (أو أكثر) ، فإنَّ الكلَّ لها عند الإمامية عند عدم الولد ، بالفرض وبالقربة ، بينما يشاركها العم والخال على القول بالتعصيب ، ولا ترث العمة ولا الخالة ، فورثوا الرجل هنا أيضاً ولم يورثوا المرأة التي في طبقته .

و خلاصة القول : إنَّه على مذهب الإمامية في فهم الآية ونفي التعصيب لا يرث الأخ على تقدير منع الأخت ، ولا يرث العم ولا الخال على تقدير منع العمّة والخالة ، ويرثن جميعاً حيث يرثون على مقتضى ﴿ولللنساء نصيب﴾ ، وتقدر السهام على مقتضى ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين﴾ [النساء : ١١] .

ولقد نقل ابن قدامة^(١) عن الأحناف والحنابلة - وهم قائلون بالتعصيب على المعنى المتقدم - أنَّ البنت ترث المال كلّهُ - وكذا البنات - إن لم يكن معها أحد من العصبات أو أصحاب الفروض ، فلو جاز منع البنت من أن ترث ما يزيد على فرضها ، لا طرد ذلك في جميع الموارد ، سواء أوجدت عصة أم لا ، فلمَ جاز أن يُردَّ عليها مع عدمهم ، ولم يجز مع وجودهم مع تأخرهم عنها رتبة بالاتفاق؟؟

ولقد ذهب أهل السنة أيضاً إلى القول بالرد على الأم عند انفرادها بالتركة ، فحكموا بأنَّ المال كلّهُ لها ، وكذا ردّوا على الزوج والزوجة والأب في موارد . . . لا مجال لتفصيل الكلام عليها هنا وستأتي ، فإذا جاز الرد عليهم في مورد ، فلمَ لا يجوز في غيره من الموارد كما لو وجدت معهم عصة .

قال في أقصى البيان^(٢) مبيناً دلالة الآية على بطلان التعصيب : « . . .

(١) المغني ج ٦ : ص ١٧٢-١٧٣ .

(٢) أقصى البيان ، ج ٢ : ص ٤٩٠ .

لأنَّ الله فرض الإرث لصنفي الرجال والنساء ، فلو جاز منع النساء من الميراث في موضع ، لجاز أن يجري الرجال مجراهن في المنع من الميراث ، وتدل أيضاً على أنَّ ذوي الأرحام يرثون لأنَّهم من جملة النساء والرجال الذين مات عنهم الأقربون عندنا . . . » .

وكيف كان ، فهذا خلاصة ما يمكن أن يُثار حول دلالة الآية على الإيجاز والاختصار ، وفي الاستدلال بها على نفي التعصيب نظرٌ وتأمل ، لجهة أنَّها ليست في مقام تفصيل أحكام الإرث وقضاياها ، ولا هي واردة مورد بيان طبقات الإرث ومراتبه ، ولا قصد بها تحديد من يجوز في حقَّه الرد ومن لا يجوز ، ومن الذي يحجب ومن الذي لا يحجب ، ولا إشارة فيها ولا تلميح إلى قضية جواز تداخل الطبقات أو عدم تداخلها . . . والواضح من سياقها أنَّها في مقام بيان استحقاق النساء الإرث على الإجمال ، وأنَّ لهن نصيباً في التركة لا يعلم من الآية قدره . واستفادة ما عدا ذلك منها تكلف لا يساعد عليه ظاهرها ولا السياق .

- الآية الرابعة :

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ، أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴿١١﴾ [النساء : ١١] .

● روى محمد بن المنكدر في سبب نزول هذه الآية عن جابر بن عبد الله أنه قال : «مرضتُ فعادني رسول الله (ص) وأبو بكر وهما يمشيان ، فأغمي عليّ ، فدعا (ص) بماء فتوضأ ثم صبّه عليّ فأفقت ، فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، فسكت رسول الله (ص) فنزلت آية الموارث في» (١) .

وقيل : نزلت في عبد الرحمن أخي حسان الشاعر ، وذلك أنه مات وترك امرأة وخمسة إخوان ، فجاء الورثة فأخذوا ماله ولم يعطوا امرأته شيئاً ، فشكت ذلك إلى رسول الله (ص) ، فأُنزل الله تعالى آية الموارث . وقيل كانت الموارث للأولاد ، وكانت الوصية للوالدين والأقربين ، فنسخ الله تعالى ذلك ، وأنزل آية الموارث (٢) . والله سبحانه لما أجمل القول في نصيب الرجل والمرأة في الآية السابقة ، بيّن هنا ما أجمله هناك ، وحدّد نصيب كلّ منهما بالنسبة إلى صاحبه ، ذلك أنّ الحكم المبهم إذا مبهم ثم فسر ، كان أوقع في النفس وأحفظ ، لجواز فوات المقصود لو وقع مفسراً ابتداءً .

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٣ . وأقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٨ .

(٢) م . ن .

والآية إجمالاً تفصل بعض أحكام الإرث ، وتبين شيئاً من فروض الطبقة الأولى مما سيأتي تفصيل الكلام عليه في ما يلي ، وهي صريحة في أنه إذا اجتمع الذكر والأنثى في أية طبقة من طبقات الإرث ، فإنَّ للذكر من التركة ضعفي ما للأنثى ، لافرق في ذلك بين الإخوان والأخوات ، الأبناء والبنات ، الأعمام والعمات ، والأخوال والخالات .

«وفي انتخاب هذا التعبير والابتداء بالذكر ثمَّ قياسه على الأنثى ليتعدد فرضه ، إشعار بإبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من منع توريث الأنثى ، فقدَّر الله في الآية إرث الأنثى ليشعر بأنَّه معروف لا خفاء فيه ولا خلاف عليه ، ثمَّ أخبر أنَّ للذكر ضعفه ، فكأنَّ إرث الأنثى هنا هو الأصل في التشريع ، وقدَّر إرث الرجل على أساسه وبالإضافة إليه ، ولولا هذه النكتة لقال : «للأنثى نصف حظَّ الذكر» . ذكر ذلك بعضٌ ونقله في الميزان ، وعقب عليه بالقول : «لا بأس به»^(١) ، واستظهر قصده من خلال ما ورد في بعض الآيات من ذكر لفروض النساء وسهامهن على الاستقلال دون ذكر لسهام الرجال وفروضهم^(٢) .

والآية صريحة أيضاً في أنه إذا كان الوارث نساءً فوق اثنتين فلهن الثلثان من التركة مجتمعات ، وإذا لم يكن إلا امرأة واحدة فلهما النصف .

(١) تفسير الميزان ، ج : ٤ ، ص : ٢٠٨ .

(٢) م . ن .

ولم تذكر الآية سهم الأنثيين ، لكنّه مفهومٌ من قوله : ﴿لِلذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ . فإنَّ الذَكَرَ وَالْأُنثَى إذا اجتمعَا كان سهم الأنثى الثلث للآية ، وسهم الذَكَرَ الثلثين ، فيكون حظُّ الأنثيين الثلثين ، ولأجله سكت عن ذكر هذا السهم تصريحاً ، وانتقل إلى سهم النساء لو كنَّ فوق اثنتين . قيل : وهذا هو المعمول به من إرثهما منذ النبيّ (ص) إلى يومنا ، إلّا ما يحكى من خلاف عن ابن عباس وسيأتي (١) .

قال الكليني «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ حَظَّ الْأُنثَيَيْنِ الثَّلَاثِينَ بِقَوْلِهِ : ﴿لِلذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ، وذلك أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ بَتّاً وَابْناً فَلِلذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وهو الثَّلَاثَانِ ، فَحَظُّ الْأُنثَيَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَاكْتَفَى بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ يَكُونُ ذَكَرُ الْأُنثَيَيْنِ بِالثَّلَاثَيْنِ ، وَهَذَا بَيَانٌ قَدْ جَهَلَهُ كُلُّهُمْ . . الخ» (٢) .

ونقل الطبرسي في المجمع عن المبرد قوله : «إِنَّ لِلْبَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : ﴿لِلذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ ، وَكَانَ الْعَدَدُ ذَكَراً وَأُنْثَى وَلِلذَكَرِ الثَّلَاثِينَ وَلِلْأُنْثَى الثَّلَاثَ ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِلْبَتَيْنِ الثَّلَاثِينَ ، ثُمَّ أَعْلَمَ اللَّهُ بِأَنَّ مَا فَوْقَ الْبَتَيْنِ لِهِنَّ الثَّلَاثَانِ» (٣) على التصريح ، ثُمَّ ادْعَى فِي الْمَجْمَعِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْإِجْمَاعَ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَبَرْ خِلَافَهُ مَعْتَدّاً بِهِ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ

(١) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٢ . ومجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٤ .

(٢) الكافي ، ج : ٧ ، ص : ٧٣ .

(٣) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٤ .

ثبت عنده صحة النسبة إليه ، أو أراد التأييد بالشهرة .

قال : «ظاهر الكلام يقتضي أنَّ البنتين لا تستحقان الثلثين ، لكنَّ الأمة أجمعت على أنَّ حكمهما حكمُ من زاد من البنات» (١) .

وقال البيضاوي : «لما قال للذكر مثل حظَّ الأنثيين علم حكم البنتين ، لأنَّه قد علم أنَّ للذكر مع الواحدة الثلثين - الذين هما للبنتين - علم أنَّ لهما ثلثين ، وبقي ما فوقهما ، ثمَّ كأنَّه قيل : فما لما فوقهما؟؟ قيل : فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك» (٢) .

وقال الأردبيلي : «ويؤيد أنَّ حكم البنتين حكم الثلاثة أنَّه لا يمكن إدخالهما في حكم الواحدة بوجه في العبارة ، فإنَّه لو كان حكمهما حكمها لما حسن القيد المخرج لهما . . . مع أنَّه لا خلاف بين أهل العلم في أنَّ حكمهما إمَّا حكم الواحدة ، وإمَّا حكم ما زاد على اثنتين . وأيضاً لا خلاف في أنَّ للأختين وحدهما الثلثين كما دلَّ عليه الكتاب صريحاً ، فلا معنى لكون حصّة البنتين أقل ، مع أنَّهما أمسُّ رحماً ، فلا يكون نصفاً . ولا قائل بغير الثلثين والنصف ، فيكون الثلثين . وأيضاً للبنت مع أخيها - الذي نصيبه ضعفا نصيبها - الثلث ، فلا بُدَّ أن لا يكون مع أختها التي نصيبها مثل نصيبها أقل من تلك الحصّة ، فلا

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٤ .

(٢) تفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

يكون لهما النصف ، فيكون الثلثين»^(١) .

ثم تأمل - بعد كل هذه الوجوه التي ذكرها والتي آيد بها حكم الثلثين - في الحكم السالف لجهة أن العلم بأن للواحد ثلثين إذا اجتمع مع الواحدة لا يستلزم كون الثلثين لهما إذا انفردتا مثلاً ، لأن المعنى أن لكل ذكر ضعفاً ما للأثني مطلقاً .

وروي عن ابن عباس أن لهما النصف لظاهر قوله تعالى : ﴿فإن كن نساء فوق اثنتين﴾ ، إذ الثلثان لما فوق اثنتين ، فيكون حكمهما حكم الواحدة^(٢) .

وحكي عن النظام في كتاب النكت قول آخر وهو : «أن للبتين النصف وقيراطاً ، لأن للواحدة النصف ، وللثلاث فما فوق الثلثين ، فينبغي أن يكون لهما ما بينهما»^(٣) .

وصرحت الآية أيضاً أن حصة أبوي الميت من التركة لكل واحد منهما السدس إذا اجتمعا مع الأولاد ، وإن لم يكن للميت ولد فللأم الثلث والباقي للأب .

(١) زبدة البيان ، ص : ٦٤٦ . وهو ينقله عن البيضاوي ، يلاحظ : التفسير ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

ويقارن : مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٤ .

(٢) تفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٦ .

(٣) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٢ . ومجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٥ .

وإذا كان للميت إخوة ، فللأم السدس باعتبار أنَّ الأخوة يحجبون الأم عن السدس الباقي من أصل حصتها ، وهو الثلث مع عدم الولد .
وفي قوله : وورثه أبواه ، إشعار بانحصار الإرث فيهما .

والظاهر من لفظ الإخوة في الآية الإثنان فصاعداً - وهو العدد الذي يتحقق به الحجب - إذ لفظ الإخوة يفيد معنى الحصة المطلقة بغير كمية كما عن البيضاوي^(١) ، وأضاف : « وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق ، فدل بالأخوة عليه » .

وتأمل فيه الأردبيلي لجهة عدم وضوحه ، وقال : « فالظاهر أنَّها أطلقت على ما فوق الواحد لقريئة ثبتت بالخبر والإجماع »^(٢) . ونقل عن ابن عباس تحقق الحجب بالثلاثة فصاعداً ، ولعله اتكالا على ظاهر لفظ الجمع في الآية^(٣) .

وكيف كان ، فلقد ذُكرت شروط لحجب الأخوة للأم عن الثلث ونقلها إلى السدس ، منها أن يتحقق العدد المذكور ، وأن لا يكون الأخوة كفرة ولا قتلة ولا رقاً ، وأن يكونوا منفصلين لاحقلاً ، وأن يكونوا للأب والأم ، أو للأب

(١) تفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ . وينسبه إلى الجمهور .

(٢) زبدة البيان ، ص : ٦٤٦ .

(٣) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٤ . وتفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ . ومجمع البيان ،

ج : ٣ ، ص : ٢٥ .

وحده ، ولا يحجب الأخوة للأم . . . وموضع الشروط هذه موانع الإرث وستأتي .

ولقد علّل الحجب هنا بأنه لتوفير نصيب الأب ليقوم بعيالة ما تبقى من أبنائه ، فلو فرض أن لا عيال له وكان وحده مع الأم ، لم يتحقق حجب ، بل ترث الأم الثلث ، ويكون الباقي للأب^(١) ، وبه قال قتادة .

ويؤكد الله تعالى في خاتمة هذه الآية ، أن تشريع الإرث وتنظيمه بالطريقة التي سلفت وتقسيمه بين الآباء والأبناء ، ينطلق من حكمة خفية لا يطلع عليها المكلفون ، وليست من الأمور الاستنبابية . وهي فريضة من الله واجبة ، لأن الله يعلم بحاجات الناس ، وهو حكيم في ما يوزعه بينهم .

قال في الميزان : «والخطاب للورثة ، أعني لعامة المكلفين ، من حيث إنهم يرثون أموالهم ، وهو كلام ملقى للإيماء إلى سر اختلاف السهام في وراثة الآباء والأبناء»^(٢) . وإذا ضمّ قوله تعالى : ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء : ١١] إلى باقي الآية ، أفاد أن للقرب والبعد من الميت تأثيراً في باب الإرث ، «وأنه دخيل في زيادة السهم وقلته ، وإذا ضُمَّت

(١) ويروى عن ابن عباس أن الإخوة يأخذون السدس الذي حجبوا عنه الأم . يلاحظ : تفسير البضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٧ . ويقارن : مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٦ .

(٢) تفسير الميزان ، ج : ٤ ، ص : ٣٠٩-٣١٠ .

الآية إلى قوله تعالى : ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ . . .﴾ أفادت أنَّ الأقرب نسباً في الإرث يمنع الأبعد ويحجبه . . .» (١) .

ولقد سُئل الصادق (ع) عن السبب الذي لأجله جعلت حصة المرأة في التركة أقل من حصة الرجل إذا اجتمعا ، فأجاب - في ما أثر عنه - بالقول : إنّ المرأة لا جهاد عليها ولا نفقة ولا معقلة . ولا بأس هنا باستعراض بعض الروايات التي تقرر هذا المعنى وتدلل عليه .

● روى محمد بن يعقوب ، بإسناده عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد وهشام جميعاً ، عن الأحول قال : قال ابن أبي العوجاء ، ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً ، ويأخذ الرجل سهمين؟ قال : فذكر ذلك بعض أصحابنا لأبي عبد الله (ع) فقال : إنّ المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا معقلة ، وإنّما ذلك على الرجال ، فلذلك جعل للمرأة سهماً واحداً وللرجل سهمين» (٢) .

فإنّ الله إذا أعطى الرجل من خلال ما أخذ منه ، ولما لم يأخذ من المرأة شيئاً ولم يوجب عليها شيئاً ، لم يعطها ، فالقضية قضية توازن ، على الرجل الجهاد ونفقته وليس على المرأة شيء من ذلك ، والرجل مكلف بالإنفاق على الزوجة

(١) تفسير الميزان ، ج : ٤ ، ص : ٢١٣ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٦ ، رواية : ١ .

والأولاد معاً ، ولم تكلف المرأة بمثله ، ويشترك الرجل في الدية ولا يفرض على المرأة ذلك ولم تكلف بنظيره ، فما ترثه المرأة إذاً لا تدفع منه شيئاً ، ولا يخرج منه شيء ، ولقد أعطاها الإسلام ما لا تستطيع أن تحتفظ به لنفسها دون أن تتحمل أية مسؤولية تفرض عليها الإنفاق منه .

● وروى^(١) محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن محمد بن سنان ، أن الرضا (ع) كتب إليه في ما كتب من جواب مسأله : «علة إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث ، أن المرأة إذا تزوجت أخذت ، والرجل يعطى ، فلذلك وقر على الرجال ، وعلة أخرى في إعطاء الذكر مثلي ما تعطى الأنثى ، أن الأنثى في عيال الذكر إن احتاجت ، وعليه أن يعولها ، وعليه نفقتها ، وليس على المرأة أن تعول الرجل ، ولا تؤخذ بنفقتها إن احتاج ، فوفر على الرجال لذلك ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾» [النساء : ٣٤] .

● وروى أيضاً ، بإسناده عن حمدان بن الحسين ، عن الحسين بن الوليد ، عن ابن بكير ، عن عبد الله بن سنان ، قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : «لأي علة صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين؟ قال (ع) : لما جعل الله لها من الصداق»^(٢) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٧-٤٣٨ ، رواية : ٤ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٣٨ ، رواية : ٥ .

● وروى بإسناده عن عليّ بن محمّد ومحمّد بن أبي عبد الله ، عن إسحاق بن محمّد النخعي ، قال : سأل النهيكي أبا محمّد (ع) : ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً ويأخذ الرجل سهمين ؟ فقال أبو محمّد (ع) : إنّ المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ، ولا عليها معقلة ، إنّما ذلك على الرجال ، فقلت في نفسي ، قد كان قيل لي : إنّ ابن أبي العوجاء سأل أبا عبد الله (ع) عن هذه المسألة فأجابه بهذا الجواب ، فأقبل عليّ أبو محمّد (ع) ، فقال : نعم ، هذه المسألة مسألة ابن أبي العوجاء ، والجواب منّا واحد إذا كان معنى المسألة واحداً^(١) .

وكيف كان ، فالآية تشرع للإرث ولبعض تفصيلات أحكامه ، وتبيّن شيئاً من الفروض ، وتعنى بتأكيد بعض الأنصبة والسهام ، خصوصاً ما يرتبط منها بإرث الطبقة الأولى ، وتقرر شيئاً من القواعد العامة الكلية ، لكنّها لا تستوفي القول على قوانين الإرث وقواعده كما هو واضح ، ولا تعنى ببيان كلّ ما يرتبط بتفاصيل الفروض والسهام على الاستيعاب والشمول ، شأنها شأن غيرها من آيات الإرث مما سبق ذكره ومما سيأتي .

- الآيتان الخامسة والسادسة :

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٧ ، رواية : ٣ .

فلکم الربعُ مما ترکنَ من بعد وصية یوصین بها أو دین ، ولهنَّ الربعُ مما ترکتم إن لم یکن لکم ولد فإن کان لکم ولد فلهنَّ الثمنُ مما ترکتم من بعد وصية توصون بها أو دین وإن کان رجلٌ یورثُ کلالۃً أو امرأةٌ وله أخ أو أختٌ فلکلّ واحدٍ منهما السدسُ فإن کانوا أكثرَ من ذلكَ فهم شركاءُ فی الثلث من بعد وصية یوصی بها أو دین غیر مضارٍّ وصية من اللّٰه واللّٰه علیمٌ حلیمٌ ﴿النساء : ١٢﴾ .

تدل الآیة دلالة واضحة علی وجوب إخراج الثلث من الوصية من التركة قبل تقسیمها علی المستحقین من الورثة ، وعلی أنّ ذلك حدٌّ من حدود اللّٰه لا تجوز مخالفته ولا العدول عنه ، ولا تركه أو تجاوزه ، ولأجله عقب علی الآیة السالفة بقوله : ﴿تلك حدود اللّٰه﴾ [النساء : ١٣] . وهل یكون ذلك من أصل التركة أو من الثلث؟ وهل یتملك الوارث قبل الإخراج والإنفاذ أو لا؟ وإن تملك فهل یجوز له التصرف؟؟ . احتمالات لا تفي الآیة بالإجابة علیها ، وهي بظاهرها لا تدل علی أزيد مما قلناه من وجوب الإخراج والإنفاذ قبل القسمة فحسب .

وتقرر الآیة شرطاً ترتبط صحة الوصية به ، وكذا الإقرار بالدين ، وهو أن لا یترتب علیهما إضرار بالورثة ، كما لو أوصی بأزيد من الثلث ، أو أقرب بدین لیس فی ذمته لیُنْقَصَ الورثة حظوظهم من التركة . ویبطلُ من الوصية بمقدار ما یتحقق من الضرر ، ولا یترتب علی الإقرار الضرري فی خصوص الدين أيّ أثر .

قال فی مجمع البیان : «جاء فی الحديث أنّ الضرر فی الوصية من

الكبائر» ، فلعلّ المراد الوصية بدين لا حقيقة له ، فيضيّع أمواله لثلاث يصل إلى الوارث شيء ، وكذا الوصية بما يضر وليس له حقيقة ، وكذا الإقرار بأنّ عليه كذا أو ليس له على أحد شيء مع وجوده إضراراً بالورثة^(١) .

وعلى كلّ حال ، فالكلام هذا مجاله الوصية والدين ، ولا يعنينا هنا كثيراً ، ولا يدخل في مرادنا ، ونحن إنّما استطرّدنا إليه لتكتمل أمامنا دلالة الآية ، ويتضح مفادها .

وفي ما يخص مقصودنا نقول : إنّ الآية تشرّع للإرث على الإجمال وتقرر بعض الأحكام المرتبطة بإرث الأزواج خاصة ، وتؤكد أنّ الزوج يرث نصف ما تركته زوجته مع عدم الولد والربع معه ، وترث الزوجة ربع ما تركه زوجها مع عدم الولد والثلث معه . وظاهرها عدم الفرق بين كون الولد للزوج أو للزوجة أو لكليهما ، هذا إيجاز ما قرّرت الآية في مستهلها من أحكام .

ولقد ورد في ذيلها لفظ الكلالة - وسوف نصادفه في الآية التي ستلي - . واختلف الفقهاء في معناه عند إطلاقه بغض النظر عن الآية وسياقها .

فقليل : إنّ المراد بالكلالة ، من ليس ولداً ولا والداً من الورثة ، أو أنّه الميت الذي يحيط به أقرباؤه والذي لا والد له ولا ولد .

قال الراغب في إشارة إلى هذين المعنيين : «الكلالة اسم لما عدا الوالد والولد من الورثة» وتابع : «وروي أنّ النبيّ (ص) سئل عن الكلالة فقال : من

مات وليس له ولد ولا والد ، فجعله اسماً للميت . وكلا القولين صحيح ، فإنَّ الكلالة مصدر يجمع الوارث والموروث جميعاً»^(١) .

وقال الزجاج : «واختلف في معنى الكلالة ، فقال جماعة من الصحابة والتابعين : هو من عدا الوالد والولد . . . وقيل : إنَّه اسم للميت الذي يورث عنه . . .»^(٢) .

وعن الفراء : «الكلالة ما خلا الولد والوالد»^(٣) . ولم يحدّد أن ذلك صفة الوارث أو المورث ، ولعلّه قصد الجمع بين المعنيين فأطلق . ولقد أشار فقهاء أهل السنة إلى هذا الخلاف ، ولم يرجّحوا رأياً ، ولعلّه لجهة صحة إرادة كلا المعنيين من لفظ الكلالة .

قال النووي : «الكلالة ما عدا الولد والوالد . وقال الشافعي : إنَّها اسم للميت إذا لم يكن له ولد ولا والد ، فجعل ذلك صفة المورث . وقيل : إنَّها اسم للورثة إذا لم يكن فيهم والد ولا ولد» ، ونسبه إلى الصحة في مذهب الشافعي أيضاً^(٤) ، وروي مثله عن الزهري^(٥) .

(١) مفردات الراغب ، ص : ٤٣٧ .

(٢) تفسير البضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٨ ، قال : «هو من لم يخلف والدًا ولا ولدًا ، أو قرابة ليست من جهة الوالد أو الولد» .

(٣) الزجاج ، معاني القرآن ، ج : ١ ، ص : ٢٥٧ .

(٤) النوري ، المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٢٧-٢٢٨ .

(٥) المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٦٨ .

وفي المغني : «اختلف أهل العلم في الكلالة ، فقليل : الكلالة اسم للورثة ما عدا الوالدين والأولاد» ونسب ذلك إلى أحمد .

وقال : «وروي ذلك عن أبي بكر ، واحتج القائلون بذلك بقول الفرزدق في بني أمية :

ورثتم قناة المجد لا عن كلالة من ابني مناف عبد شمس وهاشم

وذهبت طائفة إلى أنه اسم للميت نفسه الذي لا والد له ولا ولد ، ورووا ذلك عن عمر ، وعليّ (ع) ، وابن مسعود . وقيل : هم قرابة الأم» (١) .

واشتراطُ عدم الولد والوالد في الكلالة - على القولين - مذهب الأكثر ، وهو المروي عن جابر بن زيد ، وقتادة ، والنخعي ، وأهل المدينة والبصرة .

ونسب إلى ابن عباس اشتراط عدم الولد فحسب ، ولم يصح (٢) .

ويظهر من ابن حزم اختياره إطلاق الكلالة على الميت فحسب دون الورثة .

قال في المحلى : «فوجدنا من يرثه إخوة أو أخوات أو أخ ، ولا ولد له ولا ابنة ، ولا ولد ابن ذكر وإن سفل ، ولا أب ولا جد لأب [على مذهبه في أنه

(١) المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٦٨ . ولعل تفسيره بالأخير بالنظر إلى المقصود منه في الآية هنا ، فليتأمل .

(٢) م . ن . ومفردات الراغب ، ص : ٤٣٧ .

أب[وإن علا ، فهو كلاله»^(١) . وهو صريح في أنَّه صفة الميت الذي لا ولد له ولا والد . ونُقل عن السهيلي أنَّ الكلالة اسم للميت الذي يكلّ بالعصبة ، وإطلاق اللفظ على أقرباء الميت بمعنى ذوو كلاله ، أو على المجاز .

وكما اختلفوا في المقصود من لفظ الكلالة اصطلاحاً ، اختلفوا في أصله اللغوي ، وفي المناسبة المصححة للنقل على أقوال .

فذهب الأكثرون إلى أنَّه مشتق من التكلل وهو التطرف .

وقيل : هو من الإحاطة ، ومنه الإكليل ، شبه الأقارب به لإحاطتهم بالميت من جوانبه ، ومنه الكلُّ سميَ بذلك لإحاطته بالعدد .

وقيل : إنَّه مشتق من كلَّ الشيء إذا انقطع وبَعُد ، ومنه كلَّت الرحم إذا بعدت ، وكلَّ في مشيته إذا انقطع ، شبه الأقارب به لبعدهم عن الميت وانقطاع النسب القريب بينهم وبينه .

قال في المغني : «واشتقاقه من الإكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه ، فكأنَّ الورثة ، ما عدا الولد والوالد ، قد أحاطوا بالميت من حوله ، لا من طرفيه أعلاه وأسفله ، كإحاطة الإكليل بالرأس»^(٢) .

وفي المذهب : «الكلالة مشتقة من الإكليل ، وهو الذي يحيط بالرأس

(١) ابن حزم ، المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٥ .

(٢) المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٦٨ .

من الجوانب ، والذين يحيطون بالميت من الجوانب الأخوة ، فأما الولد والوالد فليس من الجوانب ، بل أحدهما من أعلاه والآخر من أسفله ، ولهذا قال الشاعر :

ورثتم قناة المجد . . . الخ»^(١) .

وقال البيضاوي : «وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال ، قال الأعشى :

فأليت لأرثي لها من كلاله ولا من حفا حتى ألقى محمدا

فاستعيرت لقراءة ليست بالبعضية ، لأنها كالة بالإضافة إليها»^(٢) .

وقال أبو مسلم : أصلها من الكلّ وهو التعب ، سمي الأقرباء بذلك لأنهم يتناولون الميراث من بُعد على كلال وإعياء . وقال أبو حسين المغربي : أصله عندي ما تركه الإنسان وراء ظهره مأخوذاً من الإكلّ ، وهو الظهر ، تقول العرب : ولأني فلان إكلّة ، على وزن إطلّة ، أي ولأني ظهره . والعرب عبّرت بهذا الاسم عن جملة النسب والوراثة^(٣) .

وفي الروضة : «سمي الإخوة كلاله من الكلّ ، وهو الثقل ، لكونها ثقلًا على الرجل لقيامه بمصالحهم مع عدم التولد الذي يوجب مزيد الإقبال والخفة

(١) المهذب ، ضمن (المجموع) ، ج : ١٧ ، ص : ٢٢٤ .

(٢) تفسير البيضاوي ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٨ .

(٣) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٨ . ومجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٨ .

على النفس ، أو من الإكليل وهو ما يزين بالجوهر شبّهت به العصابة ، لإحاطتهم بالرّجل كإحاطته بالرأس»^(١) .

هذا حول الاختلاف في تحديد معنى الكلالة في الاصطلاح ، وحول الأصل الذي اشتق منه .

وكيف كان ، فالخلاصة أنّ الكلالة إن كانت اسماً للورثة ، فقد يكون أصل اللفظ من الكلال بمعنى الضعف ، شبه القرابة به لأنّهم ينالون ميراثهم على تعب وإعياء ، وقد يكون من الكلال بمعنى الانقطاع والبعد ، سموا بذلك لبعدهم عن مورثهم واتساع الشقة بينهم وبينه في سلسلة مراتب النسب . وقد يكون من الكلّ بمعنى الثقل ، سموا بذلك لكونهم ثقلًا على مورثهم الذي لا ولد له ولا والد . وقد يكون من الإكل وهو الظاهر ، سمي الورثة به لأنّهم ما تركه الميت وراء ظهره من أنسابه . وقد يكون من الإكليل ، سمي الورثة به لأنّهم يحيطون بالميت كما يحيط الإكليل بالرأس من جوانبه .

وإن كانت الكلالة وصفاً للميت نفسه ، فقد يكون اللفظ مشتقاً من الإكليل أيضاً ، سمي به الميت لكونه متكلاً بأقاربه الذين يحيطون به من الجوانب ، كما يتكلل الرأس به من جوانبه .

والمروي عن أهل البيت (ع) أنّ الكلالة هم الأخوة والأخوات للأم

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٦٩ .

وللأب أو لأحدهما ، كما في مجمع البيان^(١) . ويؤيده ما روي عن جابر أنه قال : أتاني رسول الله (ص) وأنا مريض ، فقلت كيف الميراث ، وإنّما يرثني كلاله؟ فنزلت آية الفرائض^(٢) . فالكلالة في النسب من أحاط بالميت وكلله من الإخوة والأخوات .

أمّا الوالد والولد فليسا كلاله لأنّهما أصل النسب الذي ينتهي إليه الميت ، وعلى هذا تكون الكلاله كالإكليل يشتمل على الرأس ويحيط به وليس من أصله .

وعلى أساس الخلاف السابق تمّ النظر إلى دلالة الآية التي نحن بصددّها فقيل : يحتمل أن تكون (كان) في الآية ناقصة ، و(رجل) اسمها ، (ويورث) وصفاً للرجل ، و(كلالة) خبرها ، وامرأة معطوفة على رجل ، والمعنى حينئذ : وإن كان الميت المورث كلاله للوارث ، أي متكللاً بأنسابه ليس أباً لهم ولا ابناً . . الخ . ويحتمل أن تكون (كان) تامة ، و(رجل يورث) فاعلها ، و(كلالة) مصدر وضع موضع الحال ، ويؤول المعنى أيضاً إلى كون الميت كلاله للورثة^(٣) .

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٩ .

(٢) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٩ . والرواية في البيضاوي هكذا : «إنّي كلاله فكيف أصنع في مالي» ، فلا تصلح - على تقدير صحتها - شاهداً لما ادعي هنا . وصريحها أنّ الكلاله اسم للمورث لا الوارث ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٨ .

(٣) تفسير الميزان ، ج : ٤ ، ص : ٢١١-٢١٢ . وزبدة البيان ، ص : ٦٥٣ .

ونقل عن الزجاج قوله : «من قرأ يورث بكسر الراء ، فكلالة مفعول ، وهي اسم للورثة حينئذ ، ويكون المعنى . من يورث ورثة هم كلالة له أي أقرباء ، وليس أباً لهم ولا ابناً ، ومن قرأ بالفتح فكلالة منصوب على أنه حال من الرجل ، فيكون حينها اسماً للميت نفسه المكلل بأنسابه» (١) .

وعلى كل حال ، فملتفق عليه في خصوص هذه الآية ، أن المقصود بالإخوة فيها من كان للأم ، دون من كان للأب أو لهما معاً ، سواء كان لفظ الكلالة اسماً لهم أو لمورثهم لافرق ، وملتفق عليه أيضاً أن المراد بهم في آخر سورة النساء في الآية التي ستأتي أخوة الميت لأبيه أو لأبويه ، دون أخوته لأمه ، سواء كان لفظ الكلالة اسماً لهم أو لمورثهم كذلك .

كذا في مجمع البيان (٢) ، وتدل عليه روايات متضافرة ، ولأن الله تعالى جعل لهم في آخر سورة النساء للأختين الثلثين وللأخوة الكل ، وجعل هنا للواحد السدس وللأكثر الثلث ، فعلم من اختلاف الحكم أن الأخوة هنا غيرهم هناك ، وحيث إنَّ المقدر هنا نصيب الأم باعتبار أنها تدور على الثلث والسدس ، ناسب أن يكون المراد بالكلالة في الآية هذه الإخوة للأم ، فكانهم يدورون على السهمين المذكورين كما تدور . ولقراءة أبيّ وسعيد بن مالك :

(١) أفضى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٨ .

(٢) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٩ .

«وله أخ أو أخت من الأم»^(١) .

قال النووي في المجموع : «وأجمع المسلمون على أنَّ المراد بالإخوة والأخوات في الآية التي نزلت في آخر سورة النساء من كان من أبوين ، أو من أب عند عدم الذين من أبوين ، وأجمعوا على أنَّ المراد بالذين في أولها الإخوة والأخوات من الأم في قوله تعالى : ﴿وإن كان رجل يورث كلالة . . .﴾ الخ»^(٢) .

وعلى هذا ، فمفاد الآية ما يلي : إذا ترك الميت الكلالة أختاً أو أختاً من أمه ، أو إذا ترك الميت كلالة هم أخوته أو أخواته لأمه ، فإنَّ لكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك تقاسموا الثلث جميعاً ، بلا فرق بين الذكر والأنثى كما هو واضح ، وادعى الطبرسي في المجمع الإجماع عليه ، قال : «ولا خلاف بين الأمة أنَّ الإخوة والأخوات من قبل الأم يتساوون في الميراث»^(٣) .

والحقَّ أنَّه لا حاجة للإجماع مع ثبوت الإطلاق ، ولأنَّ الآية قرَّرت أنَّ للأخ أو للأخت عند الانفراد السدس ، فوحدت بينهما في الحكم صراحة ، وجعلت للأكثر الثلث مجتمعين ، فأطلقت ولم تفصل بين الذكر والأنثى .

(١) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٤٩٩ .

(٢) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٢٧ .

(٣) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٩ .

فيستكشف من الإطلاق عدم الفرق ، وأنَّ السهم هذا سهم الإخوة متعددين ، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين .

ومهما يكن من أمر ، فلو ترك الميت أخاً (أو أختاً) لأمه ، ورث السدس بالفرض وما تبقى بالرد - إن لم يكن ثمة من يشاركه في مرتبته - على مذهبنا ، وكذا لو ترك الميت إخوة لأم ورثوا الثلث مجتمعين لافرق بين كونهم ذكوراً أو إناثاً أو مختلفين ، وردَّ عليهم ما تبقى ، إن لم يكن ثمة من يشاركهم التركة في مرتبتهم كما هو المفروض .

وبهذا نختم الكلام على هذه الآية وما أثارته من قضايا ، وأشارت إليه من أحكام .

- الآية السابعة :

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يَبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء : ١٧٦] .

● روى في مجمع البيان في سبب نزول هذه الآية عن جابر بن عبد الله أنَّه قال : اشتكيت وعندي تسع أخوات لي (أو سبع) ، فدخل عليَّ النبي (ص) فنفخ في وجهي فأفقت ، فقلت : يا رسول الله ألا أوصي لاختاتي الثلاث؟

قال : أحسن ، قلت : الشطر ، قال : أحسن ، ثم خرج وتركني ورجع إليّ فقال : يا جابر لهنّ الثلثان . قالوا : وكان جابر يقول : نزلت هذه الآية في (١) .

● وروي عن قتادة أنّه قال : إنّ الصحابة كان همهم شأن الكلالة ، فأنزل الله تعالى فيهم هذه الآية . وقال البراء بن عازب : آخر سورة نزلت كاملة براءة ، وآخر آية نزلت خاتمة سورة النساء ، ﴿يَسْتَفْتُونَكَ . . .﴾ . وروى ذلك البخاري ومسلم في صحيحيهما (٢) .

● وروي عن جابر أنّه قال : نزلت بالمدينة ، وقال ابن سيرين : نزلت في مسير كان فيه رسول الله (ص) وأصحابه ، وتسمى آية الصيف ، وذلك أنّ الله أنزل في الكلالة آيتين إحداهما في الشتاء وهي التي في أول السورة ، وأخرى في الصيف وهي هذه . وروي عن عمر بن الخطاب أنّه قال : سألت رسول الله (ص) عن الكلالة فقال : يكفيك أو يجزيك آية الصيف (٣) .

قال الخطابي في معالم السنن : «يجزيك آية الصيف ، فإنّ الله سبحانه أنزل في الكلالة آيتين إحداهما في الشتاء وهي التي نزلت في سورة النساء وفيها إجمال وإبهام ، ثمّ أنزل الآية الأخرى في الصيف وهي في آخر سورة

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٩ .

(٢) م . ن .

(٣) الترمذي (٣٠٤٢) . ويلاحظ : مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٩ .

النساء ، وفيها زيادة لبيان ما ليس في سورة الشتاء»^(١) .

● وروى مسلم عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب قال : «ما راجعت رسول الله (ص) في شيء ما راجعته في الكلالة ، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه ، حتى طعن بأصبعه في صدري وقال : يا عمر ، ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء»^(٢) .

ولقد مرّ في الآية السابقة تفصيل الكلام على معنى لفظ الكلالة ، وقلنا : إنّ المقصود به فيها الإخوة والأخوات للأم ، وقد بينّ الله سبحانه هناك سهامهم منفردين ومجتمعين ، أمّا هنا ، فإنّ الله سبحانه تمّ تفصيل إرث الإخوة والأخوات للأب والأم معاً ، أو للأب وحده ، ليكتمل بذلك ذكر سهامهم على الاستيعاب والاستقصاء .

وما يمكن أن يُضاف هنا إلى ما مرّ في توضيح الآية السابقة ، هو أنّ البعض استدلّ بهذه الآية على بطلان التعصيب بتقريب : أنّ الآية صريحة في أنّ الأخ يرث الأخت إن لم يكن لها ولد ، وهو يعني أنّه إن كان لها ولد فلا يرثها مطلقاً ، ولا يفرّق بين كون الولد ذكراً أو أنثى ، فلو كان للأخت بنت ، فمقتضى الآية أنّها تمنع الأخ وتحجبه ، فلا يشاركها في التركة أصلاً .

وعلى كلّ حال ، فخلاصة ما تدلّ عليه الآية وتعينه : هو أنّ الميّت إن لم

(١) الخطابي ، معالم السنن ، ج : ٤ ، ص : ٩٣ . نقلاً عن المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٥٥ . ويريوي الخبر أبو داود (٢٨٨٩) . وأحمد ، ج : ١ - ص : ٢٦٥ . وفيه : سأل رجل رسول الله (ص) .
(٢) مسلم (١٦١٧) . وابن ماجه (٢٧٢٦) .

يكن له ولد ، أو والد - وأضمر الوالد في الولد للإجماع ، ولأن لفظ الكلالة ينبئ عنه باعتبار أنه اسم للنسب المحيط بالميت دون اللصيق - وترك أختاً له من أبيه وأمه أو من أبيه فقط ، فلها نصف ما ترك بالفرض ، ويرد عليها الباقي عندنا إن لم يكن ثمة من يشاركها في طبقتها كما هو المفروض ، وترثه العَصَبَة بناءً على القول بالتعصيب . وإن كان الميت أنثى ورثها أخوها إن لم يكن لها ولدٌ ، ذكراً كان أو أنثى ، فإن كان لها ولدٌ لم يرثها مطلقاً عندنا ، وورثها إن كان الولد أنثى عند جمهور أهل السنة ، فإن كان للميت أختان فصاعداً فلهن الثلثان مجتمعات ، ويتساوين في الحصة والأنصبة ، فإن تعدد الإخوة واختلفوا بالذكورة والأنوثة فللذكر مثل حظ الأنثيين .

ومهما يكن من أمر ، فالآية في معرض تفصيل بعض مراتب الإرث وشيء من أحكامه ، لا على الاستيفاء ، وهي تقرر - كما هو واضح - القوانين العامة وأصول السهام والفرائض المرتبطة بإرث الطبقة الثانية ، ولم تتعرض من قريب أو بعيد لما يرتبط بإرث الطبقة الثالثة ، أما إرث الطبقة الأولى ، فقد تكفلت الآيات السابقة ببيان كليات القواعد المرتبطة به ، والأسس التي يبنى عليها ، وأصول الفرائض والسهام والأنصبة .

- الآية الثامنة :

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء : ٨] .

ظاهر الآية وجوب إعطاء ذوي القربى واليتامى والمساكين ممن حضر
القسمة حصة من التركة إلى جانب الورثة ، واعتبرها البعض منسوخة بآي
المواريث ، ونُقل القول بذلك عن سعيد بن المسيب وأبي مالك والضحاك .

وذهب الأكثر إلى عدم نسخها ، ونُقل ذلك عن ابن عباس وسعيد بن
جبير والحسن وإبراهيم ومجاهد والشعبي والزهري والسدي^(١) ، وهو
المروي عن الباقر (ع) كما في مجمع البيان^(٢) ، واختار ذلك البلخي والجبائي
والزجاج وأكثر المفسرين والفقهاء ، ثم اختلف الذين قالوا بعدم النسخ حول
أنَّها مسوقة للدلالة على الوجوب كما هو الظاهر منها ، أو على الندب
والاستحباب ، على قولين :

الأول : أنَّ الأمر فيها على الوجوب واللزوم ، وهو قول مجاهد . وقال
إنَّ ما يُعطى هو ما طابت به نفس الورثة ، والثاني : أنَّ الأمر فيها على
الندب^(٣) .

قال الأرديلي : «والحمل فيها على الندب أولى من النسخ ، ويؤيده

(١) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ١٩ . وأقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٥٠٦ .

(٢) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ١٩ .

(٣) تفسير البضاوي ، ج : ١ ، ص : ٣٢٤ .

قوله : ﴿وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾ بأن تدعوا لهم بالرزق ، فيخير الورثة بين الإعطاء والرد» (١) .

وأضاف : «ويمكن حملها على استحباب الطعمة عند الأصحاب ، وهو مشهور . وبالجمله الفتوى بظاهرها [الآية] مشكل لعدم القائل [إلا ما نقل عن مجاهد] ، وكذا حذفها وحملها على الطعمة لا يخلو عن بعد ، والاحتياط يقتضي العمل بظاهرها» وافترض أن ذلك هو الأولى (٢) . وهو بعيد ، والسياق قرينة على عدم قصده ، ويدل على خلافه جملة أخبار .

واختلف في المخاطب بقوله تعالى : ﴿فارزقوهم . . .﴾ ف قيل : بأنه خطاب للمريض بأن يوصي لهؤلاء بشيء (٣) ، ونسبه في مجمع البيان (٤) إلى كثيرين ، واختاره .

وقال الأردبيلي : «ظاهرها أنه خطاب للورثة [القابلين له] أي البالغين الراشدين حال القسمة ، وأمرٌ لهم بإعطاء شيء من الإرث لأقاربهم الذين لا إرث لهم ، وكذا المطلق اليتامى والمساكين المستحقين . . . والظاهر نقص

(١) زبدة البيان ، ص : ٦٥٧ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن .

(٤) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ١٩٠ .

الجميع عن حصته ليبقى له شيء»^(١) ، وهو الأشهر ، وقرينة الخطاب تدل عليه ، وبه فسّر الآية ابن عباس ، وابن الزبير ، والحسن ، وسعيد بن جبير ، وإليه ذهب أكثر المفسرين .

وخصّ في مجمع البيان^(٢) اليتامى والمساكين بالأقارب منهم ، قال الأردبيلي : ووجهه غير ظاهر^(٣) ، ذلك أنّ العطف على الأقارب في الآية يقتضي بظاهره المغايرة ، ولأنّ لفظ «أولو القربى» شاملٌ لهم بإطلاقه ، وإعادة ذكرهم لغو ، مع عدم موجب لذلك معتبر ، أو معتد به .

واختلف في تفسير قوله تعالى : ﴿وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾ ، فقال سعيد بن جبير : إنّه أمرٌ للولي أن يقول للذي لا يرث من المذكورين قولاً معروفاً إذا كان الورثة صغاراً .

وقيل : يقوله ذلك الرّجل الذي يوصي في ماله ، والمعروف هو أن يدعوا لهم بالرزق والغنى وما أشبه ذلك . وقيل : إنّ الآية في الوصية ، على أن يوصوا للقربة ويقولوا لغيرهم قولاً معروفاً ، وهو قول منسوبٌ إلى ابن

(١) زبدة البيان ، ص : ٦٥٧ .

(٢) مجمع البيان ، ج : ٣ ، ص : ١٩ .

(٣) زبدة البيان ، ص : ٦٥٧ .

عباس ، وسعيد بن المسيب^(١) ، والجميع كما ترى ، وهي وجوه متكلفة لا ظهور للآية فيها .

قال البيضاوي في تلخيص مضمون الآية ما نصه : «وإذا حضر القسمة أولو القربى ممن لا يرث واليتامى والمساكين ، فارزقوهم منه ، فأعطوهم من المقسوم تطيباً لقلوبهم وتصدقاً عليهم ، وهو أمرٌ ندب للبالغ من الورثة . وقيل أمر وجوب ، ثم اختلف في نسخه . . . وقولوا قولاً معروفاً : وهو أن يدعوا لهم ، ويستقلوا ما أعطوهم ولا يمتنوا عليهم»^(٢) .

والحق أن يُقال : إنه لا ربط لذيل الآية بالميراث لينظر إن كانت الآية منسوخة أو لا ، بل هو أجنبي عن ذلك ، فلا معنى للقول بنسخها بأي الموارد . وظاهره أن الإعطاء هنا ليس من باب التوريث بل التصديق بقريته قوله تعالى : ﴿وإذا حضر القسمة﴾ ، ليكون الإعطاء هذا من باب شكر المنعم على ما أنعم على الورثة مما تركه مورثهم ، ولذا كان الخطاب موجهاً إليهم ليكون الإعطاء من مالهم بعد القسمة ، وقد ورد استحباب مثل ذلك في النصوص ، فينصرف الأمر الظاهر هنا في الوجوب إلى الندب بقريته النصوص تلك ، والسياق^(٣) .

(١) أقصى البيان ، ج : ٢ ، ص : ٥٠٧ .

(٢) تفسير البيضاوي ، ج : ١ ، ص : ٣٢٤ .

(٣) يقارن : تفسير الميزان ، ج : ٢٤ ، ص : ٢٠٠ .

هذا تمام الكلام في آيات الإرث على الإيجاز والاختصار ، وستحدث في ما يلي في الفصل الثاني عن موجبات الإرث ومراتب الورثة وما يرتبط بذلك ، كالبحث في العوّل والتعصيب ، ومقادير السهام وأصحابها . . . الخ . إن شاء الله .



الفصل الثاني

■ موجبات الإرث ومراتبه

- موجبات الإرث وأسبابه
- أقسام الورثة ، وطبقاتهم
- السهام المقدرة في كتاب الله
- العول والتعصيب

موجبات الإرث وأسبابه

لا يكاد يوجد فرق في موردنا بين التعبير بالموجب عن ما يقتضي الإرث ويسببه وبين التعبير بالسبب ، ما دام المعنى العام الذي يقصده الفقيه هنا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض .

ومع ذلك ، فقد تردد الفقهاء في عنوانة هذا الباب بين اللفظين الأنفين ، فاختار في المسالك التعبير بالموجب بعدما افترض ترادفهما ، وإنَّما اختاره لئلاَّ يتوهم من إطلاق لفظ السبب - لو عبَّر به هنا - ما يقابل النسب ، مع أنَّ المقصود الأعم الشامل لهما معاً . قال : «المراد بالموجبات هنا - أي في كتاب الإرث - الأسباب ، وعبَّر عنها بالموجب ليفرق بين النسب وغيره . حيث أطلق السبب على سبب خاص ، وهو ما عدا النسب من أسباب الإرث ، وإلاَّ فالنسب أحد أسبابه ، فيكون داخلاً في السبب بالمعنى الأعم دخول الخاص في العام»^(١) .

(١) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣٠٩ .

وفعل مثله الآبي في كشف الرموز^(١) ، والمحقق في الشرائع^(٢) والنافع^(٣) ، والشهيد في اللمعة^(٤) ، والعلامة في القواعد^(٥) ، لكن لأجل ما ذكره في المسالك ، إنما لاعتقادهم أنَّ ما يقصد التعبير عنه بالموجب أو بالسبب هنا هو ما يقتضي الإرث حتى مع وجود المانع ، ولا يناسب هذا المعنى إلّا لفظ الموجب ، أمّا السبب فليس كذلك ، إذ وجود المانع يرفع عنوان السببية من رأس ، لأنَّ ارتفاعه شرط في تحققها ، ولأجل ذلك كان التعبير هنا بالموجب أولى .

وعلى أيّ حال فالمسألة واضحة ، سواء عبّرنا بالأسباب كما فعل العلامة في التحرير^(٦) والإرشاد^(٧) والتبصرة^(٨) ، أو بالموجبات ، ما دام أنَّ المقصود لا خفاء فيه ، وهو ما يقتضي انتقال الإرث من الميت إلى وارثه .
والمعروف أنَّ التوارث - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - كان في ابتداء

(١) الآبي ، كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤١٨ .

(٢) شرائع الإسلام ، ج : ٤ ، ص : ٨٠٧ .

(٣) المهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٢٥ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ١٥ .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

(٦) التحرير ، كتاب الفرائض ، ج : ٢ ، ص : ١٦٢ .

(٧) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١١٨ .

(٨) الموسوي ، شرح تبصرة المتعلمين ، ج : ٢ ، ص : ٣١١ .

الإسلام بالحلف والنصرة^(١)، وكان الرجل يقول لحليفه : «دمي دمك ، ودمتي دمتك ، ومالي مالك ، تنصرني وأنصرك ، وترثني وأرثك» فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك ، فيتوارثان به دون القرابة ، وذلك قوله تعالى : ﴿والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم﴾ [النساء : ٣٣]^(٢) ، ثم نسخ هذا الحكم في المشهور ، وصار التوارث بالإسلام والهجرة ، فإذا كان للمسلم ولد مسلم لم يهاجر ، لم يرثه ، وورثه المهاجرون دونه ، وذلك قوله تعالى : ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ [الأنفال : ٧٢] ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً﴾ [الأحزاب : ٦] ، صرح بذلك النووي في المجموع^(٣) ، وذكره القاضي في المذهب^(٤) والشيخ في المبسوط^(٥) والحلي في السرائر^(٦) والفخر في التنقيح^(٧) ، ونسبه الأردبيلي^(٨) إلى القليل ، وافترض أن الآية الأولى في

(١) يلاحظ : المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٧٤ . ونسب ذلك إلى ابن عباس ، يلاحظ : سنن أبي داود ، حديث (٢٩٢٤) .

(٢) المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٧٤-١٧٥ .

(٣) م . ن .

(٤) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٢٣ .

(٥) المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ٦٧ .

(٦) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٧ .

(٧) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٢٩-١٣٠ .

(٨) زبدة البيان ، ص : ٦٤٤ .

ضامن الجريمة ، وأنَّ جملة «من المهاجرين» بيان لقوله تعالى : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ مستبعداً وقوع النسخ في المقام ، وبذلك قال الأحناف قاطبة .

قال في المذهب : «وأما المؤاخاة في الدين والموالاتة في النصره والإرث ، فلا يورث بها ، لأنَّ هذا كان في ابتداء الإسلام ثمَّ نسخ بقوله : ﴿وأولو الأرحام بعضهم... الخ﴾^(١) .

وكيف كان ، فالمعروف أنَّ أسباب الإرث وموجباته اثنان ، نسب وسبب ، وجعلها بعضهم ثلاثة ، على أساس جعل الزوجية والولاء قسمين مختلفين . قال في المذهب : «والأسباب التي يتوارث بها الورثة ثلاثة : رحم وولاء ونكاح ، لأنَّ الشرع ورد بالإرث بها»^(٢) ، والخلاف في الواقع لفظي ، ولأجله قال في مفتاح الكرامة : «ولا مشاحة»^(٣) في ذلك . وقال الحلبي في الكافي^(٤) : «الأسباب التي يُستحق بها الإرث : نسب وزوجية وولاء وفرض طاعة» ويقصد بالأخير ولاء الإمامة ، وجعلها في المجموع أربعة ، فقال : «أسباب التوريث التي يتوارث بها الورثة المعينون باستقراء أدلة الشرع أربعة كما

(١) المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٨٠ .

(٢) م . ن .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

(٤) الكافي ، ص : ٣٦٧ .

في كتب الأصحاب ، ولا إرث بغيرها ، أولها : رحم أو قرابة ، وثانيها : النكاح الصحيح ، وثالثها : ولاء ، ورابعها : الإسلام»^(١) . ولما كان في إضافة الإسلام إلى الموجبات غرابةً ، عقّب عليه بالقول : «إنَّ المراد بالإسلام هنا جهته ، كما لو أوصى بثلث ماله للمسلمين ولا وارث له فإنَّها تصح»^(٢) .

وهو كما ترى ، لجهة أنَّ الإسلام ليس سبباً للإرث بل عدم مانع ، وانتقالُ المال إلى المسلمين بالوصية ليس بسبب الإسلام بل بسببها ، والمالُ المنتقل إليهم ليس إرثاً ، بل مال موصى به ، والفرق بينهما واضح .

النسب ومراتبه

وعرّف النسب بأنّه : اتصال شخص بغيره لانتهاء أحدهما في الولادة إلى الآخر ، أو لانتهائهما إلى ثالث على الوجه الشرعي^(٣) . قال الشهيد في الروضة : «النسب هو الاتصال بالولادة بانتهاء أحدهما كالأب والابن إلى الآخر أو بانتمائهما إلى ثالث ، مع صدق اسم النسب عرفاً على الوجه الشرعي»^(٤) .

(١) المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٨١ .

(٢) م . ن .

(٣) القواعد ، ضمن «مفتاح الكرامة» ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢١-٢٢ .

ويقصد بالوجه الشرعي النسبُ المحكوم بصحته شرعاً ، أو ما يكون في حكم الصحيح ، لجهة الإقرار عليه وترتيب الأحكام ، كالمسبَّب عن نكاح الشبهة مثلاً .

وزيادة قيد «مع صدق اسم النسب عرفاً» إلى التعريف ليست ضرورية ولا فائدة منها ، لأنَّ صدق النسب عرفاً أمرٌ مقطوع به في صحة التوارث ، وهو من الضروريات ، ولأجله أهمله الأكثر ولم يعتنوا به ، ولعلَّ من ذكره قصد زيادة البيان والاحتراز عن توهم إرادة صدق النسب حقيقة .

وعلى أيِّ حال ، فحيث قام الإجماع والضرورة على إناطة الإرث بصدق النسب عرفاً ، فالمعتبر صدقه كذلك ، ولا ينفع تحقق الصدق الحقيقي وحده هنا ولا يكفي .

ومراتب النسب ثلاث :

المرتبة الأولى^(١) : الأبوان المتصلان دون الأجداد والجندات ، والأولاد وإن نزلوا ذكوراً أو إناثاً .

وإخراج الأجداد والجندات من تحت عنوان الأبوين مع صدقه عليهما حقيقة ، لظهور اللفظ في المباشرَيْن منهما ، فيكون المقصود بهما ما هو مرتكز في العرف العام من معنى الأبوة والأمومة .

(١) القمي ، مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٧٦٥ .

والأولاد المتصلون يشاركون الآباء في الميراث بمقدار سهامهم ، ويشتركون معهم في أنَّهم يمنعون الطبقة الثانية ويحجبونها ، فلا يرث أحد من الطبقة الثانية مع وجود الولد أو الأب ، ولا يصل الأمر إليهم إلا عند فقد من يندرج تحت هذه الطبقة .

أمّا أولاد الأولاد فيفترقون عن الأولاد المباشرين في أنَّهم لا يشاركون الآباء في الإرث إلا عند فقد الأولاد (يعني آباءهم) . . . فيأخذون مكان آبائهم في استحقاق الإرث عند فقدهم ، ولأجل ذلك جعل الآباء والأولاد المتصلون صنفاً مستقلاً ، لاستقلالهم بالتركة ، ولكون ولد الولد محجوباً بالولد ما دام الأخير موجوداً . وجعل أولاد الأولاد صنفاً آخر في الطبقة الأولى ولم يجعلوا طبقة مستقلة ، لأنَّهم يشتركون مع الصنف الأول منها في منع أفراد الطبقة الثانية وحجبهم ، ولأنَّهم يشاركون الآباء عند فقد الأولاد في التركة ، بخلاف أصناف الطبقة الثانية أو الثالثة ، فإنَّهم وإن كانوا يحجبون من يأتي بعدهم ، إلا أنَّهم لا يشاركون أحداً من أصناف الطبقة التي تسبقهم في الإرث لا بعضاً ولا كلاً .

قال في مفتاح الكرامة مشيراً إلى علّة جعل أولاد الأولاد في مرتبة الأولاد مع أنَّهم لا يرثون مع وجودهم : «ويدل على ترتيب هذه المراتب ، بمعنى أنَّه لا ترث لاحقة مع سابقة حتى أنَّ الواحد من السابقة وإن كان بعيداً - ولو أنثى - يمنع اللاحقة كيف كانت وكم كانت ، ما دلَّ على أنَّ الأقرب يمنع الأبعد من

كتاب وسنة وإجماع . ومن هنا يعلم وجه الحصر في الثلاث ، مع أن في كل مرتبة من المراتب قريباً وبعيداً ممنوعاً به ، وما ذاك إلا لاشتراكهما في منع اللاحقة . . . فلما اشتركا في ذلك جعلنا في مرتبة واحدة ، وإن تباينا قريباً وبعيداً»^(١) .

المرتبة الثانية^(٢) : وهي صنفان أيضاً ، الأجداد والجدات وإن علوا ، كأبائهم وآباء آبائهم ، والأخوة والأخوات . هذا صنف ، والآخر أولاد الإخوة والأخوات وإن نزلوا ، كأولادهم وأولاد أولادهم ، وهكذا مع بقاء صدق اسم النسب عرفاً .

وحكم الإخوة هنا حكم الأولاد المباشرين في المرتبة السابقة ، فهم يشاركون الأجداد والجدات الإرث ، ويمنعون الطبقة الثالثة ويحجبونها ، ويتميزون عن الأجداد بأنهم يحجبون أولادهم عن التركة ما داموا موجودين ، فلا يرث ولد الأخ أو ولد الأخت مع وجودهما ، فإذا انتفيا ، ورث ولد الأخ مكان أبيه وولد الأخت مكان أمه . . . فيشاركان حينها الجد والجددة في التركة ، كل بحسب نصيبه المقدّر أو سهمه ، ولأجل ذلك أيضاً جعل أولاد الإخوة والأخوات صنفاً ، مع تحقق التباين قريباً وبعيداً بينهم

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٧ .

(٢) مباني المنهاج ، ج ١٠ ، ص ٧٦٥ .

وبين آبائهم وأمهاتهم .

المرتبة الثالثة^(١) : الأعمام والأخوال وإن علوا ، كأعمام الآباء والأمهات وأخوالهم ، وأعمام الأجداد والجندات وأخوالهم وهكذا ، وكذا أولادهم وإن نزلوا ، كأولاد أولادهم . . . بشرط صدق عنوان القرابة عرفاً ، وأفراد هذه الطبقة صنف واحد ، إلا أنهم على درجات متفاوتة ، الأولى : أعمام الميت وأخواله وعماته وخالاته ، ويقوم أولادهم مقامهم . الثانية : عمومة أبوي الميت وخؤولتهما وأولادهم . الثالثة : عمومة الأجداد والجندات وخؤولتهم وأولادهم . . . وهلم جرأً .

ويشترك أفراد هذه الطبقة في أن لا فرض لهم في كتاب الله ، وأنه لم يرد ما يحدد مقدار سهامهم بعناوينهم كما هو الحال في الآباء والأبناء والإخوة ، وهم إنما يرثون بمقتضى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ . ثم «لما كانت هذه الطبقة صنفاً واحداً ، لم يرث أولاد الأعمام مع الأخوال عند عدم الأعمام ، ولم يرث أولاد الأخوال عند عدم الأخوال مع الأعمام ، بخلاف الأخوة والأجداد ، فإنَّهما لما كانا صنفين ، ورث البعيد من كل صنف مع القريب من الصنف الآخر عند عدم قريبه ، كما لو مات الأخ وكان له ولد ، فإنَّ الولد يقوم مقام والده في الإرث ، فيشارك الجد»^(٢) .

(١) مباني المنهاج ، ج ١٠ ، ص ٧٦٥ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٢٨ ، ص ١٤ .

وعلى كل حال ، فالأقرب من كل طبقة أو صنف أو درجة يمنع الأبعد ويحجبه ، والواحد من كل طبقة أو صنف أو درجة ، وإن كان أنثى ، يمنع من وراءه من الطبقات والدرجات كما في القواعد ، وعقب العاملي على ذلك بالقول : «إلا في مسألة إجماعية ، وهي ما إذا كان ابن العم للأبوين مع العم للأب»^(١) ، وستأتي .

والكلام على الحجب لا يسعه المقام ، وليس هنا محله ، وسيأتي الكلام عليه في ثنايا تفصيلات الحديث عن إرث الطبقات والأصناف في ما يلي من أبحاث .

السبب ومراتبه

.. أمّا السبب : فهو ما يقتضي الإرث لعلاقة خارجية طارئة ، وهو قسمان زوجية وولاء ، قال في الروضة : «وهو الاتصال بالزوجية أو الولاء»^(٢) .

ويقصد بالزوجية ما كان منها على نحو الدوام دون الانقطاع ، أمّا الولاء - بفتح الواو - فهو في لغة العرب القرب والدنو ، والمراد به هنا القرب على نحو يوجب الإرث بغير نسب ولا زوجية ، ومراتبه ثلاث : ولأء العتق ، وولأء ضمان الجريرة ، وولأء الإمامة .

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٤ .

(٢) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص ٢٥ .

ويرث الزوج والزوجة بالفرض دائماً مع جميع الطبقات ، أمّا الإرث بالولاء فمشرّوط بعدم الوارث النسبي ، والوارث بالزوجة ليس شرطاً إلاّ على القول بالردّ على الزوجين أو أحدهما ، على الخلاف . قال في الروضة : «والزوجة من هذه الأسباب تجامع جميع الوراث ، والإعتاق لا يجامع النسب ، ويقدم على ضمان الجريرة المقدم على ولاء الإمامة ، فهذه أصول موجبات الإرث»^(١) ، وأشار العلامة إلى مراتب السبب في القواعد فقال : «والسبب اثنان زوجية وولاء ، ومراتب الولاء ثلاث ، ولاء العتق وولاء الجريرة ثمّ ولاء الإمامة»^(٢) . وادعى في مفتاح الكرامة انعقاد الإجماع على حصر الولاء في الثلاث ، وافترض أنّ المخالف نادرٌ ، في إشارة منه إلى ما صنعه المحقق الطوسي من جعل أقسام الولاء خمسة بإضافة ولاء من أسلم على يد مسلم ، وولاء مستحق الزكاة إذا كان العبد من مالها . واعتبر أنّ ذلك مذهب العامة^(٣) في محاولة لتوهينه وتضعيفه .

ومهما يكن من أمر ، فإنّ كلمات الأعلام في توزيع طبقات الإرث وتحديد أسبابه تكاد تكون متطابقة ، ولا بأس هنا بنقل شيء منها .

قال الحلبي : «الأسباب التي يستحق بها الإرث ، نسب وزوجية وولاء

(١) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص ٢٥ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٨ .

(٣) م . ن .

وفرض طاعة (يعني ولاء الإمامة) ، وأصل النسب الأبوان وإن تفرع ، والولاء موجب عن العتق تبرعاً ، وفرض الطاعة مختص بإمام الملة»^(١) .

وقال سلاز : «والنسب على ضريين ، أحدهما أبوا الموروث ومن يتقرب بهما ، والآخر ولده وولد ولده وإن سفل . والسبب على ضريين نكاح وولاء ، فالإرث بالنكاح يتعين مع كل نسب ، والإرث بالولاء لا يتعين إلا مع فقد كل نسب»^(٢) .

وفي الوسيلة^(٣) : «التوارث يكون بأمر من نسب وسبب ، فالنسب إنما يأخذ الميراث به الوالدان والولد ومن يتقرب بهم ، والأقرب يمنع الأبعد إلا في مسألة واحدة . . . والسبب نكاح وولاء ، والولاء ثلاثة أضرب : ولاء عتق ، وولاء ضمان الحرية ، وولاء إمامة ، وسبب النكاح ثابت مع كل نسب وسبب ، وسبب الولاء يثبت مع السبب دون النسب» .

وفي المذهب^(٤) : «الميراث يُستحق بأمرين : أحدهما نسب والآخر سبب ، والنسب ضربان : أحدهما نسب الوالدين ومن يتقرب بهما ، والآخر نسب ولد الصلب ومن يتقرب به ، والسبب ضربان : أحدهما الزوجية

(١) الكافي ، ص : ٣٦٧ .

(٢) المراسم ، ص : ٢١٧ .

(٣) الوسيلة ، ص : ٣٨١ .

(٤) المذهب ، ج : ٢ ، ص : ١٢٤ .

والآخر الولاء ، فأما الولاء فثلاثة أضرب : ولاء العتق وولاء الجريرة وولاء الإمامة .

ومثل ذلك ما في كشف الرموز^(١) والنهاية^(٢) . وفي المبسوط جعل الشيخُ الإرث على ضربين : عام وخاص ، « والعام . . كما لو مات ميت ولم يكن له وارث فيارثه لبيت المال ، أو للإمام خاصة كما هو عندنا . والإرث الخاص يكون بشيئين نسب وسبب ، والسبب سببان ؛ زوجية وولاء ، والولاء ثلاثة ، ولاء نعمة وتضمن الجريرة وولاء الإمام »^(٣) .

ونقل الغزالي في الوجيز عن الشافعي مثله^(٤) .

واختار ابن إدريس التعبير به في السرائر^(٥) تبعاً للشيخ .

وقال العلامة في الإرشاد : « والنسب ثلاث مراتب ، الآباء والأولاد ، ثم الأجداد والإخوة ، ثم الأعمام والأخوال ، والسبب زوجية وولاء ، والولاء ثلاثة ؛ المعتق وضامن الجريرة والإمام »^(٦) .

(١) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤١٧ .

(٢) الطوسي ، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، ص : ٦٢٣-٦٢٤ .

(٣) المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ٦٩ .

(٤) الغزالي ، الوجيز في فقه الشافعي ، ص : ٢١٣ .

(٥) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٨ .

(٦) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١١٨ .

وفي القواعد : «ومراتب النسب ثلاث : الأول : الأبوان من غير ارتفاع والأولاد وإن نزلوا ، والثانية : الإخوة والأخوات لأب أو لأم أو لهما وأولادهم وإن نزلوا ، والأجداد والجندات وإن علوا (لأب كانوا أو لأم أو لكليهما) ، والثالثة : الأخوال والخاللات وإن علوا أو سفلوا ، والأعمام والعمات وإن علوا أو سفلوا»^(١) .

وعقّب في مفتاح الكرامة عليه بالقول : «أراد بما سفل من الأخوال والأعمام وأولادهم على ضرب من التسامح»^(٢) .

وعبّر المحقق في الشرائع^(٣) والنافع^(٤) ، والشهيدان في اللمعة والروضة^(٥) بما يقرب من عبارة الإرشاد .

وافترض في مفتاح الكرامة^(٦) أن عبارة القواعد أجود الجميع . وهو كذلك لاستيعابها الكلّ خلافاً لغيرها .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٨ .

(٢) م . ن . ج : ٨ ، ص : ٧ .

(٣) الشرائع ، ج : ٤ ، ص : ٩ .

(٤) المهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٢٦ .

(٥) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٣-٢٤ .

(٦) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٧ .

وخلاصة القول : أنَّ موجبات الإرث أمران نسب وسبب ، والأول هو الاتصال بين شخصين بالولادة أو اتصالهما بثالث ، على وجه شرعي مع بقاء صدق النسب عرفاً ، والأقرباء الذين يرثون بالقرابة هم الآباء والأمهات والأبناء وأبناء الأبناء ذكوراً كانوا أو إناثاً ، والأجداد والجندات وإن علوا ، والأخوة والأخوات وأبنائهم - ذكوراً أو إناثاً - وإن سفلوا ، والأعمام والأخوال والعمات والخالات وإن علوا ، وأولادهم وإن نزلوا . ويشترط في بقاء النسب الموجب للإرث في الجميع صدقه عرفاً .

والسبب هو الاتصال بالزوجية أو الولاء ، والثاني ثلاثة أنواع ؛ ولاء العتق وولاء ضمان الجريرة وولاء الإمامة .

وتجامع الزوجية الكل ، أمّا الولاء فلا يورث به إلا مع انتفاء النسب ، والأقرب في جميع المراتب يمنع الأبعد ويحجبه ولا عكس .

أقسام الورثة وطبقاتهم

اتضح في ما سبق أنَّ مقتضى التوارث نسب أو سبب ، فينقسم - على هذا - الوارثُ إلى نسبي سببي .

والوارث مطلقاً قد يكون من حُدِّد له فرض في كتاب الله وعيّن ، فيُقال : إنَّ أَخْذَهُ لِسَهْمِهِ - حينئذ - المقدر له إنَّما هو بالفرض ، وقد يكون ممن لم يحدد له شيء البتة ، فيُقال : إنَّ أَخْذَهُ لِسَهْمِهِ إنَّما هو بالقربة ، وقد يكون ممن يرث بالسبب - بالإضافة إلى فرضه كالزوج عند الردّ عليه - فيُقال : إنَّ أَخْذَهُ زائداً على فرضه إنَّما هو بالسببية ، فيكون هناك اصطلاحان في القربة والسبب ، عام وخاص ، ولا مشاحة .

قال في مفتاح الكرامة : «الوارث بالفرض من فرض الله له سهماً معيناً فأخْذَهُ له إنَّما هو بالفرض ، ولما زاد عليه - كما إذا لم يكن هناك إلا بنت مثلاً - إنَّما هو بالقربة ، والوارث بالقربة من لم يفرض له وإن كان يرث الكلّ بالقربة ، ومن هنا يعلم حال الإرث بالسببية والفرض ، وإن كان

الكل إرثاً بالسببية»^(١) .

فإذا تقرر هذا نقول : الوارث مطلقاً - يعني سواء ورث بالسبب أو بالنسب - خمسة أقسام^(٢) :

الأول : من يرث بالفرض دائماً ولا يرث بغيره البتة ، كالزوجة ، فإنَّها ترث الربع مع عدم الولد ، والثلث معه ، دليله قوله تعالى : ﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم . . . ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم﴾ [النساء : ١٢] . ولا يُرد عليها أبداً في المشهور من مذهبنا في حضور الإمام أو غيبته .

وخالف المفيد في المقنعة على ما نسب إليه ، فذهب إلى الرد مطلقاً - في حضور الإمام أو غيبته - ولعلَّه اتكالا على صحيحة أبي بصير عن الباقر (ع) أنَّه قال له : رجل مات وترك امرأة ، قال (ع) : المال لها^(٣) .

ووصفها في مفتاح الكرامة بالشذوذ^(٤) ، وافترض في الروضة أنَّ في العمل بها مطلقاً اطراحاً للأخبار الدالة على عدم الرد . والحال أنَّ القائل به

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٠ .

(٢) سيأتي تفصيل هذه المسألة في ما يلي في الفصل الرابع .

(٣) الاستبصار ، ج : ١٣ ، ص : ١٥٠ ، حديث : ٤ .

(٤) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢ .

(قول المفيد) نادر جداً^(١) . والحقّ : أنّ عبارة المفيد في المقنعة مبهمة ، ولقد نقل بنفسه الإجماع على عدم الرد في غيرها من كتبه^(٢) ، فنسبة القول بالرد مطلقاً إليه اتكالا على ما في المقنعة - مع غموضه - ليست في محلها . وذهب العلامة في التحرير^(٣) والإرشاد^(٤) ، والشهيد في اللمعة^(٥) إلى الرد عليها في الغيبة خصوصاً .

قال في اللمعة : «الأقرب إرثه - الإمام - مع الزوجة إن كان حاضراً» ، وهو واضح في أنّه لو لم يكن حاضراً لم يرث .

ولعلّ منشأ التفصيل بين حال الحضور وحال الغيبة - فيرد عليها في الثاني دون الأول - الجمع بين رواية أبي بصير السابقة الدالة على الرد مطلقاً ، وبين ما دلّ من الأخبار على عدم الرد ، كرواية أبي بصير عن الباقر (ع)^(٦) أنّه سأل عن امرأة ماتت وترك زوجها ولا وارث لها غيره ، قال (ع) : إذا لم يكن غيره فله المال ، والمرأة لها الربع ، وما بقي فللإمام . ورواية محمد بن مروان عن الباقر (ع) ، في زوج مات وترك امرأة ، قال : لها الربع ويدفع الباقي إلى

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٤ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٠ .

(٣) التحرير ، ج : ٢ ، ص : ١٦٨ .

(٤) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٥ .

(٥) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٢ .

(٦) الاستبصار ، ج : ٣ ، ص : ١٤٩ ، حديث : ١ .

الإمام^(١) ، بحمل الأولى على خصوص الغيبة والأخيرتين على حال الحضور .

وناقشه في الروضة فقال : «وتخصيصه - خبر الرد - بحال الغيبة بعيد جداً ، لأنَّ السؤال فيه للباقر (ع) في رجل مات بصيغة الماضي ، وأمرهم (ع) حيثنَّ ظاهر ، والدفع إليهم ممكن ، فحملة على الغيبة المتأخرة عن زمن السؤال عن ميت بالفعل بأزيد من مائة وخمسين سنة أبعد مما بين المشرق والمغرب»^(٢) ، وهو متين .

وعلى أيِّ حال ، فسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك عند الإمامية في موضعه عند الكلام على إرث الزوج إن شاء الله .

الثاني : من يرث بالفرض دائماً وربما ورث معه بالرد للقرابة أو السببية كالأم^(٣) ، فإنَّ لها السدس مع الولد والثلث مع عدمه فرضاً إن لم يكن معها

(١) الاستبصار ، ج : ٣ ، ص : ١٤٩ ، حديث : ٦ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٤ .

(٣) ألحق المحقق الخوئي (قده) في منهاج الأمِّ هنا ، فجعلها من يرث بالفرض دائماً ، وربما يرث معه بالرد . يلاحظ : مباني منهاج الصالحين ، ج : ١ ، ص : ٧٦٦ . والموجود في التقارير إلحاق الأم بالزوجة واعتبار أنَّها ترث بالفرض دائماً لا غير يلاحظ : المواريث ، ص : ١٥ . وهو ما صنعه العلامة في القواعد ، (يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢) ، والشهيدان في اللمعة والروضة ، (يلاحظ : الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٢) ، وجعلها في مفتاح الكرامة قسماً برأسه (يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢) .

حاجب - وهم الإخوة - لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء : ١١] ورَبَّما ورثت مع ذلك بالرد للقربة كما لو لم يكن معها ولد ذكر ، أو مع إخوة ، أو مع بتين فصاعداً ومعهما الأب (١) .

وكالزوج ، فإنَّ فرضه في كتاب الله الربع مع الولد والنصف مع عدمه ، ورَبَّما رُدَّ عليه للسببية ، كما لو لم يكن معه وارث إلاَّ الإمام على الأشهر - وسيأتي - .

وأضاف الشهيد الأول في الدروس والثاني في اللمعة إلى الأم من يتقرب بها ، يعني الكلالة ، وهم الأخوة والأخوات . قال في الروضة : «الوارث إمّا أن يرث بالفرض خاصة وهو الأم والأخوة من قبلها . . .» (٢) ، ونقل في مفتاح الكرامة مثله عن الدروس ، ثمَّ اعترضه بالقول : «إنَّ الأخ للأم اتحد أو تعدد إذا كان مع الجد لها (للأم) يرث بالقربة ، إذ لا فرض كما هو واضح» (٣) .

الثالث : من يرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى كالأب ، فإنَّه يرث بالفرض مع الولد وبالقربة مع عدمه ، والبنت (والبنات) ، فإنَّها ترث مع الابن

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٢ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢ .

بالقربة وبدونه بالفرض ، إذ فرض البنت النصف والبنات الثلثان ، وكالأخت والأخوات للأب أو للأبوين ، فإنَّها ترث مع الأخ بالقربة ومع عدمه بالفرض ، وفرض الأخت من الأبوين أو الأب النصف ، وفرض الأختين فصاعداً الثلثان ، وكالإخوة والأخوات للأم ، وفرض الأخت أو الأخ السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك اشتركوا في الثلث ، لافرق بين ذكر وأنثى - كما سلف - .

قال في الروضة : « . . . أويرث بالفرض تارة والقربة أخرى ، وهو الأب والبنت وإن تعددت ، والأخت للأب كذلك ، فالأب يرث مع الولد بالفرض ، ومع غيره أو منفرداً بالقربة ، والبنات يرثن مع الولد بالقربة ومع الأبوين بالفرض ، والأخوات يرثن مع الأخوة بالقربة ومع كلاله الأم بالفرض » (١) .

واستشكل العملي في اعتبار أنَّ من ذكر هنا يرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى ، ذلك أنَّهم كما يرثون بذلك فهم يرثون بهما معاً في بعض الحالات ، وتفصيل ذلك أن يُقال : إنَّ فرض الأب السدس مع الولد ويرث مع عدمه بالقربة ، فإن كان الولد الذي مع الأب ابناً واحداً أو أكثر مع بنت أو أكثر ، فإنَّ الأب لا يجاوز فرضه ، وإن كان الولد الذي مع الأب بنتاً أو أكثر ، فإنَّه يرث

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٣ .

بالفرض وبالردّ - للقربة - جميعاً . أمّا البنات فيرثن مع الولد بالقربة ومع الأبوين بالفرض ، ويرثن بالردّ مع عدمهما أو عدم أحدهما ، ولا يكون الفرض متمحضاً للبنات إلّا مع الأبوين فقط . أمّا الأخت للأب فإنّها ترث بالفرض مع الزوج وبالقربة إن كانوا إخوة نساءً ورجالاً وبهما في صورة الردّ . وأمّا الأخوات فيرثن بالفرض إذا اجتمعت أخوات للأب أو لأبوين مع أخوات الأم ، (فإنّ فرض ذوات الأب الثلثان ، وفرض ذوات الأم الثلث) ، وبالقربة إذا اجتمعت أخوات وإخوة لأب أو لأبوين . وأمّا الأخوات لأم فيرثن بالقربة فقط إذا اجتمعن مع الجدة والجد للأب ، وكذا الأخت للأم . وترث الأخوات للأب أو للأبوين والأخوات للأم بالفرض والقربة معاً في صورة الردّ^(١) .

وعليه ، فكما يرث هؤلاء بالفرض تارة وبالقربة أخرى ، فإنّهم يرثون بهما معاً ، ولعلّه لأجله عقّب في الروضة على هؤلاء جميعاً بالقول : «أو يرث بالفرض والقربة معاً ، وهو ذو الفرض على تقدير الردّ عليه»^(٢) .

وأحقّ العلامة في القواعد وغيره من كتبه البنت بمن يرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى ، وهو ما صنعناه نحن هنا . وصرّح به المحقق الخوئي حيث قال : «من يرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى . . . كالبنات

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٢ .

(٢) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص ٩٣ .

والبنات»^(١) ، ونص عليه في الروضة فقال : «أويرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى ، كالبنت وإن تعددت»^(٢) .

وناقشه في مفتاح الكرامة معتبراً أنَّ فيه نظراً ظاهراً ، لجهة أنَّ البنت لا تأخذ فرضها - وهو النصف - البتة من دون رد ، ولعلّ اعتبار ذلك اشتباه نشأ - بنظره - من الاعتماد على ظاهر قوله تعالى : ﴿وإن كانت واحدة فلها النصف﴾ [النساء : ١١] ، والمعلوم أنَّها مع الأبوين أو أحدهما أو الزوج أو الزوجة ترث بالفرض والقربة معاً ، لا بالفرض وحده»^(٣) وهو وجيه . ولأجله ولأجل ما مرَّ ، افترضنا أنَّ أفراد هذه الطبقة يرثون بالفرض أو بالقربة أو بهما معاً .

الرابع : من لا يرث إلاً بالقربة ، وهو الذي لم يُعيَّن له فرض في كتاب الله في حال من الأحوال ، كالابن والأخوة للأبوين أو للأب فقط ، وكالجد والأعمام والأخوال . قال في الروضة : «أوبالقربة خاصة ، وهو من دخل في الإرث بعموم الكتاب . . . كالأخوال والأعمام»^(٤) ، والاكتفاء بهما في العبارة لظهور من عداهما ، أو لكونه أراد المثال لا الاستقصاء .

(١) مباني المنهاج ، ج : ١ ، ص : ٧٧٦ . وكتاب الموارث ، ص : ١٦ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٣ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٩ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٢ .

الخامس : من لا يرث بالفرض ولا بالقربة بل بالولاء ، كالمعتق وضمأن الجريرة والإمام .

ولقد جعل العلامة في القواعد الأقسام ثلاثة ، «من لا يرث إلا بالفرض خاصة ، ومن يرث بالفرض مرة وبالقربة أخرى ، ومن لا يرث إلا بالقربة» (١) .

ويمكن أن يكون إهمال العلامة لمن يرث بالولاء هنا ، لأنه ذكره مستقلاً فيما بعد ، وأفرده بالكلام فأطال فيه . ولعله لم يذكر من يرث بالفرض والقربة معاً لأنه يمكن أن يدخل في القسم الثاني على ضرب من التسامح - فليتأمل - .

وفعل الشهيد في الروضة مثله فقال : «الوارث إما أن يرث بالفرض خاصة ، أو يرث بالفرض تارة وبالقربة أخرى ، أو يرث بالفرض والقربة معاً» (٢) .

وليس هناك مشكلة ما دام المقصود هنا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض ، وما دام المراد للفقهاء من التقسيم واحداً لا اختلاف فيه ولا تنازع .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٢ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٩٣ .

الفرض^(١) وأنواعه، مع تفصيل أرباب الفروض

الفرض هو السهم المقدّر في كتاب الله ، وهو ستة أنواع :
النصف ، والرّبع ، والثمن ، والثلاثان ، والثلث ، والسدس .
وأربابها ثلاثة عشر :

النصف : للبنت الواحدة والأخت الواحدة للأبوين أو للأب فقط (مع
عدم الأخت للأبوين) إذا لم يكن معها أخ ، وللزوج مع عدم الولد للزوجة
وإن نزل (أي الولد) .

وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع من كتابه : الأول قوله : ﴿وإن
كانت واحدة - فلها النصف﴾ [النساء : ١١] . والثاني قوله : ﴿ولكم نصف ما
ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد﴾ [النساء : ١٢] . والثالث قوله : ﴿وله

(١) يلاحظ تفصيل ذلك فيما بعد . ويقارن : القمي ، مباني المنهاج ، ج : ١٠ ، ص : ٧٧٥ وي بعدها .

أخت فلها نصف ما ترك ﴿ [النساء : ١٧٦] .

الربع : لإثنين ؛ للزوج مع الولد للزوجة وإن نزل ، سواء كان منه أو من غيره ، وللزوجة مع عدم الولد للزوج كذلك ، فإن كانت واحدة اختصت به ، وإلا فلهن بالسوية . وقد ذكر في الكتاب المجيد في موضعين ، الأول : ﴿ فإن كان لهنَّ ولدٌ فلكنَّ الربع مما تركن ﴾ [النساء : ١٢] . وثانيهما : ﴿ ولهنَّ الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ﴾ [النساء : ١٢] .

الثلث : للزوجة مع الولد للزوج وإن نزل ، فإن كانت واحدة اختصت به وإلا فلهنَّ بالسوية . وقد ذكر في موضع واحد في الكتاب المجيد ، وهو قوله تعالى : ﴿ فلهنَّ الثلث مما تركتم ﴾ [النساء : ١٢] .

الثلثان : لثلاثة ، البنات فصاعداً مع عدم الابن المساوي ، والأختين فصاعداً للأبوين أو للأب فقط مع فقد المتقرب بالأبوين - على تفصيل يأتي - إذا لم يكن ذكر في الموضعين .

وقد ذكره القرآن في موضعين ، الأول في البنات ، قال تعالى : ﴿ فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلثا ما ترك ﴾ [النساء : ١١] ، والثاني في الأخوات ، قال تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ [النساء : ١٧٦] .

السدس : لثلاثة ، للأبوين مع الولد ذكراً كان أو أنثى ، وللأم مع الأخوة للأبوين أو للأب فقط ، وللأخ الواحد للأم ، وللأخت كذلك ، وهم كلاله الأم . وقد ذكر في الكتاب المجيد في مواضع ثلاثة : الأول : ﴿ ولأبويه لكلّ

واحد منهما السدس ﴿ [النساء : ١١] . والثاني : ﴿ فإن كان له أخوة فلأمّه
السدس ﴿ [النساء : ١١] . والثالث في حقّ أولاد الأم : ﴿ وله أخ أو أخت
فلكلّ واحد منهما السدس ﴿ [النساء : ١٢] .

الثالث : هو فرض الأم مع عدم الولد ، وإن نزل ، والأخ والأخت من
الأم مع التعدد - بأن كانا اثنين فصاعداً - اتفقوا أو اختلفوا في الذكورة
والأنوثة .

وقد ذكر في الكتاب الكريم في موضعين ، الأول : ﴿ فلأمّه الثالث ﴿
[النساء : ١١] . الثاني : ﴿ فإن كانوا - أي أولاد الأم - أكثر من ذلك فهم شركاء
في الثالث ﴿ [النساء : ١٢] .

قال في الروضة معقّباً على ذكر الفروض وأهلها : « هذا حكم السهام
المقدرة منفردة . وأمّا منضمة بعضها إلى بعض فبعضها يمكن وبعضها
يُمتنع »^(١) . ولاداعي هنا لذكر ذلك على التفصيل ، وفي ما ذكرناه من تفصيل
أنواع السهام كفاية .

وقال في القواعد مجملاً كلّ ما مرّ : « السهام المنصوصة في كتاب الله
سنة ، النصف وهو فرض البنت الواحدة ، والأخت الواحدة للأبوين أو للأب
إذا انفردتا والزوج مع عدم الولد وإن نزل ، والربع هو سهم الزوج مع الولد

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٧٠ .

وإن نزل والزوجة مع عدمه ، والثلث : سهم الزوجة خاصة مع الولد وإن نزل . والثلثان : سهم البنتين فصاعداً مع عدم الولد والأختين فصاعداً من الأبوين أو من الأب مع عدم الأخ من قبله . والثلث : سهم الأم مع عدم الولد وعدم من يحجبها من الأخوة - وسهم الاثنين فصاعداً من ولد الأم . والسادس : سهم كل من الأبوين مع الولد وإن نزل ، وسهم الأم مع الحاجب من الأخوة ، وسهم الواحد من ولد الأم ذكراً كان أو أنثى» (١) .

وفي الشرائع : «السهم ستة : النصف ، والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسادس .

فالنصف : نصيب الزوج مع عدم الولد وإن نزل ، وسهم البنت والأخت للأب وللأم أو للأب . والربع : سهم الزوج مع عدم الولد وإن نزل ، والزوجة مع عدمه . والثلث : سهم الزوج مع الولد وإن نزل . والثلثان : سهم البنتين فصاعداً والأختين فصاعداً للأبوين أو للأب . والثلث : سهم الأم مع عدم من يحجبها من الولد وإن نزل والأخوة ، وسهم الاثنين فصاعداً من ولد الأم . والسادس : سهم كل واحد من الأبوين مع الولد وإن نزل ، وسهم الأم مع الأخوة للأبوين أو للأب مع وجوده ، وسهم الواحد من ولد الأم ذكراً كان أو أنثى» (٢) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ : ص ١١٠ .

(٢) شرائع الإسلام ، ج ٤ : ص ٢٠ .

وفي اللمعة : « فالنصف لأربعة ؛ للزوج مع عدم الولد وإن نزل والبنات والأخت للأبوين والأخت للأب إذا لم يكن ذكر ، والربع لاثنتين : الزوج مع الولد والزوجة مع عدمه ، والثلث لقبيل واحد : الزوجة وإن تعددت مع الولد ، والثلثان لثلاثة : البنات فصاعداً والأختين لأبوين فصاعداً والأختين للأب كذلك ، والثلث لقبيلين : للأم مع عدم من يحجبها ، وللأخوين أو الأختين ، أو للأخ والأخت فصاعداً من جهتها ، والسدس لثلاثة : للأب مع الولد وللأم معه وللواحد من كلاله الأم» (١) .

وسياتي تفصيل فروض هؤلاء جميعاً في الفصول الآتية .

وعبارة الفقهاء التي أجملت ذكرهم وذكر فروضهم تكاد تكون متطابقة ، إلا ما يظهر من المفيد من اشتراط ثبوت الثلث للبتين فصاعداً بوجود الأبوين ، كما نقل عنه في مفتاح الكرامة ، وذكر أن المرتضى نقل ذلك أيضاً عن الفضل بن شاذان وأنه ألف في ردّ هذا القول رسالة مستقلة نقلها الشيخ في المختلف وابن إدريس في السرائر (٢) ، وسياتي الكلام عليه عند ذكر فرضهما إن شاء الله .

(١) الروضة البهية - ج ٨ : ص ٦٧-٦٩ .

(٢) مفتاح الكرامة - ج ٨ : ص ١١٨ .

العُول والتعصيب

تأسيس المسألة

والوارث الذي أشرنا إلى أقسامه لتوّنّا قد لا يكون من ذوي الفروض ، بل ممن يرث بالقربة ، فإن كان وحده - والحالة هذه - فالمال له لا ينازعه عليه أحد ولا يشاركه فيه ، وإن كان معه غيره من غير ذوي الفروض ، فالمال لهم جميعاً بحسب الوصلة التي يتقربان بها ، وسيأتي ، وإن كان من ذوي الفروض ، فإما أن يكون معه غيره من غير ذوي الفروض ، فيأخذ ذو الفرض سهمه ، ويدفع الباقي إلى الآخر ، وإن لم يكن معه غيره في المرتبة أصلاً أخذ فرضه ، ورد الباقي عليه ، إلا الزوجة في الأشهر كما مرّ .

وإن كان معه غيره من ذوي الفروض ، فإن كانت التركة بقدر سهامهم ، أخذ كل واحد نصيبه بلا إشكال ، وإن زادت التركة على الفروض وبقي منها شيء ، قيل : يكون الباقي لعَصَبَةِ الميت - وهم أقرباؤه - وهو مذهب أهل السنة على خلاف ، ومذهبنا أن الزائد من التركة يُردّ على أصحاب الفروض كلّ

بحسب فرضه - وستعرض له بتفصيل - ، وإن كانت التركة أقل من السهام المفروضة ، قيل : نُقصَ من كلّ ذي فرض على نسبة فرضه ، وهو مذهب أهل السنة أيضاً ، بلا خلاف بينهم في المبدأ - نعم ثمة خلاف في التفاصيل - ومذهبنا أن النقص يدخل على بعض دون بعض ، وهم من يتقرب بالأبوين دون الزوج والزوجة ودون من يتقرب بالأم ، لأن النقص يدخل على الجميع بلا استثناء (١) .

ومثال تساوي التركة مع الفروض ما لو ترك الميت أبوين وبنتين ، فإن سهم كل واحد من الأبوين السدس ، والثلاثان للبنتين .

ومثال زيادة التركة على الفريضة ، ما لو ترك الميت بنتاً ، فإن لها النصف فرضاً ، ويرد عليها النصف الآخر عندنا ، وعند الجمهور يرث العصبه ما تبقى .

ومثاله أيضاً ما لو ترك الميت أبوين وبنتاً ، فإن للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وللبنت النصف ، فيبقى سدس يُردّ عليهم عندنا بنسبة سهامهم مع عدم الحاجب - كالإخوة بالنسبة للأم - وعند الجمهور يرث العصبه ما تبقى .

(١) سمّى السرخسي الفريضة إذا استغرقت التركة ولم تزد عليها - سواء كان الوارث بالفرض أو بالتعصيب - عادلة ، وسمى الفريضة التي تزيد على التركة عائلة ، وسمى الفريضة التي تزيد عليها - بمعنى أن السهام المقدرة لا تستغرق كل التركة ولا عاصب - بالرد ، يلاحظ : المغني ، ج : ٦ ، ص : ١٩٠ .

ومثال نقصان التركة عن السهام ما لو ترك الميت زوجاً وأبوين وبنتين ، أو بنتاً واحدة ، فإن للزوج الربع لوجود الولد ، وللأبوين لكل واحد منهما السدس ، وللبنتين الثلثين . والبنتُ الواحدة لها النصف ، فيزيد مجموع السهام هذه - في أي حال - على التركة .

ومذهب الجمهور إنقاص الجميع كل بحسب فرضه ، وهو الذي اصطلح عليه في لغة الفقهاء بالعلول ومذهبنا إنقاص البعض ، وهما نحن ذا نفصل القول فيه وفي أحكامه .

العلول

حقيقته ومفهومه

العلول لغة اسم للزيادة والنقصان ، وهو يجري مجرى الأضداد . قال المرتضى : « وإنما دخل هذا الاسم في الفرائض في الموضع الذي ينقص فيه المال عن السهام المفروضة فيه ، فيدخلها هنا النقصان ، ويمكن أن يكون دخوله لأجل الزيادة ، لأن السهام زادت على المال ، فإذا أضيف إلى السهام كان زيادة» (١) .

ومثله ما في السرائر بلا زيادة (٢) .

(١) الانتصار ، ص : ٢٨٣ .

(٢) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٠ .

وقال الآبي : «العول في اللغة من أسماء الأضداد يستعمل في الزيادة والنقصان ، ويستعمل في الاصطلاح لزيادة السهام على المال»^(١) ، وبعبارة ، لنقصان المال عن السهام .

وفي الجواهر : «والمراد به - يعني اصطلاحاً - زيادة الفريضة لقصورها عن سهام الورثة على وجه يحصل به النقص على الجميع بالنسبة ، من العول بمعنى الزيادة والنقصان ، أو الميل أو الارتفاع ، يقال : عالت الناقة ذنبها إذا رفعت ، لارتفاع الفريضة بزيادة السهام»^(٢) .

وكونها من الارتفاع هو ما اختاره الجوهري - ونسب إلى أبي عبيده القول بأنها من الميل - قال : «وقد عالت - الفريضة - أي ارتفعت ، وهو أن تزيد سهاماً فيدخل النقصان على أهل الفرائض قال أبو عبيدة : أظنه مأخوذاً من الميل أي من قولهم : عال الميزان فهو عائل أي مائل ، وذلك أن الفريضة إذا عالت فقد مالت على أهل الفرائض جميعاً فأنقصتهم»^(٣) .

واختاره النووي في المجموع فقال : «وهو مأخوذ من العول وهو الارتفاع ، وعالت أي ارتفعت ، فتزيد سهاماً ، ويدخل بالزيادة والنقصان على

(١) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤٤٢

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٠٦ .

(٣) محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ م ، ص : ٤٩٣ .

أهل الفرائض»^(١)، وعقب تأكيداً فقال: «إذا ضاق المال عن الفروض تعال المسألة، أي ترفع سهاماً ليدخل النقص على كل واحد بقدر فرضه»^(٢).

وردد الشهيد الثاني المسألة على احتمالات ثلاثة، فقال: «وسميت الفريضة عائلة على أهلها لميلها بالجور عليهم بنقصان سهامهم، أو من عال الرجل إذا كثرت عياله بكثرة السهام فيها، أو من عال إذا غلب لغلبة أهل السهام بالنقص، أو من عالت الناقة ذنبها إذا رفعت لارتفاع الفرائض على أهلها بزيادة السهام»^(٣).

ونقل أيضاً عن شرح السراجية أن «العول في اللغة يستعمل بمعنى الميل إلى الجور، يقال: فلان يعول، أي يميل جائراً، وبمعنى الغلبة يقال: فلان عيل صبره أي غلب، وبمعنى الرفع يقال: عال الميزان إذا رفعه»^(٤).

وكيف كان، فلا خلاف في المقصود من لفظ العول اصطلاحاً، مهما كان المعنى الذي وضع له أو استعمل فيه في أصل اللغة، وتكاد كلمات الفقهاء تتفق في التعبير عن مضمونه ومؤداه. يشهد لذلك ما نقلناه لتونا . . وما عرفه به في المجموع، إذ قال:

(١) المجموع في شرح المذهب، ج: ١٧، ص: ٢٣٠.

(٢) م. ن.

(٣) الروضة البهية، ج: ٨، ص: ٨٧.

(٤) حسين الشامي، علم المواريث، ص: ٦٣.

«العول هو زيادة الفروض في التركة حتى تقصر التركة عن جميعها»^(١) ، وما عرفه به ابن فهد الحلبي إذ قال : «العول عبارة عن قصور التركة عن سهام ذوي الفروض ، ولن تقصر إلا بدخول الزوج والزوجة ، فيزاد ما دخل به النقص على سهام الفريضة»^(٢) .

وفي التنقيح : «وشرعاً في الحقيقة ، هو نقصان التركة عن ذوي السهام»^(٣) .

وفي المحلى : «هو أن يجتمع في الميراث ذوو فرائض لا يحتملها الميراث»^(٤) .

أو زيادة شيء على أصل المسألة إذا ضاق الأصل عن الوفاء بالفروض المستحقة منه ، كما عن بعض المحدثين^(٥) .

والخلاصة : أن العول في الاصطلاح زيادة الفروض على التركة بحيث تستوجب إدخال النقص على الورثة ، وقد يكون مأخوذاً من العول بمعنى

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٠ .

(٢) المذهب البار ، ج : ٤ ، ص : ٣٧٢ .

(٣) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٥٦ .

(٤) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٧ .

(٥) شلبي ، أحكام الموارث ، ص : ٢٥٦ . ومثله في : سررتي ، الوصايا والأوقاف والموارث ،

الجور ، أو منه بمعنى الارتفاع ، أو منه بمعنى الزيادة والنقصان ، أو منه بمعنى الغلبة . واختلاف الأصل اللغوي لهذا اللفظ لا يضرُّ بوحدة المعنى في اصطلاح أهل الشرع والفقهاء .

أول من أعال الفرائض

ومهما يكن من أمر ، فالمتفق عليه بين المسلمين أنه لم ترد سنة عن رسول الله (ص) تدل على مشروعية العول ، ولا قامت حجة قاطعة على جوازه . قال ابن حزم : «إن هذا القول محدث لم يمض به سنة من رسول الله (ص) ، وإنما هو احتياط ممن رآه من السلف ، فصدّوا به عن الخير»^(١) . والواضح من الأخبار أن أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب^(٢) .

فلقد روى ابن حزم في المحلى من طريق إسماعيل بن إسحق القاضي ، عن عتبة بن مسعود قال : خرجت أنا وزفر بن أوس إلى ابن عباس ، فتحدثنا عنده حتى عرض ذكر فرائض الموارث ، فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم ! أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٨ . ويقارن : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٥٢ .

(٢) قيل : « وقعت مسألة تزاحمت فيها الفروض زمن عمر ، وكان فيها الورثة زوجاً وأختين ، فتردد فيها وقال : إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حق كامل ، فأشيروا علي ، فأشار عليه العباس بالعول ، وقال : أعيّلوا الفرائض ، فقضى عمر فيها بالعول وتابعه الصحابة في ذلك . » يلاحظ : أحكام الموارث ، ص : ٢٧٦ .

وثلاثاً ، النصفان قد ذهبا بالمال ، فأين موضع الثلث؟؟

فقال له زفر : يا ابن عباس ، من أول من أعال الفرائض؟ فقال : عمر بن الخطاب ، لما التقت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضاً فقال : والله ما أدري أيكم قدم الله عزّ وجلّ ولا أيكم آخر ، فما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم بينكم هذا المال بالحصص ، فأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول . . الخ»^(١) . وقد أورد الشهيد الخبّر في الروضة^(٢) بتمامه لما فيه من فوائد ، وسنشير إليها .

وفي المجموع : «أول من أعال الفرائض عمر بن الخطاب ، فقد أخرج الحاكم عن ابن عباس قال : أول من أعال الفرائض . . الخ الخبّر»^(٣) .

وقيل : إن أول من أعالها زيد بن ثابت وتابعه عليه عمر . قال في المحلى : «إن أول من قال بالعول زيد بن ثابت ووافقه عليه عمر بن الخطاب ، وصح هذا عنه ، وروي عن علي وابن مسعود غير مسند ، وذكر عن العباس ولم يصح ، وصحّ عن شريح ونفر من التابعين يسير»^(٤) .

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٩ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٨ .

(٣) المجموع في شرح المهذب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣١ .

(٤) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٧ .

ولعل منشأ النسبة ما روي من طريق سعيد بن منصور ، عن خارج بن زيد بن ثابت ، عن أبيه زيد ، أنه أول من أعال الفرائض ، وأن أكثر ما بلغ مثل ثلثي رأس الفريضة (١) .

ونقل الرواية في المجموع عن سنن سعيد بن منصور فقال : «وفي سنن سعيد بن منصور أن زيداً بن ثابت أول من عال في الفرائض وخالف الصحابة ابن عباس» (٢) ولم يذكر طريقه .

ونُسبَ القول بالعلول إلى أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وهو قول جمهور أهل السنة ما خلا داود الظاهري وابن حزم ومن شايعهما ، وادعي عليه الإجماع (٣) .

ونسب القول ببطلان العلول إلى ابن عباس ، وروي عنه الإنكار على من عمل به وشرّعه ، من ذلك قوله في ما نسب إليه : «أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، إنما هو نصفان وثلاثة أثلاث وأربعة أرباع . . الخ» (٤) .

(١) المحلى ج ٨ ، ص ٢٧٨ .

(٢) المجموع في شرح المذهب ج ١٧ ، ص ٢٣١ .

(٣) المحلى ج ٨ ، ص ٢٧٨ .

(٤) م . ن .

ومن ذلك الرواية المتقدمة التي صرَّح فيها أن أول من عال في الفرائض عمر^(١).

ومنه ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس أنه قال : « أول من أعال الفرائض عمر ، وأيم الله ، لو قدّم من قدّم الله وأخر من أخر الله ما عالته فريضة ، قيل له : وأيهما قدم الله وأيهما أخر؟ فقال : كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدّم الله ، وكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أخر^(٢) .

وما أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن عطاء قال : قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولك ولا بقولي ، ولو مت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثاً على ما نقول ، قال : فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، ما حكم الله بما قالوا^(٣) .

وتابع ابن عباس على ذلك جمع^٤ ، منهم عطاء ومحمد بن علي بن أبي

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٣ . ووصفه بأنه صحيح على شرط مسلم ، ويلاحظ : المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٩ . ورواه البيهقي في السنن ، ج : ٢٦ ، ص : ٢٥٣ . والسيوطي في الدر المنثور ، ج : ٤ ، ص : ٤٥ . وأورده الحلبي في السرائر بالفاظه ، يلاحظ : ج : ٣ ، ص : ٢٥٢ . والسريتي ، الوصايا والأوقاف والمواريث ، ص : ٣٥٢ .

(٢) المستدرک على الصحيحين ، ج : ٤ ، ص : ٣٤٠ . وأخرجه على شرط مسلم .

(٣) الدر المنثور ، ج : ٢٤ ، ص : ٤٥١ .

طالب(ع) ، ومحمد بن علي بن الحسين(ع) وأبو سليمان ، وبه قال الظاهرية^(١) .

قال في المجموع : «ولم يتابع ابن عباس في إسقاط العول إلا محمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين بن علي وداود بن علي - يعني داود الظاهري - من الفقهاء»^(٢) .

وقال المرتضى : «وذهب ابن عباس إلى مثل ذلك ، وقال به عطاء بن أبي رباح»^(٣) .

وببطلان العول قال الإمامية ، وادعوا على ذلك الإجماع ، ورووا عن أئمتهم ما يؤكد ويدل صراحة عليه ، وتكاد تكون كلماتهم متطابقة في تأكيد ذلك والتنبيه عليه ، لا بأس هنا بنقل بعضها .

قال في الجواهر : «العول عندنا معاشر الإمامية باطل لاستحالة أن يفرض الله سبحانه في مال ما لا يقوم به»^(٤) .

وفي المراسم : «ذَكَرُ إِبْطَالُ الْعَوْلِ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ فِي

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٧٩ .

(٢) المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٤ .

(٣) الانتصار ، ص : ٢٨٣ .

(٤) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٠٦ .

مال ما لا يفي به»^(١) .

وفي كشف الرموز للآبي : «وهو باطل عندنا خلافاً لعامة الفقهاء منهم - أي أهل السنة -»^(٢) .

وفي السرائر : «دليلنا على ما ذهبنا إليه إجماع أهل البيت (ع)»^(٣) .
وسياتي تفصيل الأدلة .

وفي النافع قال المحقق : «لا عول في الفرائض لاستحالة أن يفرض الله في مال ما لا يقوم به»^(٤) .

وفي المذهب البارع : «وهذا أيضاً باطل عند الإمامية لاستحالة أن يفرض الله في مال ما لا يفي به»^(٥) .

وفي الروضة : «ولا عول في الفرائض ، وعلى ما ذكرناه إجماع أهل البيت ، وأخبارهم به متضافرة»^(٦) .

وفي مفتاح الكرامة : «وهذا الحكم بطرفيه - دخول النقص على من

(١) المراسم ، ص : ٢٢٩ .

(٢) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤٤٢ .

(٣) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٠ .

(٤) المذهب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٧٢ .

(٥) م . ن .

(٦) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٧ .

نقص سهمه في بعض الأحوال وعدم نقص الجميع - مما أجمعت عليه طائفتنا»^(١) .

مذهب الإمامية إنقاص البعض

وكيف كان ، فمذهب الإمامية حيث تزيد الفريضة على التركة هو إدخال النقص على بعض ذوي الفروض دون بعض ، ولا يتحقق عول البتة إلا بدخول الزوج والزوجة على الورثة .

قال في الانتصار : «والذي يذهب إليه الإمامية ، أن المال إذا ضاق عن السهام قدم ذوو السهام المؤكدة المذكورة من الأبوين والزوجين على البنات ، والأخوات من الأم على الأخوات من الأب أو من الأبوين»^(٢) .

وقال المحقق الخوئي (قده) : «ففي إرث المرتبة الأولى يدخل النقص على البنت أو البنات ، وفي إرث الثانية - كما لو ترك زوجاً وأختاً للأبوين وأختين للأم ، فإن سهم الزوج النصف ، وسهم الأخت من الأبوين النصف ، وسهم الأختين من الأم الثلث - يدخل النقص على المتقرب بالأبوين ، وهو الأخت في المثال دون الزوج والمتقرب بالأم»^(٣) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٥ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨٣ .

(٣) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١ ، ص : ٧٧٦ .

وزاد المحقق في النافع على من يدخل النقص عليهم الأب ، فقال : «بل يدخل النقص على البنت أو البنين ، أو على الأب أو من يتقرب به»^(١) .

وفي الشرائع قال : «النقص يكون داخلاً على الأب أو البنت أو البنين أو من يتقرب بالأب والأم أو بالأب من الأخت والأخوات دون من يتقرب بالأم»^(٢) .

ومثله ما في اللمعة ، قال : «يدخل النقص عندنا على الأب والبنت والبنات والأخوات للأب والأم . . الخ»^(٣) .

وفي ذكر الأب مع من يدخل النقص عليهم نظرٌ لجهة أن للأب مع الولد السدس لا يزال عنه ، وهو يرث مع عدمه بالقرابة ولا فرض له ، والعول يختص بذوي الفروض^(٤) .

قال في الجواهر معترضاً : «لكن فيه أن عدَّ الأب مع هؤلاء لا وجه له ، ضرورة كونه مع الولد لا ينقص عن السدس ، ومع عدمه ليس من ذوي الفروض ، ومن هنا تركه غير واحد . .»^(٥) ، ولعله إشارة إلى العلامة في

(١) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٥٥ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٠ .

(٣) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٧ .

(٤) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٥٥ .

(٥) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١١٠ .

القواعد والشهيد في الدروس . وقال في الروضة مستشكلاً على صاحب اللعة ما نصّه : «ومن هذا التقسيم يظهر أن ذكر المصنف الأب مع من يدخل عليهم النقص ليس بجيد ، لأنه مع الولد لا ينقص عن السدس ومع عدمه ليس من ذوي الفروض»^(١) ، ومثله ما قاله في المسالك .

ويمكن الاعتذار لمن ذكره بأن يقال :

إنّ للأب حالتين ، وذلك لأن فريضته قد تحط عن السدس وليس له فرض ، كما إذا كان مع الأم والزوج أو الزوجة عند عدم الولد ، فإن له ما بقي ويدخل النقص حينئذ عليه ، فهو بالنسبة إلى الأم مؤخر له ما بقي ، ولا كذلك مع البنت إذا اجتمع معها وضاعت التركة عن السهام ، فإنه لا يدخل النقص عليه كما يدخل عليها ، كما أنه يُردّ عليه وعليها إذا أبقت الفرائض شيئاً ، لأنه معها ليس له حالة يكون فيها أقل من فرضه بخلاف البنت الواحدة والبنات . فمن عدّه فيمن يدخل عليه النقص نظر إلى الحالة الأولى ، ومن عدّه في غيره نظر إلى الثانية ، وبهذا تجتمع الكلمة كما في مفتاح الكرامة^(٢) .

الضابطة في دخول النقص على البعض

ولقد حدد الإمامية ضابطة صحّحوا من خلالها دخول النقص على من

(١) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص : ٩٤ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص : ١١٧ .

دخل عليه ، مفادها : أن كل من لم يذكر له فرض في القرآن إلا فرض واحد فإذا حط عنه لم يكن له فرض آخر بل يرث بالقراءة ، فإن النقص يدخل عليه كالبنات والأخوات . وكل من ذكر له فرض قلة وفرض كثرة لم يدخل عليه نقص ، كالزوجين والأخوة من قبل الأم^(١) .

فالمسألة ليست تعبدية بالمطلق إذاً ، ولو قارنا أصحاب الفروض بعضهم بالبعض الآخر ، لوجدنا أن ثمة من أكد القرآن على فرضه في جميع الحالات ، وكان إذا أثبت له فرضاً ثم حطه عنه لم يحطه إلا إلى فرض ، ومثل هذا لا يدخل عليه نقص البتة ، وهو المقدم ، إذ التأكيد على فرض له في جميع الحالات دليل على ثبات فرضه وعدم قبوله للنقص والتغيير ، ولأن إنقاصه فرضه بعد حطه من فرض إلى فرض آخر إجحاف بحقه . وأن ثمة من لم يؤكد القرآن على فرضه في جميع الحالات ، بل أثبت له فرضاً في حالة ثم لما حطه لم يحطه إلى فرض آخر ، بل جعل له ما بقي ، ومثل هذا يدخل النقص عليه ، وهو المؤخر ، إذ عدم التأكيد على فرض له في جميع الأحوال دليل على عدم ثبات فرضه وعلى كونه من الفرائض المتحركة التي تقبل التنقص ، ولأن الله سبحانه لم ينقصه فرضه ولم يحطه من فرض إلى فرض ، فإذا نقص من حقه لم يكن ذلك إجحافاً .

وفي الخبر المروي عن ابن عباس تصريح بذلك ونصه : « وأيم الله ، لو

(١) القواعد ، ضمن «مفتاح الكرامة» ، ج : ٨ ، ص : ١١٧ .

قدم - يعني عمر - من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة ، فقليل له :
وأيهما قدم الله وأيهما أخر؟ فقال : كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن
فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدم الله ، وكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم
يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أخر» (١) .

ونقل في الانتصار عن الفضل بن شاذان كلاماً قريباً مما ذكر وهو : «إن
الزوج والزوجة جعل لهما في الكتاب فرضين أعلى وأسفل ، وحسبنا من
الأعلى إلى الأدنى ، وكذلك جعل للأبوين فرضين أحدهما أعلى وهو الثلثان
للأب والثلث للأم ، ثم بين أنهما إذا حجباً عن ذلك حطاً إلى السدس .
وفرض للبنات النصف وللإثنين الثلثين ، ولم يحط البنات من فريضة إلى
أخرى ، فيجب إدخال النقص على سهام من لم يلحقه نقص ، ولم يحط من
فريضة إلى أخرى بخلاف من لحقه ذلك ، فلو لحقه نقص آخر لزم الإجحاف
به» (٢) .

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٣ . نقلاً عن الحاكم في المستدرک ، ج : ٤ ، ص :
٣٤٠ . وعقب في المجموع بالقول : «صحيح على شرط مسلم» . وفهم بعض من عبارة ابن عباس
التي تقول : «لم يكن لها إلا ما بقي» الإرث بالتعصيب ، قال : . . . وهم الذين ينتقلون من فرض
مقدر إلى نصيب غير مقدر ، وهن البنات والأخوات ، حيث ينتقلن من الإرث بالفرض إلى الإرث
بالتعصيب . . الخ» ، يلاحظ : أحكام الموارث ، ص : ٢٥٦ . وهو في غاية الغرابة . إذ كلام ابن
عباس صريح في إرادة من يرث مع أصحاب الفروض دون أن يعين له فرض مقدر . . لا الذي يرث
بعدهم ومرتباً عليهم .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨٤ . ومفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٧ .

ثم ناقش فيه وافترضه دعوى محضة بلا دليل ، قال : « فأما اعتماد من نفى العول من أصحابنا وغيرهم - ولعله يقصد داود الظاهري وأتباعه - على أن الزوج والزوجة كانت لكل واحد منهما فريضة فحطا إلى ما دونها ، فكذلك الأبوان حطا من فريضة إلى فريضة أخرى . والبنات والأخوات لم يهبطا من فريضة إلى أخرى ، فدخول النقص على من لم يلحقه أولى من دخوله على من نقص ، فليس بشيء وإنما هو دعوى محضة »^(١) . وهو يرى أنه من الممكن أن يعكس الأمر فيقال : « إن دخول النقص على البنات والأخوات أمانة لقوة نصبيهما ، ودخول العول على الضعيف أولى من القوي ، ولم يجدوا فرقاً صحيحاً ، وهم يروون هذا الترجيح عن ابن عباس ، ولو صح عنه فلا حجية فيه . »^(٢) .

نقول : ليس مستند ما مرّ قول ابن عباس فحسب ، بل ورد في روايات أهل البيت (ع) مثله ، قال في مفتاح الكرامة : « وقد وردت الأخبار المتضافرة بمضمون هذا الجواب »^(٣) .

وأما ما قرره علم الهدى لجهة أن لا مرجح لأحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في اعتراضه ، فليس وجيهاً . قال في مفتاح الكرامة : « وما كنت أؤثر

(١) الانتصار ، ص : ٢٨٤ . ويقارن : السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٠ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨٤ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٨ .

أن يقع مثل هذا من علم الهدى» ، إذ الجواب - على كلام المرتضى - أنه يلزم الإجحاف بهم ، ومن له الغنم - يقصد من لم يحط من فرض إلى فرض - فعليه الغرم - بأن ينقص من حقه - ، وليس مستندهم ما ذكره ابن عباس (١) .

ولعلّ طعن المرتضى بما روي عن ابن عباس سببه أن الرواية المنقولة عنه من أخبار الآحاد ، أو لأنها تضمنت أن للأب فرضين وهو ليس كذلك ، فإن كان النظر إلى خصوص هذا فالطعن في محله ، لكن ذلك لا يضر بصحة الضابطة المذكورة ما دام مستندها في روايات أهل البيت (ع) كثير وستأتي .

ولما حكم المرتضى بعدم صحة ما ذكره من ضابطة لدخول النقص على البعض قرّر ضابطة أخرى ذكرها في الناصريات ، وقد قصد من ذكرها أمرين ، الأول : تحديد الضابطة في دخول النقص ، والثاني : التدليل على بطلان العول . ولأهمية نصه نورد هنا بطوله ، قال : «فإن قالوا : فلم أدخلتم النقصان في هذه المسألة على البنتين دون الجماعة ، والله تعالى قد سمى للبنتين الثلثين كما جعل للواحدة النصف ؟ قلنا : المعتمد في إدخال النقص على نصيب البنتين في هذه المسألة وما شاكلها من المسائل التي يدعى فيها العول ، أنا نقصنا ممن أجمعت الأمة على نقصانه من سهامه ، وهم البنات ، لأنه لا خلاف بين من أثبت العول وبين من نفاه في أن البنتين منقوصتان هيهنا

عن سهميهما للذين هما الثلثان ، وليس كذلك من عدا البنتين من الأبوين
والزوج ، لأن الأمة ما أجمعت على نقصانهم ، ولا قام على ذلك دليل ، فلما
اضطررنا إلى النقصان وضائق السهام عن الوفاء نقصنا من وقع الإجماع
على نقصانه وقررنا نصيب من لا دليل على وجوب نقصانه فصار هذا
الإجماع دليلاً على أنه ليس للبنتين الثلثان على كل حال وفي كل موضع ،
فخصصنا الظاهر بالإجماع ، ووفينا الباقي في هذه الفريضة بظواهر الكتاب
التي لم يقدّم دليل على تخصيصها»^(١) وأضاف في الانتصار : « فنحن بين
أمرين : أن ينقص الزوج والأختين - لو اجتمعوا - كما فعل أصحاب العول ،
وبين أن يُنقص إما الزوج أو الأختان ، لو نقصنا الزوج والأختين معاً لكننا
عادلين عن الظاهر في سهم الزوج والظاهر في سهم الأختين ، وإذا انقصنا
الأختين دون الزوج عدلنا عن ظاهر واحد وحملنا الآخر على حقيقته ،
والعدول عن ظاهر واحد أولى . . وليس لأحد أن يقول : فاعدلوا عن ظاهر
الزوج ، لأن كل من أوجب العدول في هذه المسألة عن بعض الظواهر دون
بعض أوجب العدول في من عيناه»^(٢) .

وخلاصة ما قصده ، أن الأصل أن يرث كل ذي فرض فرضه بلا زيادة أو
نقصان ، لكن لما ضاقت التركة عن الوفاء واضطررنا إلى النقيصة أنقصنا من

(١) الناصريات ، كتاب الفرائض «المسألة المائة والتسعين» ص : ١٩٠ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨٩ .

قام الإجماع على نقصانه ، وخصصنا ظواهر النصوص - التي تقتضي أن كل ذي فرض يستحق فرضه - بالإجماع في خصوص هذا المورد ، وتمسكنا بالظاهر في ما عداه . وذكر المرتضى مثله في الانتصار^(١) ، وتابعه عليه الحلبي في السرائر واستحسنه^(٢) ، واختاره في مفتاح الكرامة وأعرض عما عداه^(٣) . والضابطة الأولى تقتضي جعل الأب مع من يدخل عليه النقص ، لأنه لم يحدد له فرضان أعلى وأدنى إذا حط عن الأعلى منهما أخذ الأدنى ، بل فرض له في كتاب الله سهم ، فلما حط عنه كان له ما بقي ، وهذا وصف من يدخل عليه النقص في الضابطة المذكورة ، مع أن الأب لا يدخل عليه نقص عندنا على الإطلاق ، ولعله لأجل ذلك ناقش المرتضى في صحتها ، وتبعه ابن إدريس والعاملي .

والضابطة الثانية تسلم من المناقشة من هذه الجهة ، إلا أنه يمكن الطعن فيها لجهة التشكيك في صحة الاحتجاج بالإجماع - لو ثبت - لإنقاص من أنقص .

وكيف كان ، فالنتيجة هنا واحدة عند الجميع ، بالرغم من الاختلاف في تصوير الضابطة التي على أساسها دخل النقص على من دخل عليه في

(١) الانتصار ، ص : ٢٨٤ .

(٢) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٠ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٧ .

مذهبنا . وهي - أي النتيجة - أن النقص - في فرض زيادة السهام على التركة - يدخل على البنت والبنات وعلى من يتقرب بالأبوين أو بالأب وحده من الإخوة والأخوات ، دون من يتقرب بالأم ودون الزوج والزوجة .

أدلة بطلان العول

واستدل الإمامية على بطلان العول بأدلة كثيرة بعضها قابل للمناقشة ، وعمدتها الروايات .

وهاك تفصيلها :

الأول : إجماع أهل البيت على ذلك واتفاق فقهاءهم ، كذا في السرائر^(١) والروضة^(٢) .

الثاني : ومفاده أن إدخال النقص على الجميع تخصيص لظواهر كثير من آيات الكتاب الدالة على استحقاق كل ذي فرض فرضه الذي حُدِّد له وعيّن ، وعدول عن الحقيقة إلى المجاز ، لجهة أن الذي فرض له الثلث مثلاً إذا أنقص عن ثلثه لم يصدق حقيقة أنه أخذ الثلث ، ذلك المراد بالثلث ثلث التركة لا الثلث بالنسبة إلى حصص الأغيار ، ودخول النقص على البعض رجوع عن ظاهر

(١) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٠ . وقراربن حزم ثلاث حجج اعتبرها قاطعة تبطل العول . إستخرجها

من رواية ابن عباس السالفة ، فلتراجع في : المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٢ .

(٢) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٨٧ .

واحد فهو أولى^(١) .

قال المرتضى : «ومما يدل على ذلك - نقصان البعض دون البعض الآخر - أنا إذا نقصنا الجميع وأعطينا كل واحد منهم بعض ما يتناوله النص خصصنا ظواهر كثيرة ، وصرفناها عن الحقيقة إلى المجاز ، وإذا أنقصنا أحدهم عدلنا في ما يخص هذا المنقوص وحده عن الظاهر والحقيقة ، وأبقينا ما عداه على ظاهره وحقيقته ، وإذا كان التخصيص والمجاز إنما يفعل للضرورة ، فقليله أولى من كثيره»^(٢) .

الثالث : ومفاده ، أن إدخال النقص على البنتين أو الأختين أمر ثابت بالإجماع ، ولا دليل على دخوله على من عداهن من إجماع أو غيره ، فوجب البقاء فيهم على الأصل الذي اقتضاه ظاهر القرآن^(٣) ، صرح بذلك المرتضى في النص الذي نقلناه عنه في ما مضى عند تحديد ضابطة النقص^(٤) ، وقرر مثله ابن حزم في المحلى ، فقال : «لا يشك ذو مسكة من عقل في أن الله تعالى لم يُرد قط إعطاء فرائض لا يسعها المال . . ووجدنا ثلاث حجج قاطعة موجبة صحة قول ابن عباس . . لأن الأبوين والزوجين في مسائل العول كلها ، يقول

(١) السرائر، ج: ٣، ص: ٢٥٠، ويقارن: التنقيح الرائع، ج: ٤، ص: ١٥٧ .

(٢) الانتصار، ص: ٢٨٤ .

(٣) السرائر، ج: ٣، ص: ٢٥٠ .

(٤) الانتصار، ص: ٢٨٩ .

المبطلون : إن الواجب لهم ما سماه الله تعالى في القرآن ، وقال القائلون بالعلول : ليس لهم إلا بعضه ، فوجب الأخذ بنص القرآن لا بقول من خالفه . وأما الأخوات والبنات ، فقد أجمع القائلون بالعلول والمبطلون له . . على أنه لا يجب في جميع مسائل العلول لهن ما جاء في نص القرآن ، لكن إما بعض ذلك ، وإما لا شيء ، فكان إجماعهم حقاً بلا شك ، وكان ما اختلفوا فيه لا تقوم به حجة ، إذ لم يأت به نص فوجب - إذ لا حق لهن بالنص - أن لا يعطوا إلا ما صح الإجماع لهن به ، فإن لم يجمع لهن على شيء وقد خرجن بالإجماع وبالضرورة عن النص ، فلا يجوز أن يعطين بغير نص ولا إجماع»^(١) .

فإذا أدخلنا النقص على الأختين أو البنتين خاصة كان أمراً مجمعاً عليه ، وإذا أدخلتم النقص على الزوجين كان أمراً مختلفاً فيه ، والأخذ بالإجماع أولى من الأخذ بالخلاف وأحوط^(٢) .

الرابع : ومفاده ، أن كل واحد من الزوجين له سهمان أعلى وأدنى ، وليس للبنت والبنتين والأختين إلا سهم واحد ، فإذا أدخلنا النقص عليهن صار لهن سهم آخر أدنى ، فيستوي ذوو السهام في ذلك^(٣) .

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٣ .

(٢) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٥٧ .

(٣) م . ن .

الخامس : حُكْمُ العقل باستحالة أن يجعل الله في مالٍ ما لا يفي به ، ذكره سلالر في المراسم^(١) ، والمحقق في النافع^(٢) ، وابن فهد في المهذب البارع^(٣) ، وتابعهم على ذكره (ضمن الأدلة) كثيرٌ من الأصحاب ، وفي المحلى ما يرشد إلى مضمونه ، قال ابن حزم : « ولا يشك ذو مسكة من عقل في أن الله تعالى لم يُرد قطّ إعطاء فرائض لا يسعها المال »^(٤) .

السادس : ما أشار إليه ابن حزم من أنه يكفي في إبطاله « أنه لم تمض به سنة من رسول الله (ص) ، وإنما هو احتياط ممن رآه من السلف ، فصدّوا به عن الخير »^(٥) .

السابع : أنه يلزم على القول بالعول لوازم فاسدة .

منها : أن العول يؤدي إلى التناقض والإغراء بالقبيح ، أما الأول : فلأننا إذا فرضنا الوارث أبوين وبتين وزوجاً ، وجعلنا فريضتهم من إثني عشر ، وأعلنّاها على خمسة عشر ، فأعطينا الأبوين أربعة أسهم من خمسة عشر فليست سدسين ، بل خمسٌ وثلاثٌ خمس ، وكذا يجري الأمر في ثلث الزوج

(١) المراسم ، ص : ٢٢٩ .

(٢) المهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٧٢ .

(٣) م . ن .

(٤) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨٢ .

(٥) م . ن . ج : ٨ ، ص : ٢٧٨ ، وأيضاً : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٥٢ .

وثنم البنيتين ، وذلك تناقض لعدم كون السهام المذكورة مفروضة شرعاً .
وأما الثاني ، فلائه سبحانه يكون قد سمى الخمس باسم الربع ، والخمس
والثلث باسم الثلثين ، ولا يقصد بالإغراء إلا ذلك^(١) .

ومنها : أنه إن وجب كون الذكر أكثر سهاماً بطل العول ، والمقدم حق
فالتالي مثله ، بيان الملازمة أن يقال : لو خلفت المرأة مثلاً زوجاً وأبوين وابناً ،
فإنه يعطى الابن الباقي عندنا وعند من خالفنا ، فلو بُدِّل الابن بنتاً أخذت أكثر
من الذكر قطعاً عند الخصم ، وهو خلاف القرآن المتضمن تفضيل الرجال على
النساء^(٢) . ولقد التزم الخصم فيما إذا خلفت المرأة زوجاً وأبوين أن يعطى
الأبُ الثلث والأم السدس حذراً من أن تفضل الأنثى الذكر ، فخالفوا صريح
القرآن في ذلك ، فهلا التزموه في ما يوافقه ، أعني في موردنا^(٣) .

وزاد العامل في مفتاح الكرامة لازماً آخر وقال : إنه لم يجد أحداً ذكره
من الأصحاب ، ولقد اقتنصه من خبر مروي عن الباقر(ع) ، وخلاصته أن
أحد العامة سأله - بعد كلام طويل - عن الفرائض ، فقال الباقر(ع) : فلا
تعطون الذي جعل الله تعالى له جميع المال في بعض فرائضكم شيئاً ،

(١) جواهر الكلام ج ٣٩ ، ص ١٠٨-١٠٩ : والخوئي ، المواريث ، ص ١١١ .

(٢) م . ن . ومفتاح الكرامة ج ٨ ، ص ١٢٠ .

(٣) م . ن .

وتعطون الذي جعل له النصف تاماً؟؟ فقال له الرجل : كيف ؟ !

قال (ع) : تقولون في أم وزوجة وإخوة لأم وأخت لأب : للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللإخوة من الأم الثلث ، وللأخت من الأب النصف . . قال : كذا يقولون . قال (ع) : فإن كانت الأخت ذكراً؟؟ قال : فليس له شيء^(١) .

الثامن : الروايات المتضاربة المأثورة عن أهل البيت (ع) ، وهي قسمان : روايات عامة أكّدت بطلان العول بشكل عام ، وأخرى خاصة حدّدت كيفية دخول النقص على ذوي السهام والفروض .

أما العامة فمنها

● ما رواه محمد بن يعقوب الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلا بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) ، قال : «السهام لا تعول»^(٢) ، أي لا تزيد ولا تنقص .

● وما رواه أيضاً ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص : ١٢٠ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٢١ .

أذينة ، عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار وبريد العجلي وزرارة بن أعين ، عن أبي جعفر (ع) قال : «السَّهَام لا تعول ، لا تكون أكثر من ستّة»^(١) أي لا تزيد عليها وقد تنقص .

● وما رواه أيضاً ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن موسى بن بكر ، عن عليّ بن سعيد ، قال : قلت لزرارة : إن بكير بن أعين حدّثني عن أبي جعفر (ع) أن السَّهَام لا تعول ولا تكون أكثر من ستّة ، فقال : «هذا ما ليس فيه اختلاف بين أصحابنا»^(٢) . وروى الشيخ بإسناده عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي جعفر (ع) مثله .

● وما رواه الكليني أيضاً ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة ، قال : أمر أبو جعفر (ع) أبا عبد الله (ع) فأقرأني صحيفة الفرائض ، فرأيت جلّ ما فيها على أربعة أسهم^(٣) .

● وما رواه أيضاً ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) أنه

(١) وسائل الشريعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٢ ، ص : ٢٤١ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ٣ ، ص : ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ٤ ، ص : ٤٢٢ .

قال : «إن السّهام لا تكون أكثر من ستة أسهم»^(١) .

● وما رواه الكليني أيضاً ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «قرأ عليّ فرائض علي (ع) ، فكان أكثرهنّ من خمسة أسهم ومن أربعة ، وأكثره من ستة أسهم»^(٢) . يعني فلا تزيد على ذلك .

● وروى أيضاً عنه ، عن معلى [بن محمد] ، عن بعض أصحابنا ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مريم الأنصاري ، عن أبي جعفر (ع) قال : «إن الذي يعلم رمل عالج ليعلم أنّ الفرائض لا تعول على أكثر من ستة»^(٣) .

● وروى أيضاً عن أبي عليّ الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن خزيمة بن يقطين ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن بكير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «أصل الفرائض من ستة أسهم لا تزيد على ذلك ولا تعول عليها ، ثمّ المال بعد ذلك لأهل السّهام الذين ذكروا في الكتاب»^(٤) ، أي الزوج والزوجة والأبوان والإخوة لأبٍ وأمٍ كما ذكر .

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٤٢٢ .

(٢) م . ن . ج ١٧ ، رواية ٦ ، ص ٤٢٢ .

(٣) م . ن . ج ٧ ، رواية ٧ ، ص ٤٢٢ .

(٤) م . ن . ج ١٧ ، رواية ٨ ، ص ٤٢٢-٤٢٣ .

● وروى أيضاً ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ومحمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، قال : «قلت لأبي جعفر (ع) : ربّما أعيل السّهام حتى يكون على المائة أو أقلّ أو أكثر ، فقال : ليس تجوز ستّة ، ثمّ قال : كان أمير المؤمنين (ع) يقول : إنّ الذي أحصى رمل عالج ليعلم أنّ السّهام لا تعول على ستّة لو يبصرون وجهها لم تجز ستّة» (١) . أي لم تتجاوز ستّة .

● وروى أيضاً ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم ، قال : «أقرأني أبو جعفر (ع) صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله (ص) وخطّ علي (ع) بيده ، فإذا فيها : إنّ السّهام لا تعول» (٢) .

والرواية صريحة في أن المسألة مأثورة عن رسول الله (ص) ، وأن علمها كان من خصوصيات علي (ع) ، تلقّاه عن الرسول حين كان يملّي عليه علم الفرائض ، ولم يعرف عن غيره من الصحابة مثلها ، ولأجل ذلك تحير عمر في ما عرض عليه من شأنها ، ولم يجد ما يعينه في حلها من حديث رسول الله (ص) ، إلا ما اعترضه به ابن عباس ، والمعلوم أنه كان طفلاً عندما توفي رسول الله (ص) ، فعملّ علمه ببطلان العول كان من جملة ما تلقّاه عن علي (ع) واستقاه منه .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٩ ، ص : ٤٢٣ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١١ ، ص : ٤٢٣ .

● وما رواه أيضاً في الكافي ، عن أحمد بن محمد [يعني: العاصمي] ،
عن علي بن الحسن التيمي ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب ،
عن أبي عبد الله (ع) «قال : قال أمير المؤمنين (ع) : الحمد لله الذي لا مقدّم لما
آخر ، ولا مؤخّر لما قدّم ، ثم ضرب بإحدى يديه على الأخرى ، ثم قال : يا
أيّها الأئمة المتحيّرة بعد نبيّها لو كنتم قدّمتم من قدّم الله وأخّرتم من أخّر الله
وجعلتم الولاية والوراثة لمن جعلها الله ، ما عال ولي الله ولا طاش سهم من
فرائض الله ، ولا اختلف اثنان في حكم الله ، ولا تنازعت الأئمة في شيء من
أمر الله ، ألا وعند علي علمه من كتاب الله ، فذوقوا وبال أمركم وما فرطتم
فبما قدّمت أيديكم وما الله بظلامٍ للعبيد» (١) .

وهذه أيضاً تؤكد المسألة بشكلٍ عام .

● وما رواه الكليني بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن
الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله (ع)
قال : «كان ابن عباس يقول : إنّ الذي يحصي رمل عالٍ ليعلم أنّ السهام لا
تعول من ستّة ، فمن شاء لاعتته عند الحجر ، إنّ السهام لا تعول من ستّة» (٢) ،
أي لا تزيد عليها .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٥ ، ص : ٤٢٦ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١٢ ، ص : ٤٢٣ .

- وروى الصدوق في العلل ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن غير واحد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «سهام المواريث من ستة أسهم لا تزيد عليها ، فقليل له : يا ابن رسول الله ولم صارت ستة أسهم؟ قال : لأن الإنسان خلق من ستة أشياء وهو قول الله عز وجل : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ﴾ * ثم جعلناه نطفة في قرار مكين * ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً ﴾ [المؤمنون : ١٢-١٤] (١) .

فكان الله جعل هذا على حساب العناصر التي يتألف منها الإنسان . والله أعلم .

● وما رواه أيضاً في عيون الأخبار بإسناده عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا (ع) في كتابه إلى المأمون ، قال : والفرائض على ما أنزل الله في كتابه ولا عول فيها (٢) .

● وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس قال : «أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً وثلاثاً وربعاً؟ إنما هو نصفان وثلاثة أثلاث ، وأربعة أرباع» (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١٣ ، ص : ٤٢٤ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١٦ ، ص : ٤٢٤ .

(٣) الدر المنثور ، ج : ٤ ، ص : ٤٥١ .

● وروي عنه أنه قال : لاتعول فريضة^(١) .

● وأخرج سعيد بن منصور عن عطاء قال : «قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ، ولو مت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثاً على ما تقول ، قال : فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، ما حكم الله بما قالوا»^(٢) .

وهذه كلها تؤكد بطلان العول من حيث المبدأ ، وبشكل مطلق ، ولا تدخل في تفصيل الكلام حول كيفية إنقاص الورثة عند زيادة الفريضة على التركة ، ولا تحدد من يدخل النقص عليه ولا من يلحقه نقص البتة .

أما الروايات الخاصة التي تحلل المسألة وتحدد كيفية دخول النقص على الورثة ، فمنها :

● ما رواه محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، قال : «قال زرارة : إذا أردت أن تلقى العول فإنما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والإخوة من الأب ، وأمّا الزوج والإخوة من الأم فإنهم لا ينقصون مما سمّي لهم شيئاً»^(٣) .

(١) المجموع في شرح المهذب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٣ .

(٢) الدر المنثور ، ج : ٤ ، ص : ٤٥١ .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٢٥ .

● وروى أيضاً عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي المغرا ، عن إبراهيم بن ميمون ، عن سالم الأشل ، أنه سمع أبا جعفر (ع) يقول : «إن الله أدخل الوالدين على جميع أهل المواريث ، فلم ينقصهما من السّدس ، وأدخل الزوج والمرأة فلم ينقصهما من الرّبّع والثمن» (١) .

● وروى الكليني أيضاً عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسحاق بن عمّار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث : الوالدان والزّوج والمرأة» (٢) .

● وروى أيضاً عن محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن محمد بن يحيى ، عن علي بن إبراهيم ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزّهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، قال : «جالست ابن عبّاس ، فعرض ذكر الفرائض في المواريث ، فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أترون أنّ الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، فهذان النصفان قد ذهباً بالمال فأين موضع الثلث؟ فقال له زفر بن أوس البصري : فمن أوّل من أعال الفرائض؟ فقال : عمر بن الخطاب لما التقت الفرائض عنده ودفع بعضها بعضاً فقال : والله ما أدري أيكم

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٢ ، ص : ٤٢٥ .

(٢) م . ن ، ج : ١٧ ، رواية : ٣ ، ص : ٤٢٥ .

قدّم الله وأيّكم آخر ، وما أجدر شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالخصص ، فأدخل على كلّ ذي سهم ما دخل عليه من عول الفرائض ، وأيم الله ، لو قدّم من قدّم الله وآخر من آخر الله ما عالت فريضة ، فقال له زفر : وأيها قدّم وأيها آخر؟ فقال : كلّ فريضة لم يهبطها الله عن فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدّم الله ، وأما ما آخر ، فكلّ فريضة إذا زالت عن فرضها لم يبق لها إلا ما بقي ، فتلك التي آخر . فأما الذي قدّم فالزوج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع لا يزيله عنه شيء ، والزوجة لها الربع فإذا دخل عليها ما يزيلها صارت إلى الثمن لا يزيلها عنه شيء ، فهذه الفرائض التي قدّم الله . وأما التي آخر ففريضة البنات والأخوات لهما النصف والثلاثان ، فإذا أزالتهنّ الفرائض عن ذلك لم يكن لهنّ إلا ما بقي ، فتلك التي آخر ، فإذا اجتمع ما قدّم الله وما آخر ، بُدئ بما قدّم الله فأعطي حقه كاملاً ، فإن بقي شيء كان لمن آخر ، وإن لم يبق شيء فلا شيء له^(١) .

وهو يدل على أنّ القانون الذي يحكم هؤلاء هو قانون الفرائض ، ولذلك إذا زالت الفريضة الأولى حط صاحبها إلى غيرها .

والأخذ بذيل هذا الخبر مشكلٌ كما هو واضح ، وأشار إلى ذلك

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٦ ، ص : ٤٢٦ - ٢٧ . ورواه البيهقي في السنن ، ج : ٦ ، ص : ٢٥٣ . والسيوطي في الدر المنثور ، ج : ٤ ، ص : ٤٥١ . وبلاحظ : المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٣ .

الخوانساري في جامع المدراك فقال : «ولا يخفى الإشكال فيه لجهة أن فيه : وإن لم يبق شيء فلا شيء له ، لأنه مع كون المؤخر في المرتبة التي فيها المقدم كيف يكون محروماً من الإرث بالقراءة»^(١) .

● وروى محمد بن يعقوب الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وعن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز وغيره ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : «لا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة إلا الزوج والزوجة ، وإن الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد ، وإن الزوجة لا تنقص من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد ، فإن كان معهما ولد فللزوجة الربع وللمرأة الثمن»^(٢) .

● وروى أيضاً عن سهل بن زياد ، عن أحمد ، وعن عدة من أصحابنا ، عن سهل ، وعن علي ، عن أبيه جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة ، قال : «إذا ترك الرجل أمه أو أباه أو ابنته ، فإذا ترك واحداً من الأربعة فليس بالذي عنى الله عز وجل في كتابه : ﴿قل الله يفتيكم في الكلاله﴾ ولا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة أحد خلقه الله غير زوج أو زوجة»^(٣) .

(١) جامع المدراك ، ج : ٥ ، ص : ٣٠٦ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٣٤ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ٨ ، ص : ٤٢٨ .

● وروى أيضاً ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث : الوالدان ، والزّوج ، والمرأة» (١) .

● وروى أيضاً بإسناده عن علي بن الحسن ، عن محمد بن علي ، عن علي بن النعمان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث : للوالدين السّدسان أو ما فوق ذلك ، وللزّوج النّصف أو الرّبع وللمرأة الرّبع أو الثّمن» (٢) .

● وبإسناده عنه ، عن علي بن أسباط ، عن محمد بن حمران ، عن زرارة ، قال : «أراني أبو عبد الله (ع) صحيفة الفرائض فإذا فيها : لا ينقص الأبوان من السّدسين شيئاً» (٣) [وذلك عندما يجتمعان] .

● وروى أيضاً بإسناده عن الفضل بن شاذان ، عن عبد الله بن الوليد العدني ، عن أبي القاسم الكوفي ، عن أبي يوسف ، عن ليث بن أبي سليمان ، عن أبي عمر العبدى ، عن علي بن أبي طالب (ع) أنّه كان يقول : «الفرائض من ستّة أسهم : الثّلثان أربعة أسهم ، والنّصف ثلاثة أسهم ، والثّلث سهمان ، والرّبع سهم ونصف ، والثّمن ثلاثة أرباع سهم ، ولا يرث مع الولد إلّا الأبوان

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ٣ ، ص : ٤٢٥ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٢٨ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١١ ، ص : ٤٢٨ .

والزوج والمرأة ، ولا يحجب الأم عن الثلث إلا الولد والإخوة ، ولا يزداد الزوج عن النصف ولا ينقص عن الربع ، ولا تزداد المرأة عن الربع ولا تنقص عن الثمن ، وإن كنَّ أربعاً أو دون ذلك فهنَّ فيه سواء ، ولا تزداد الإخوة من الأم على الثلث ولا ينقصون من السدس ، وهم فيه سواء الذكر والأنثى ، ولا يحجبهم عن الثلث إلا الولد والوالد ، والديّة تقسم على من أحرز الميراث قال الفضل : وهذا حديث صحيح على موافقة الكتاب (١) .

● وروى محمد بن علي بن الحسين بن بابويه في (عيون الأخبار) ، بإسناده عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا (ع) في كتابه إلى المأمون قال : «ولا يرث مع الولد والوالدين أحد إلا الزوج والمرأة ، وذو السهم أحقَّ ممن لا سهم له ، وليست العصبية من دين الله عزَّ وجلَّ» (٢) .

● وروى محمد بن مسعود العياشي في تفسيره عن بكير بن أعين ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «الولد والإخوة هم الذين يزدادون وينقصون» (٣) .

● وروى العياشي أيضاً ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : «قلت له : ما تقول في امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وإخوة وأخوات لأبيها؟ قال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وإخوتها من أمها الثلث سهمان ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١٢ ، ص : ٤٢٩ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١٥ ، ص : ٤٣٠ .

(٣) م . ن . ج : ١٧ ، رواية : ١٦ ، ص : ٤٣٠ .

الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم للإخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظّ الأنثيين ، لأنّ السّهام لا تعول ، ولأنّ الزّوج لا ينقص من النّصف ولا الإخوة من الأمّ من ثلثهم ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، وإن كان واحد فله السّدس» (١) .

وعلى أي حال فما مرّ من روايات سواء العام منها أو الخاص ، واضح الدلالة على بطلان العول ، وأن لا أساس في سنّة رسول الله يعتمد عليه لإثبات مشروعيته ولا في الكتاب الكريم ، وذلك كافٍ في مقام دفعه وبيان عدم صحته وبطلانه ، بلا حاجة إلى ما استدلّ به من حجج عقلية واعتبارات ووجوه مما هو مذكور في المطولات .

روايتان عن علي(ع)

وفي قبال ما مرّ من الروايات الواضحة الصريحة الدلالة على أنّ مذهب أهل البيت(ع) هو القول ببطلان العول ، هناك بعض الأخبار المنسوبة إلى أمير المؤمنين(ع) ، تدلّ بظاهرها على أنه كان يرضي العول مذهباً ويقول به ويحكم على طبقه . ولا بأس هنا بإيرادها مع ذكر ما قيل في توهينها وعدم صحة نسبتها إلى علي(ع) وصدورها منه .

● الأولى : روى أبو طالب الأتباري قال : حدثني الحسن بن أيوب

الجوزجاني قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا يحيى بن أبي بكر ، عن شعبة ، عن سماك ، عن عبيدة السلماني قال : كان علي (ع) على المنبر فقام إليه رجل فقال : يا أمير المؤمنين رجل مات وترك ابنتيه وأبويه وزوجة ، فقال (ع) : صار ثمن المرأة تسعاً قال سماك : قلت لعبيدة : وكيف ذلك؟ قال : إنّ عمر بن الخطاب وقعت في إمارته هذه الفريضة فلم يدر ما يصنع ، وقال : للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن ، فقال أصحاب محمد (ص) : أعط هؤلاء فريضتهم ، للأبوين السدسان وللزوجة الثمن وللبنتين ما بقي ، فقال : فأين فريضتهما الثلثان ، فقال علي (ع) : لهما ما بقي ، فأبى ذلك عليه عمرو ابن مسعود ، فقال علي (ع) : على ما رأى عمر ، قال أبو عبيدة : وأخبرني جماعة من أصحاب علي (ع) بعد ذلك في مثلها أنه أعطى للزوجة الربع مع البنتين وللأبوين السدسين ، والباقي رد على البنتين ، وذلك هو الحق وإن أباه قوماً^(١) .

● وروى في الوسائل عن السمناني نفسه عن أمير المؤمنين (ع) مثلها ، وفيها : سُئِلَ عن رجل مات وخلف زوجة وأبوين وابنتين ، فقال : صار ثمنها تسعاً^(٢) ، فأدخل النقص عليها وحطها من الثمن إلى التسع .

ولعلّ المروي عن السمناني رواية واحدة لا اثنان ، وذيل الأولى ، على

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٠ . والمبسوط ، ج : ٩ ، ص : ٢٥٩ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٢٩ .

تقدير التسليم بصحة سندها ، صريح في أن الإمام (ع) حكم على خلاف ما كان يراه عمر ويرتأيه ، ثم لما أبى عليه الأخير أحال الأمر عليه ، ونسبه إليه فقال : على ما رأى عمر . . وهو ظاهر في التعريض بحكم كهذا ، وإلا لنسبه إلى نفسه ، أو لوصفه بالصحة والصواب . وكلام أبي عبيدة في الرواية واضح الدلالة أيضاً على أن مذهب علي (ع) الذي رواه عنه أصحابه كان على خلاف ما حكم به عمر وأصرّ عليه .

قال في مفتاح الكرامة : «إن علياً (ع) قال ذلك على سبيل الاستصلاح لا على وجه الرضا»^(١) . وقال : «ومعولهم في الرواية عنه ما رواه السلماني في خصوص المسألة المنبرية ، فإن أرادوا هذه الرواية - الأولى هنا - فقد علمت أن ظاهرها ، بل صريحها ، أن مذهبه (ع) خلاف مذهب العامة ، ويظهر من هذه الرواية أيضاً لمكان الجواب عن بعض الفروض دون بعض ، أنه لو افتناه بالحق لأنكر عليه الحاضرون وصاحوا ، كما فعلوها في غير ذلك ، أو يكون ذلك منه على سبيل الإنكار ، وإن أرادوا غير هذه الرواية - الثانية - فقد علمت أن هذه الرواية تناقضها ، فإن كان عبيدة - السلماني - روى الحديثين عن علي (ع) هكذا ، فأتى حجة فيه» .

وقال في التنقيح الرائع : «والخبر على تقدير صحته إنما أجاب به علي (ع)

على وجه الإنكار لا الإخبار ، والهمزة مقدرة فيه ، أو خرج على وجه التقية ولم يمكنه إظهار القول ببطلان العول»^(١) .

وفي الجواهر : «فإن الظاهر إرادته بذلك التعريض بالعول المؤدي إلى تغيير الفرائض كصيرورة الثمن تسعاً في الفرض ، لأنه لما أعليت الفريضة إلى تسعة وأعطينا المرأة واحداً ، لم يوافق ما فرضه الله تعالى لذوي الفروض التي سماها»^(٢) .

وقال المرتضى : «وأما الخبر المتضمن أن ثمنها صار تسعاً ، إنما رواه سفيان عن رجل لم يسمه ، والمجهول لا حكم له ، وعلى تقدير الصحة فلعله أراد الاستفهام وأسقط حرفه»^(٣) .

وفي السرائر : «فأما ما أدعوه من قوله : صار ثمنها تسعاً ، فرواه سفيان الثوري عن رجل لم يسمه ، والمجهول لا يعتد بروايته ، على أنها تتضمن ما لا يليق به لأنه سُئل عن ميراث المذكورين فأجاب عن ميراث الزوجة فقط ، وإغفال من عداها وقد سُئل عنه غير جائز عليه»^(٤) . ثم ذكر الخبر الذي نقلناه ، وحمله بعضهم على التقية وهو بعيد .

(١) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٦٠ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٧٩ ، ص : ١٠٩ .

(٣) الانتصار ، ص : ٢٨٧ .

(٤) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٣ .

الرواية الثانية : روى البيهقي في السنن أن علياً (ع) سئل وهو في طريقه إلى المسجد ، فبدأه السائل فقال : زوجة وأبوان وبنت : فقال (ع) : للزوجة الثمن وللأبوين السدسان وللبنت النصف والباقي للأب ، ثم صعد إلى المنبر فعاد السائل فقال : كان مع البنت أخرى ، فقال (ع) : صار ثمنها تسعاً^(١) .

وحكم المرتضى على هذه الرواية بالبطلان ، لمخالفتها لصريح ما هو مروى عنه (ع) . ثم قال : «ومعولهم في الرواية عنه (ع) أنه كان يقول بالعلول عن الشعبي والحسن بن عماره والنخعي» .

فأما الأول ، فإنه ولد سنة ست وثلاثين ، والنخعي ولد سنة سبع وثلاثين ، وعلي (ع) قتل سنة أربعين ، فكيف تصح روايتهما عنه؟ وأما الحسن بن عماره فضعيف عند أصحاب الحديث ، ووَلِي المظالم ، ولما ولي المظالم قال سليمان بن مهران الأعمش في حقه : ظالم وَلِي المظالم^(٢) .

وقرر مثل هذا الكلام العاملي في مفتاح الكرامة بلا اختلاف^(٣) .

وعلى أي حال ، فهذه الروايات مناقضة للأخبار المتضافرة المروية عن

(١) البيهقي ، السنن ، ج : ٢٦ ، ص : ٢٥٣ ؛ والمجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٢ ؛ ويسمى المنبرية ووجه التسمية واضح كما لا يخفى ، يلاحظ : الرصايا والأوقاف والمواarith ، ص : ٣٥١ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨٧ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٦ .

الأئمة الدالة صراحة على بطلان العول وعدم جواز العمل به ، وعلى أن ذلك هو مذهب أهل البيت (ع) الذي أجمعوا عليه ، والذي روه واحداً بعد واحد عن علي (ع) ، وأكدوا أنه كان في كتاب الفرائض الذي يرويه علي (ع) عن رسول الله (ص) .

أدلة القائلين بالعول ، ومناقشتها

وكيف كان ، فما مرّ هو مذهب الإمامية في العول ومن وافقهم من أهل السنة ، أعني الظاهرية ، وجمهور السنة على القول به ، وأن التركة لو نقصت عن الفروض قسّمت بين الورثة على قدر سهامهم . قال في المحلى : «فاختلف الناس فقال بعضهم : يحط كل واحد من فرضه شيئاً حتى ينقسم المال عليهم ، ورتبوا على ذلك أن يجمعوا سهامهم كاملة ، ثم يقسم المال بينهم على ما اجتمع . . .»^(١) . وفي المجموع : «يدخل النقص على الفروض بالخصص (أي بالنسبة) ولا يخص به بعض الفروض دون بعض»^(٢) .

ثم عدد النووي مسائل العول الأربعة واستفاض في بيان كيفية تخريج السهام فيها ، ولا داعي هنا لتفصيلها ، إذ لا يكاد ينفع ذلك كثيراً ولا يجدي^(٣) .

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨١ .

(٢) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٢ .

(٣) م . ن .

وعلى كل حال ، فلقد استدل القائلون بالعلو بأدلة منها :

الأول : قول عمر إنه لم يعرف من قدم الله ولا من أخر . . مع عدم اعتراض أحد من الصحابة عليه في ما حكم به زمن خلافته ، وجريان سيرتهم عليه في ما تلاه من الأزمان . وناقشه ابن حزم بما لا مزيد عليه ، مفترضاً أن لا حجية في قول عمر أصلاً ، ولا يُسَلَّم عدم اعتراض الصحابة عليه ومخالفته ، وتابع : «أما قول عمر : (ما أدري أيهم قدم ولا أيهم أخر) فصَدَقَ (رض) ، ومثله (أي عمر) لم يدَّع ما لم يتبيّن له ، إلا أننا على يقين من أن الله تعالى لم يكلفنا ما لم يتبيّن لنا ، فإن كان خفي على عمر فلم يخفَ على ابن عباس ، وليس مغيبُ الحكم عمن غاب عنه حجةٌ على من علمه ، وقد غاب عن عمر علم جواز كثرة الصداق ، وموت رسول الله (ص) ، وما الكلالة ، وأشياء كثيرة ، فما قدح ذلك في علم من علمها»^(١) .

الثاني : إن النقص لا بد من دخوله على الورثة ، والقول بدخوله على بعض دون بعض ترجيح بلا مرجح ، فيدخل على الجميع .

وتظهر مناقشة هذا الدليل مما مرّ سابقاً عند الكلام على ضابطة دخول النقص على البعض ، إذ قلنا هناك إن المرجح لدخول النقص على البعض موجود وهو الإجحاف . . . إذ ثمة من جعلت له حصة في الكتاب ثم أسقط

عنها إلى غيرها ، فلو دخل عليه نقص جديد لكان إجحافاً بحقه ، بخلاف من جعل له نصيب في الكتاب ، ثم لم يحط عنه إلى فرض آخر البتة ، بل إن أزيح عن فرضه ورث بالقراءة .

وجعل المرتضى - كما مضى - المرجح إجماع الأمة على إنقاص البعض فيقتصر في الخروج عن ظاهر النصوص المحددة للفرائض والأنصبة على مورد الإجماع ، ويبقى ما عداه مشمولاً للظواهر .

قال في المحلى مشيراً إلى هذه الحجة ودفعها : «وأما قولهم : ليس بعضهم أولى بالخطيئة من بعض فكلام صحيح إن زيد فيه [الكلام] ما نقص منه ، وهو أن لا يوجب حظ بعضهم دون بعض نص أو ضرورة»^(١) .

الثالث : قياس المورد على الوصية بتقريب : أن التقسيط مع القصور واجب في الوصية للجماعة ، فالمراث كذلك ، ووجه التشابه بين التركة والوصية استحقاق الجميع للتركة .

وأجيب عن هذا الدليل بأنهم إنما قاسوا التركة على الوصية ، لأن مذهبهم فيها أن الموصى لهم يدخل النقصان عليهم بأجمعهم إذا قصرت التركة عن الموصى به ، ومذهبنا ليس كذلك ، بل مذهبنا أن الموصى إن بدأ بذكر واحد بعد واحد أو سمي له ، فيعطى الأول فالأول إلى أن لا يبقى من المال

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨١ . ويقارن : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٤٩ .

شيء ، ويسقط من يبقى بعد ذلك ، لأنه يكون قد وصى له بشيء لا يملكه ، فتكون الوصية باطلة في خصوصه . وإن كان قد ذكر جماعة ، ثم سمى لهم شيئاً فعجز عنه مقدار ما ترك ، دخل النقص على الجميع ، لأنه ليس لكل واحد منهم سهم معين ، بل إنما استحقوا على الاجتماع قدراً مخصوصاً ، فقسم فيهم كما يقسم الشيء المستحق بين الشركاء . . . وأرباب السهام ليسوا مجتمعين كذلك ، إذ إنهم ليسوا مترتين في التقديم ، وليس لهم مجتمعين سهم معين ليكون لهم بالشركة ، بل لكل واحد من الورثة سهم ، فلا يجوز القياس مع وجود الفارق ، كذا ذكر الشيخ في التهذيب^(١) في دفع هذه الشبهة ، وافترضها أقوى الشبهات في المقام .

وفي المسالك^(٢) جواب آخر مفاده : «أن الفارق بين المقامين موجود ، وهو تصريح الموصي بإرادة العول فيجب اتباعه للآية الشريفة ، فكأن الله تعالى أمرنا في الوصية بالعول ، ولو قدر أنه سبحانه وتعالى أمرنا في الفرائض ، لصرنا إليه ، فكيف يقاس غير المأمور به على المأمور به» .

الرابع : قياس المورد على الدين ، إذ الديان يقتسمون المال عند القصور ويدخل النقص على الجميع بلا استثناء ، فكذا الوارث ، والجامع استحقاق

(١) التهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٢٥٧ .

(٢) المسالك ، ج : ٢ ، ص : ٣٢٠ .

الجميع للمال ، بمعنى أنه كما تعلق حق الديان بالمال فكذلك الورثة^(١) .

وقد أطال الفضل بن شاذان في دفع هذا الدليل على ما نقله عنه العاملي في مفتاح الكرامة ، وحاصل ما قاله هو : «أن حقوق الديان يجب الخروج عنها كاملة بلا نقصان لتعلقها بذمة المدين لا بعين المال ، وإنما أنقص الديان حقهم لعدم وفاء التركة بالجميع . ولهذا فأخذ أحد الديان بعض حقه ليس استيفاءً لجميع ما له من حق بل لبعضه ، ولو فرض قدرة المدين على إيفاء الدين بعد تقسيط ماله على الديان وجب عليه دفع باقي ما يستحقون ، فلو مات ولم يقدر على السداد بقي الباقي في ذمته ، ويصح احتسابه حينئذ عليه من الحق ، ويصح أيضاً إبراؤه منه ، والإرث ليس كذلك ، إذ لا يجب في مال المورث أزيد مما تسع التركة ، حتى لو لم يكن بقدر الفرض ، فما يأخذه الوارث في كل حال ، حتى لو نقص عن فرضه ، هو كمال ما يستحق ولا يبقى له في ذمة المورث شيء يستحقه بعد تقسيم التركة مطلقاً ، فقياس الدين على الإرث قياس مع الفارق .

(١) يلاحظ : الوصايا والأوقاف والموارث (م.س) ، ص : ٣٤٩ ؛ وأيضاً : أحكام الموارث ، ص : ٢٥٧ . واستند شلبي إلى هذا الدليل ليبرجح رأي الجمهور في العول فقال : «وبهذا يترجح رأي الجمهور القائلين بالعول لأنه يسير مع العدل حيث يتساوى الورثة في ما دخل عليهم من النقص» ، (م.ن) . ولعله لجهة اعتقاده أن ترجيح بعض على بعض بلا مرجح خلاف العدل ، وقد درينا أن ذلك يصح لو لم يكن ثمة من مرجح ، وهو هنا ثابت كما صرح ابن حزم في ما نقلناه من قوله ، فليراجع ثمة . ومثله في السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٥٣ .

قال المرتضى في إشارة إلى هذا الجواب : «إن الغرماء لا يقول أحد من الأمة إن كل واحد منهم قد أخذ دينه الذي على الميت إذا أخذ قسطه ، بل يقول : أخذ بعضه . . وأحد لا يقول في غريم كان له ألف على الميت فأخذ مائة لضيق التركة إنه أخذ ألفاً ، بخلاف الوارث إذا ضاقت التركة عن فرضه فإنه يقال : أخذ ما يستحق» .

وقال أيضاً : «إن أصحاب الديون مستوون في وجوب استيفاء أموالهم ، وليس لأحد منهم مزية على الآخر ، فإن اتسع استوفوا جميعاً ، وإلا تساهموا ، وليس كذلك مسائل العول . . . لأننا قد بينّا أن بعض الورثة أولى بالنقيصة من بعض ، فافترق الأمران» (١) .

وصحة الاستدلال بما في الانتصار متوقفة - كما هو واضح - على تسليم التفاوت بين الورثة لجهة أن بعضهم أولى من بعض بالنقيصة كما هو مذهب الإمامية ، وإلا فلا يصلح دليلاً عند من لا يسلم بالتفاوت ، هذا أولاً .

ثانياً : إن المدين قد أخذ من الديان ما لا يملك وفاءه ولا يقدر على سداذه ، ولم يوجب الله للورثة مال المورث وفاءً لهم في ما أوجبه ، وإلا لكان عاجزاً أو عابثاً ، لاستحالة أن يجعل الله في التركة ما لا تستوعبه ، ولا تكفي للوفاء به ، كثلث ونصفين ، أو كنصف وثلثين وهكذا . .

ثالثاً : ليس من المستحيل أن يكون لرجل على رجل ألف دينار مثلاً ،
ولآخر ألفان ، وثالث عشرة آلاف ، ولا يكون عند المدين وفاء ما استدان ، أو
ما هو في ذمته من مال دائنه ، لأن تعلق الدين إنما يكون بعين المال تعلق
استحقاق لا تعلق انحصار ، وليس كذلك الميراث ، بمعنى أن حق الدائن إنما
يتعلق بذمة المدين ، والذمة واسعة يمكن أن تستوعب ما لا يقدر المدين على
سداده ، بينما حق الوارث متعلق بالتركة نفسها ، وينحصر حقه فيها فلا
يجاوزها إلى الذمة أصلاً ، وإذا كان الأمر كذلك ، فمن المحال أن يكون في مال
نصف ونصف وثلث ، أو نصف وثلث وثلث ، لعدم إمكان استيعاب المال -
مهما كان - لمثل ذلك ، ولعدم إمكان وفائه به ، فكيف يقاس - هنا - الصحيح
الجائز والمتحقق الواقع على الباطل الفاسد والمستحيل الممتنع ، وأيضاً إذا جاز
أن يكون للمال نصف ونصف وثلث ، جاز أن يكون له عشرون نصفاً وثلث ،
أو خمسون ثلثاً ونصف وهكذا . . . والتالي باطل ، فالمقدم مثله في الفساد
والبطلان (١) .

قال في المحلى : «وأما تشبيههم ذلك بالغرماء فباطل وتشبيهه فاسد ، لأن
المال لو اتسع على ما هو لو اتسع الغرماء والموصى لهم ، ولو وجد بعد التحاصص
مال الغريم يقسم على الغرماء والموصى لهم أبداً حتى ينفد ، وليس كذلك أمر

العول ، فإن كل ما خلق الله تعالى . . لا يتسع لأكثر من نصفين ، أو ثلاثة أثلاث . . . فمن الباطل أن يكلفنا الله ما ليس في الوسع (١) .

وفي الجواهر في إشارة إلى هذه الإجابة : «ومن الغريب قياسهم ما نحن فيه على مسألة الدين الذي لا مانع عقلاً من تعلقه - وإن كثر المال وإن قل - على وجه يقتضي التوزيع عليه بخلاف تعلق النصفين والثلاث» (٢) .

وذكره في الانتصار فقال : «وإن الدين ربما اتسعت أموال الميت لاستيفائه منها ، وليس كذلك العول ، لأن الحقوق متعلقة بأجزاء مسماة ، ولا يجوز أن تستوفى قط من مال ميت واحد مع كثرة ولاقلة ، فكيف تشبه الديون» (٣) .

وأشار ابن فهد الحلبي إلى جملة هذه الإشكالات فقال : «إن القياس باطل عندنا ، سلمنا ، لكن الفرق حاصل بين الديون والسهام ، فإن الديون ثابتة في ذمة الميت ، فإذا قضى بعضها بقي الباقي في ذمته ، وليس كذلك أصحاب السهام ، فإنهم يستحقون من التركة ما يصيب كل واحد منهم ، فإذا أنقصوا عما سمي لهم لم يبق لهم شيء ، سلمنا المساواة ، لكن المرجح

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٨١ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٠٩ .

(٣) الانتصار ، ص : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

في السهام حاصل . . .»^(١) .

ولقد أخذ قانون المواريث المصري برأي جمهور أهل السنة ، فجاء في المادة الخامسة عشرة منه ما نصّه : «إذا زاد أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الإرث»^(٢) .

وعلى أي حال ، فإن المناقشة في ما استدل به جمهور أهل السنة للقول بالعول واسع ، ولا تكاد الحجج التي سبقت لبيان مشروعيته تنهض للدلالة على ذلك ، مع ابتناء أكثرها على القياس الباطل الذي لا يفيد يقيناً ولا يؤدي إلى علم ، وأما القول بالبطلان فتكفي الروايات سنداً له وحجة عليه . وما سيق من وجوه عقلية ينفع إذا ضم إليها وقرن بها وهو يؤكد مضمونها مع تضافرها ووضوح دلالتها ، والإلزامات قُصد منها المماحكة والجدال ، إذ أكثرها مما لا يلتزم به القائل بالعول ولا يقرّه .

هذا تمام الكلام في العول وبطلانه ، والكلام في ما يلي في التعصيب .

التعصيب

حقيقته ومفهومه : التعصيب لغة التسويد ، وعَصَبَه تعصيباً جَوَّعَه

(١) التفتيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٦٠ .

(٢) أحكام المواريث ، ص : ٢٥٨ . والرصايا والأوقاف والمواريث ، ص : ٣٥٣ .

وأهلكه^(١) ، وعَصَبَه أحاط به حمايته ودفع العدوان عنه ، وعَصَبَ الجرح إذا لفه بالعصابة التي تمنع سيلان الدم وتدفع الأذى عنه ، وفي الاصطلاح : توريث العَصَبَة ما فضل من سهام التركة^(٢) .

وأولو العصابات : الابن والأب لأنهما يدلان بأنفسهما وغيرهما يدلي بهما^(٣) ، والعَصَبَة بالفتح والتحريك كل من لم يكن له فريضة مسماة من قرابة الرجل ، وكأنها جمع عاصب وإن لم يسمع به .
ولقد اختلفوا في سبب التسمية على أقوال^(٤) .

الأول : أنهم سموا عَصَبَة لالتفافهم على الميت في نسبه كالتفاف العصائب على يده .

الثاني : أنهم سموا بذلك لقوة نفسه بهم كقوة جسمه بعصبه .

الثالث : أنهم سموا بذلك لأنهم عصبوا به أي أحاطوا .

قال الجوهري : «عَصَبَة الرجل بنوه وقرابته لأبيه ، وإنما سموا عَصَبَة

(١) القاموس المحيط ، ج : ٢ ، ص : ٢٥٦ .

(٢) المهذب «ضمن المجموع للنووي ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦» ؛ والمهذب البار ، ج : ٤ ، ص : ٣٧١ .

(٣) القاموس المحيط ، ج : ٢ ، ص : ٢٥٦ .

(٤) المهذب «ضمن المجموع للنووي ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦» . ويلاحظ : ابن عابدين ، رد المحتار حاشية

الدر المختار ، ج : ٥ ، ص : ٥١٠ .

لأنهم عَصَبُوا به ، أي أحاطوا به ، فالأب طرف والابن طرف ، والعم جانب والأخ جانب ، والجمع عَصَبَات^(١) .

أنواع العصابات : والعَصَبَة - عند من يقول به - قسمان ، عَصَبَة نسبية ، وعَصَبَة سببية . والنسبية ثلاثة أنواع : عَصَبَة بنفسه ، وعَصَبَة بغيره ، وعَصَبَة مع غيره .

الأول : العَصَبَة بنفسه ، وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، كالابن وابنه ، والأخ وابنه ، والعم وابنه ، وعم الأب والجد وابنهما ، وقد يكون الأب والجد عَصَبَة بهذا المعنى إذا لم يكن معهما ابن ولا ولد ابن ، وقد يكونان ذوي فرض كما لو ترك الميت ابناً أو ابن ابن^(٢) ، وإنما سمي عاصباً بنفسه لأن قرابته سبب في العصوبة .

الثاني : العَصَبَة بغيره ، وهن البنات بالبنين ، وبنات الابن ببني الابن ، والأخوات بالإخوة ، أي أن الابن يعصب البنت ، وابن الابن يعصب بنت الابن التي في درجته ، والأخ يعصب الأخت ، وضبطوا هذا النوع بالقول : « كل أنثى لها فرض مقدر تحتاج في كونها عَصَبَة إلى عاصب بنفسه فتشاركه في العصوبة » ، ولا يكون هذا النوع إلا فيمن فَرَضَهُ النصف عند الانفراد والثلثان

(١) مختار الصحاح ، نقلاً عن أحكام المواريث ، ص : ٢٠٦ .

(٢) التهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٢٥٩ ؛ وأحكام المواريث ، ص : ٢٠٨ .

عند التعدد ، وعلى ذلك فالأنثى التي لا فرض لها لا ترث بالتعصيب إن اجتمعت مع أخيها العاصب ، كعمه مع عم ، و بنت العم مع ابنه ، و بنت الأخ مع ابن الأخ ، وهكذا .

ولقد نص قانون الموارث المصري الصادر سنة ١٩٤٣م في المادة ١٩ منه على أن العَصَبَة بالغير البناتُ بالبني ، وبناتُ الابن بابن الابن وإن نزل ، والأخوات بالإخوة ، ويكون الإرث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

الثالث : العَصَبَة مع غيره ، وضبطوه بالقول : هو كل أنثى لها فرض مقدر شرعاً في الأصل ، وتحتاج في كونها عَصَبَة إلى أنثى لم تشاركها في تلك العصبية ، كالأخوات للأبوين أو للأب وحده مع البنات وبنات الابن ، ومثاله ما لو ترك الميت بنتاً وأختاً لأبوين أو لأب ، فالنصف للبنت فرضاً والباقي للأخت بالتعصيب ، وكذا لو ترك بنتاً وبنت بنت وأختاً لأبوين أو لأب ، فالنصف للبنت والسدس لبنت الابن والباقي للأخت بالتعصيب . وأنكر الظاهرية هذا النوع ، ومنعوا كون الأخوات عَصَبَة مع البنات . وتفصيل ما قالوه حول ذلك يطلب من المطولات^(١) .

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦ ، وبعدها . والمغني ، ج : ٦ ، ص : ٢٠١ وبعدها ؛ والمحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٦٨ وبعدها . ويقارن : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٣ ؛ وجواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٩٩ . والمادة (٢٠) من قانون الموارث المصري ؛ يلاحظ حولها : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٣٢٨ .

والعَصَبَةُ بالسَّببِ المعتقُ وأبناؤه وإن سفلوا بالترتيب المذكور . وسيأتي تفصيل الكلام عليه في ولاء العتق .

وحيث أطلق لفظ العَصَبَةِ من غير تقييد ، فالمراد به النوع الأول من القسم الأول ، أعني العصبه بنفسه ، وهو كل ذكر يدلي بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى .

مراتب العصبات وجهات العصبية : وأقرب العصبات بالنفس البنون ثم بنوهم ثم الأب ، ثم الجد إن لم يكن أخ ، والأخ إن لم يكن جد ، فإن كان أخ وجد فالخلاف مشهور بين الفقهاء ، ثم بنو الإخوة ، ثم بنوهم وإن سفلوا ، ثم أعمام الأب ، ثم بنوهم ، ثم أعمام الجد ، ثم بنوهم ، ثم أعمام جد الأب ، ثم بنوهم ، وهكذا (١) ، ومن يدلي بأبوين مقدم على من يدلي بأب ، وعلى هذا يقدم الأخ لأبوين على الأخ لأب ، ويقدم العم لأبوين على العم لأب . . وهكذا . ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من أبوين ، لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب ، ويقدم ابن الأخ لأب على العم لأبوين ، والعم لأب على ابن العم لأبوين ، وكذا الأمر في ما تبقى .

وعليه ، فالأقربية قد تكون في جهة العصبية ، وقد تكون في القرابة ،

(١) المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦ .

وقد تكون في الأقوائية^(١) . وجهات العصوبة أربع : بنوة (ابن ، ابن ابن وإن نزل) . أبوة (أب ، جد وإن علا) . أخوة (شقيق ، أو لأب ، وأبناؤهم وإن نزلوا) . عمومة (عم لأبوين ، أو لأب وإن علا ، وأبناؤهم وإن نزلوا) .

ويقدم صاحب الجهة المقدمة هنا ويحجب من يليه في الجهة ، فإن تساوى في الجهة كابن وابن ابن ، قدم الأول لكونه مقدماً بالقربة بمقتضى ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ ، فإن تساوى في جهة العصوبة والقربة قدم الأقوى ، كالشقيق والأخ لأب ، فإنهما متساويان جهة (الأخوة) وأقربيه (فكلاهما أخ للميت) ، لكن الأخوة في الشقيق أقوى منها في غيره من الإخوة .

ومتى انفرد العصب بالنفس أخذ جميع المال ، ومتى كان هناك أصحاب فروض مستغرقة فلا شيء له ، وإن لم تستغرق السهام التركة كان له الباقي بعد أصحاب الفروض^(٢) .

(١) وفي تقديم الجد على الإخوة خلاف بين فقهاء أهل السنة ، فذهب قوم إلى أن الجد أب ، فهو يحجب الإخوة ويمنعهم ، فلا يرث الإخوة مع الأجداد ، وذهب آخرون إلى أنهم لا يحجبون ، لأن الإخوة ثبت نصيبهم بالكتاب فلا يحجبهم الجد إلا بنص أو إجماع ، وإذ ليس فليس . يلاحظ : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٨٦ . ونص قانون الموارث المصري في المادة رقم ٢٢ منه على توريث الإخوة مع الجد على تفصيل ليس هنا محله . يلاحظ : م . ن .

(٢) المهذب ، «ضمن المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦» .

قال في المذهب مجملاً كل ما مرّ: «العَصَبَةُ كُلُّ ذَكَرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَنْثَى ، وَهُمْ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَمَنْ يَدْلِي بِهِمَا . . فَإِنْ اجْتَمَعَا قَدَمَ الْإِبْنِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ . .﴾ ، وَالْعَرَبُ تَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ ، وَلِأَنَّ الْأَبَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْإِبْنِ فَرَضَ لَهُ السُّدُسُ وَجَعَلَ الْبَاقِي لِلْإِبْنِ ، وَلِأَنَّ الْإِبْنَ يَعْصِبُ أَخْتَهُ ، وَالْأَبُ لَا يَعْصِبُ أَخْتَهُ ، ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْإِبْنِ فِي الْإِرْثِ وَالتَّعْصِيبِ ، ثُمَّ الْأَبُ لِأَنَّ سَائِرَ الْعَصَبَاتِ يَدْلُونَ بِهِ ، ثُمَّ الْجَدُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَخٌ لِأَنَّهُ أَبُ الْأَبِ ، ثُمَّ أَبُو الْجَدِّ وَإِنْ عَلَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَدُّ فَالْأَخُ ، لِأَنَّهُ ابْنُ الْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، لِأَنَّهُ ابْنُ الْجَدِّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ ، وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ لِأَنَّهُ ابْنُ أَبِي الْجَدِّ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا»^(١) ثُمَّ تَابَعَ فَقَالَ : «وَإِنْ انْفَرَدَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء : ١٧٦] .

فَوَرَّثَ الْأَخُ جَمِيعَ مَالِ الْأُخْتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَ ذِي فَرَضَ أَخَذَ مَا بَقِيَ ، لِرَوَايَةِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ (ص) : «أَنَّهُ وَرَّثَ أَخَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ مَا بَقِيَ مِنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ وَالزَّوْجِ» ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا حَكْمُ الْعَصَبَةِ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ اثْنَانِ قَدَمَ أَقْرَبَهُمَا فِي الدَّرَجَةِ لَخْبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ (ص) : «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلِي عَصَبَةِ ذَكَرٍ» ، فَإِنْ اجْتَمَعَ اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ

(١) المذهب ، «ضمن المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦» .

وأحدهما يدلي بالأب والأم والآخر بالأب ، قدم الأول لأنه أقرب ، وإن استويا في الدرجة والإدلاء استويا لتساويهما»^(١) .

وفي نص المذهب هذا تصريح بالأدلة التي تمسك بها القائلون بالتعصيب من الكتاب والسنة ، وسيأتي ذكرها عما قريب وذكر ما أثير حولها من مناقشات .

ولقد تبنى قانون الموارث المصري مذهب الجمهور في التعصيب بالنفس ، وأوضح أحكامه في المواد (١٦ - ١٧ - ١٨) منه .

فنصت المادة (١٦) على أنه إذا لم يوجد أحد من ذوي الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو ما بقي منها بعد الفروض للعصبة من النسب ، ثم فصلت أنواع العصبات النسبية . ونصت المادة (١٧) على أن للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

- ١ - بنوة (أبناء وأبناء أبناء وإن نزلوا) .
- ٢ - أبوة (أب وجد صحيح وإن علا) .
- ٣ - أخوة (الأخوة لأبوين أو لأب وأبنائهم وإن نزلوا) .

(١) المذهب ، «ضمن المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦» .

٤ - عمومة (أعمام الميت وإن علوا لأبوين أو لأب ، وأبناء من ذكروا . .
وإن نزلوا) .

ونصت المادة (١٨) على أنه إذا اتحدت العَصَبَة بالنفس في الجهة كان المستحقُّ للإرث أقربهم درجة للميت ، فإن اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة ، فمن كان ذا قرابتين للميت (كشقيق) قدم على من كان ذا قرابة واحدة (كأخ لأب) ، فإن اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء^(١) .

وعلى كل حال ، فالكلام حول التعصيب وما يرتبط به من مسائل طويلة الذيل ومتشعب ، ليس هنا محله ، وستأتي بعض الأحكام المرتبطة بالعصابات في ثنايا تفصيلات السهام وكيفية إرث الطبقات في ما يلي من أبحاث .

ولاشك أن الخلاف في صحة التعصيب وعدمها - كما هو الحال في العول - تترتب عليه آثار كبيرة في مسألة تقسيم التركة على الطبقات ، في المواضع التي تزيد فيها التركة على السهام المفروضة .

وها نحن ذا نستعرض أدلة القائلين بالتعصيب وما أثير حولها من مناقشات ، ثم نعقب عليها بذكر ما استدل به على البطلان وعدم المشروعية من الأدلة والحجج .

(١) يلاحظ تفصيل ذلك في : الوصايا والأوقاف والمواريث ، ص : ٣٢٣ .

أدلة القول بالتعصيب ومناقشتها : ذهب أهل السنة قاطبة إلى القول بمشروعية التعصيب ، ولا يكاد يقع المرء على خلاف في ذلك بينهم معتد به ، نعم ، منع الظاهرية توريث الأخت بالتعصيب مع البنت مع ذهابهم إلى التعصيب في ما عدا هذه الصورة من صوره ، وقد استدل للقول بالتعصيب مطلقاً بأدلة منها :

أولاً : التمسك بظاهر آيات الإرث الدالة على أن كل ذي فرض يستحق فرضه ، فلا يعطى أزيد منه إلا للدليل . ونوقش : بأن الآيات تلك توجب لكل ذي فرض فرضه ، ولا تدل على نفي توريثه ما يزيد على فرضه لو انفرد ولم يشاركه أحد في التركة ممن هو في مرتبته من ذوي الفروض ، وهي ساكنة عن هذا الجانب ، بل الدليل على استحقاقه الزائد أيضاً في مثل الصورة التي ذكرنا موجود ، وهو ما دلّ من القرآن والسنة على أن الأقرب أحق من الأبعد وأولى بالميراث ، وأنه يحجب الأبعد ويمنعه مطلقاً ، ومقتضى الجمع بين هذه الآيات العامة ، وتلك التي نصت على فرض ذي الفرض ، أن يرث كل ذي فرض فرضه ، وأن يعطى الزائد رداً للقراية ، ولا تصل النوبة عند ذلك إلى العصبات .

ثانياً : قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي . . . ﴾ [مريم : ٥] ووجه الاستدلال بها أنه لولا ثبوت التعصيب لما خصّ السؤال بالولي ، ولكان ينبغي أن يقال : ولياً يرثني أو وليةً ، فلما خصّصه به دلّ على أن بني عمه يرثونه مع البنت فلذلك لم يطلبها .

ونوقش : بأن التخصيص في الآية بالولي ، جاز أن يكون تغليباً ، أو لإرادة الجنس ، أو لأن الذكر مطلوب بالطبع .

ثالثاً : قوله تعالى : ﴿إِنْ أَمْرُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ . . وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ . وظهرها تورث الأخ كل ما تركته أخته مع عدم الولد^(١) [النساء : ١٧٦] .

ونوقش : بأن الآية تدلّ على أن الأخ يرث أخته مع عدم الولد . . ولا دلالة فيها على كمية ما يرث ، ولا على أنه يرث مطلقاً ، سواء انفرد أو شاركه غيره من الورثة كالأب مثلاً ، فلا تصلح الآية بإطلاقها دليلاً على التعصيب .

رابعاً : دعوى الإجماع على صحة التعصيب . ونوقش بعدم حجيته ، ولو سلمت فلا يسلم تحقق الإجماع مع الخلاف المعروف المسطور فيه سالفاً وآنفاً ، ولقد روي عن ابن عباس أنه كان يخالف في التعصيب ، . . ووافقه على ذلك جابر بن عبد الله ، وحكى الساجي عن عبد الله بن الزبير أنه قضى بذلك أيضاً ، وحكى الطبري مثله ، ورويت موافقة ابن عباس عن إبراهيم النخعي في رواية الأعمش عنه ، ومنع داود الأصفهاني من تورث الأخت بالتعصيب مع البنت - كما أشرنا - فكيف يثبت الإجماع مع تحقق الخلاف في التعصيب متقدماً ومتأخراً؟! (٢) .

(١) المجموع في شرح المهذب ، ج : ١٧ ، ص : ٢٣٦ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٧٧ . ومفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٣ .

خامساً : ما روي عن جابر : « أن سعد بن الربيع قتل يوم أحد ، وأن النبي (ص) زار امرأته فجاءت بابتي سعد فقالت : يا رسول الله إن أباهما قتل يوم أحد ، وأخذ عمهما المال كله ، ولاتنكحان إلا ولهما مال ، فقال النبي (ص) : سيقضي الله في ذلك ، فأنزل الله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ، حتى ختم الآية ، فدعا النبي (ص) عمَّهما ، وقال : أعط الجاريتين الثلثين ، وأعط أمهما الثمن وما بقي فلك » (١) .

وناقشه أصحابنا بضعف السند ، وقال صاحب الوسائل : « يحتمل أن يكون الحكم هنا على وجه الصلح » ، ثم استدرك فقال : « ولكن يبدو أن البنتين كانتا قاصرتين » (٢) .

سادساً : ما روي من طريق وهيب ، عن عبد الله بن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس أنه قال : « ألحقوا الفرائض بأصحابها ، فما أبقت الفرائض فلاولي رجل ذكر » (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٣ . وأخرجه الترمذي عن جابر أيضاً ، يلاحظ السنن ، ج : ٤ ، ص : ٤١٤ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٢ .

(٣) البخاري ، الفرائض ، (بألفاظ مختلفة) « ٦٧٣٢ ، ٦٧٣٥ ، ٦٧٣٧ ، ٦٧٤٦ » . ويرويه البخاري أيضاً من طريق زريح ، عن روح ، عن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن عباس . والخبر أيضاً في : مسلم ، الفرائض « ١٦١٥ » . وفي : الترمذي « ٢٠٩٨ » . وفي : أبي داود « ٢٨٩٨ » . وروى الشيخ بسنده عن الأثباري عن الفرياني والصاغاني جميعاً ، عن أبي كريب ، عن علي بن سعيد ، عن علي بن عباس ، عن ابن طاووس ، عن أبيه عن ابن عباس مثله . يلاحظ : الوسائل ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٢ .

ونوقش بضعف السند ، ذلك أنه لم يروه أحدٌ من أصحاب الحديث إلا من طريق طاوس ، ولا رواه طاوس إلا عن أبيه عن ابن عباس ، ولم يقل ابن عباس فيه : سمعت ولا حدثنا ، وابن طاوس يُسند تارة إلى ابن عباس في رواية وهيب ومعمّر ، وتارة أخرى يرويه عنه الثوري وابن عاصم عن أبيه مراسلاً غير مذكور فيه ابن عباس ، هكذا : الثوري وعلي بن عاصم عن طاوس ، عن أبيه قال : قال رسول الله (ص) . . . الخ . هذا لجهة إختلاف سنده ، ثم هو بالإضافة إلى ذلك مختلف اللفظ ، لأنه يروى تارة بلفظ : فما أبقت الفرائض فلأولي رجل ذكر كما هنا ، وأخرى : فما أبقت الفرائض فلأولي ذكر ، أو : فلأولي عصبه أقرب ، وروي : فلأولي رجل ذكر عصبه ، وإختلاف لفظه - والطريق واحد - يدل على ضعفه (١) .

ولقد خالف ابن عباس - في ما نقل عنه - ما اجتمع ناقلوه هذا الخبر عليه من توريث الأخت بالتعصيب إذا خلف الميت بنتاً وأختاً ، فلقد روي من طريق إسماعيل بن إسحاق ، عن علي بن عبد الله بن المديني قال : حدثني سفيان بن عيينة قال : حدثني صعب بن عبد الله ، عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : «أمرُ ليس في كتاب الله تعالى ولا في قضاء رسول الله (ص) ، وستجدونه في الناس كلهم : ميراث الأخت مع البنت» كذا في المحلى (٢) .

(١) الانتصار . ص : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٢) المحلى . ج : ٨ . ص : ٢٧٠ .

بل روي عنه وعن طاوس إنكار نسبة ما تضمَّنه الخبر إليهما ، وإنكار روايته عنهما .

فقد روى الشيخ في التهذيب بإسناده عن أبي طالب الأنباري ، عن محمد بن أحمد البريدي ، عن بشر بن هارون ، عن الحميدي ، عن سفيان ، عن أبي إسحق ، عن قارية بن مضرب قال : «جلست إلى ابن عباس وهو بمكة فقلت : يا ابن عباس ، حديث يرويه أهل العراق عنك ، وطاوس مولاك يرويه : أن ما أبقت الفرائض فلأولي عصبه ذكر ، فقال : أمن أهل العراق أنت؟؟ قلت : نعم ، قال : أبلغ من وراك أني أقول : إن الله تعالى قال : ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً﴾ [النساء : ١١] ، وقال : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب : ٦] ، وهل هذه إلا فريضتان؟ وهل أبقتا شيئاً؟؟ ، ما قلت هذا ولا طاوس يرويه عني . قال قارية بن مضرب ، فلقيت طاوساً فقال : لا والله ما رويت هذا عن ابن عباس قطّ ، وإنما الشيطان ألقاه على ألسنتهم ، قال سفيان : أراه من قبل ابن طاوس ، فإنه كان على خاتم سليمان بن عبد الملك ، وكان يحمل على هؤلاء - يعني بني هاشم - حملاً شديداً» (١) .

فلعل ابن طاوس أراد أن يناقض ما يذهب إليه بنو هاشم ويرتأونه من

القول ببطلان التعصيب ، فوضع هذا الحديث على لسان أبيه عن ابن عباس ليكون حجة له على ذلك . قال في مفتاح الكرامة مشيراً إلى إنكار ابن عباس ما روي عنه ونسب إليه ما نصه : « ومستند العامة خبر روي عن طاوس عن ابن عباس ، وقد روى قارية بن مضرب أن ابن عباس أنكر ذلك ، وكذا طاوس »^(١) .

وأضاف المرتضى في مناقشة الاستدلال بهذا الخبر أننا لو تجاوزنا عن كل ما مرّ ، فمن أين لهم أن معنى العصبية في خبر ابن عباس ما يذهبون إليه ، وليس في اللغة ولا في العرف الشرعي شاهد لذلك ، أما الأول فلأن الخليل قال في كتاب العين أن العصبية مشتقة من الأعصاب ، وهي التي تصل بين أطراف العظام مما تفرق واختلف ، فيصح - عليه - أن تطلق على جميع ما تفرق من ولد الجدّ ، وذكر غلام ثعلب قال : قال ثعلب : قال ابن الأعرابي : العَصَبَةُ جميع الأهل من الرجال والنساء ، وذلك شاهد بضدّ ما يذهب إليه القائلون بالتعصيب . وأما العرف الشرعي ، فلقد اختلفوا في ذلك ، فذهب قوم إلى أن العَصَبَةُ القرابة من جهة الأب ، وآخرون إلى أنها القرابة من الرجال الذين اتصلوا بالبيت من جهة الرجال كالأخ أو العم . . والخلاف في ذلك واقع ، ومع الاختلاف فلا إجماع يستقر على معنى العَصَبَةُ ، فمن أين فهموا أن المراد

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٣ .

به في الخبر ما ذكره^(١) .

ثم إن الذين التزموا بحجية الخبر وجعلوه مستندهم للقول بالتعصيب خالفوا لفظه ، فورثوا الأخت مع البنت وجعلوها عَصَبَةً ، وهي ليست رجلاً ولا ذكراً . ومثاله ما لو ترك الميت بنتاً وأختاً وأخاً ، فإنه على القول بالتعصيب ترث البنت النصف بالفرض ويقسم الباقي بين الأخت والأخ للذكر مثل حظ الأنثيين ، مع أن مقتضى الخبر أن لا ترث الأخت شيئاً ، ويكون الباقي لأولي رجل ذكر ، وهو هنا الأخ^(٢) .

إن قيل : إنَّ جَعْلَهَا عَصَبَةً مع البنت لجهة أن أخاها عَصَبَهَا ، قلنا : فهلا جعلتم البنت عَصَبَةً عند عدم البنين ، ويكون أبوها هو الذي يعصبها ، وهو أقرب من الأخ قطعاً ، وإذا كان الابن أحق بالتعصيب من الأب ، والأب أحق بالتعصيب من الأخ ، فأخت الابن أحق بالتعصيب كثيراً من أخت الأخ^(٣) .

ولقد خالف القائلون بالتعصيب أيضاً لفظ الخبر وورثوا بنت الابن مع الإخوة ، مع أنها ليست ذكراً ولا رجلاً . ومثاله ما لو ترك الميت بنتاً وبنت ابن وإخوة ، فورثوا بنت الابن السدس ، والبنت النصف وهو فرضها ، وما بقي

(١) الانتصار ، ص : ٢٧٩ .

(٢) م . ن . ، ص : ٢٨٠ .

(٣) م . ن .

فدلائخ ، مع أن مقتضى الخبر أن لا ترث بنت الابن شيئاً ، ويكون الباقي بأكمله ندائخ ، إذ ما أبقت الفرائض فلأولي رجل ذكر .

إن قيل : إن توريث بنت الابن السدس هنا ليكمل به نصيب البنت ، فيكون الميت كمن ترك ابنتين (البنت وبنت الابن) ، فإذا أعطيت البنت النصف بالفرض فالسدس يكمل نصيب البنتين (الثلاثان) فيعطى لبنت الابن ، فإنه يقال : على هذا ينبغي تقسيم الثلثين - يعني نصيب البنتين - على البنت وبنت الابن بالتساوي لو نُزِّلَت بنت الابن منزلة البنت ، وإن لم تنزل منزلتها فلا شيء لها البتة . فما الذي أوجب إعطاءها السدس في المقام؟؟

ولقد خالفوا لفظ الخبر أيضاً ، فورثوا الأخت مع العم مع أنها ليست ذكراً ولا رجلاً ، ومثاله ما لو ترك الميت بنتاً وأختاً وعماً ، فمقتضى الخبر توريث العم ما فضل عن نصيب البنت ، ولا شيء للأخت ، مع أن القائلين بالتعصيب يعكسون فيورثون الأخت ما تبقى (١) .

سابعاً : ما روي عن النبي (ص) من أنه ورث الأخت مع البنت . قال في المحلى : «واحتج من رأى الأخوات عصبة البنات بما روينا من طريق شعبة وسفيان ، عن أبي قيس الأودي - وهو عبد الرحمن بن ثروان - عن الهذيل بن شرحبيل قال : سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت؟ فقال : للابنة النصف

ولالأخت النصف . فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضي فيها بما قضى النبي (ص) للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقي للأخت ، وصح في الأخت والبنت عن معاذ^(١) ، على ما رواه عنه الأسود بن يزيد قال : قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله (ص) ، فأعطى البنت النصف والأخت النصف ولم يورث العَصَبَة شيئاً .

ونوقش : بأن الحديث لو برئ من القدح لكان مخالفاً لنص الكتاب للقربى ، أعني قوله تعالى : ﴿ وأولو الأرحام ﴾ وهو نص في أن تداني الأرحام سبب في الاستحقاق ، والبنت أقرب من الأخت رحماً وأدنى .

والذي يعولون عليه في توريث الأخت مع البنت خبر الهذيل السابق عن أبي موسى ، وخبر الأسود بن يزيد عن معاذ .

والأول ضعيف لضعف رواته ، وقيل في الهذيل : ضعيف مجهول ، ولو سُلِّم فلا حجية في قضاء أبي موسى ، والحال أنه نسبه إلى نفسه بلا إسناد إلى رسول الله (ص) ، وكذلك القول في قضاء معاذ ، ولقد منع من توريث الأخت مع البنت من هو أقوى من معاذ وأعلم^(٢) ، أعني ابن عباس في الخبر الذي أشرنا إليه آنفاً .

(١) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٦٩ .

(٢) الانتصار ، ص : ٢٨١ . ويقارن : المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٢٦٨ .

وعلى أي حال ، فلا تنهض هذه الأدلة حججاً للقول بالتعصيب ، ومجال المناقشة في دلالتها على ذلك واسع ، نزعم أن في ما أوردناه هنا كفاية على إيجازه واختصاره .

مذهب الإمامية بطلان التعصيب ، وأدلتهم على ذلك

وذهب الإمامية قاطبة إلى القول ببطلان التعصيب وعدم مشروعيته ، واعتبروا ذلك من ضرورات مذهبهم ، قال العاملي : «وعلى كل حال ، فعدم الإرث بالتعصيب من ضروريات مذهبنا ، فلا حاجة بنا إلى الاستدلال عليه وإطالة الكلام في ذلك»^(١) .

وكيف كان ، فلقد استدلوا لما ذهبوا إليه بعموم قوله تعالى : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ [الأحزاب : ٦] ، إذ مفاده أن الأقرب يمنع الأبعد ويحجبه ، فلا يرث أحد من العصبات مع وجود من يتقدم عليه في الطبقة والنسب .

وبعموم قوله تعالى : ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون﴾ [النساء : ٧] . بدعوى أن الآية نص في موضع الخلاف ، لأن الله تعالى صرح بأن للنساء نصيباً في الميراث كما للرجال ، ولم يخص موضعاً

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١١٣ .

دون موضع ، فمن خَصَّ في بعض الموارث الميراث بالرجال دون النساء - كما هو الحال في التعصيب - فقد خالف ظاهر هذه الآية بلا دليل .

وبأخبار متضادة عن أهل البيت (ع) ، لا بأس باستعراض جملة منها :

● روى الشيخ ، عن علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن عبد الله بن بكير ، عن حسين الرزاز ، قال : أمرت من يسأل أبا عبد الله (ع) المال لمن هو؟ للأقرب؟ أو للعصبة؟ فقال المال للأقرب والعصبة في فيه التراب^(١) .

قال الكليني والشيخ : وفي كتاب أبي نعيم الطحان ، رواه عن شريك ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن حكيم بن جابر ، عن زيد بن ثابت أنه قال : من قضاء الجاهلية أن يورث الرجال دون النساء^(٢) ، وذلك ما يقتضيه العمل بالتعصيب والقول بمشروعته ، إذ إنه بناءً عليه يرث الذكر دون الأنثى التي في مرتبته .

● وروى الشيخ بإسناده عن الصفار ، عن السندي ، عن موسى بن خنيس ، عن عمه الصيداني ، عن أبي بكر بن عياش في حديث أنه قيل له : «ما تدري ما أحدث نوح بن درّاج في القضاء ، أنه ورّث الخال وطرح العصبة

(١) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٤١٥ .

(٢) م . ن . ج ١٧ ، ص ٤٣١ .

وأبطل الشفعة ، فقال أبو بكر بن عياش : ما عسى أن أقول لرجل قضى بالكتاب والسنة ، إن النبي (ص) لما قتل حمزة بن عبد المطلب بعث علياً ، فأتاه بابنة حمزة فسوَّغها رسولُ الله (ص) الميراث كله» (١) .

● وروى العياشي عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «كان علي (ع) لا يعطي الموالي شيئاً مع ذي رحم ، سميت له فريضة أم لم يسم له فريضة ، وكان يقول : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم﴾ [الأنفال : ٧٥] . قد علم مكانهم فلم يجعل لهم مع أولي الأرحام» (٢) .

● وروى أيضاً بإسناده عن زرارة ، عن أبي جعفر (ع) في قول الله تعالى : ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ : «إن بعضهم أولى بالميراث من بعض ، لأن أقربهم إليه رحماً أولى به ، ثم قال أبو جعفر (ع) : أيهم أولى بالميت وأقربهم إليه؟ أمه؟ أو أخوه؟ أليس الأم أقرب إلى الميت من أخوته وأخواته» (٣) .

● وروى محمد بن يعقوب الكليني ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، وعن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد

(١) وسائل الشريعة ، ج ١٧ ، ص ٤٣٠-٤٣٢ .

(٢) م. ن. ج ١٧ ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٣) م. ن. ص ٤٣٣ .

بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «إنّ في كتاب علي (ع) أنّ كلّ ذي رحم بمنزلة الرّحم الذي يجربّه ، إلّا أنّ يكون وارثٌ أقرب إلى الميّت منه فيحجبه» (١) .

ولعلّها مستوحاة من قوله تعالى : ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ [الأحزاب : ٦] .

● وروى أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وعن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز وغيره ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : «لا يرث مع الأمّ ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة إلا الزوج والزوجة ، وإنّ الزوج لا ينقص من النّصف شيئاً إذا لم يكن ولد ، وإنّ الزوجة لا تنقص من الرّبع شيئاً إذا لم يكن ولد ، فإن كان معهما ولد فللزوج الرّبع وللمرأة الثّمن» (٢) .

والرواية هذه صريحة الدلالة على أنّه إذا اجتمع مع الابنة عمّ أو أخ للميّت فإنّه لا يرث ، وعلى أنّه لا يرث شيئاً مع الأمّ ولا مع الأب لو انفرد ولا مع الابن ولا مع الابنة إلا الزوج والزوجة ، فلو وجد - والحال كذلك - عمّ أو

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٢ .

(٢) م . ن . ، ص : ٤١٨ .

خالٌ فإنه لا يرث . والرواية هذه موافقةٌ للقاعدة الموجبة منع الأبعد مع وجود الأقرب وجاريةً على طبقها .

● وروى محمد بن علي بن الحسين بن بابويه بإسناده عن البزنطي قال : «قلت لأبي جعفر الثاني (ع) : رجل هلك وترك ابنته وعمّه فقال : المال للابنة ، قال : وقلت له : رجل مات وترك ابنة له وأخاً أو قال : ابن أخيه ، قال : فسكت طويلاً ثم قال : المال للابنة»^(١) .

وهذه أيضاً واضحة الدلالة على ما قلناه .

● وروى أيضاً بإسناده عن محمد بن الحسن الصفّار ، أنه كتب إلى أبي محمد الحسن بن علي (ع) : «رجل مات وترك ابنة ابنه وأخاه لأبيه وأمه ، لمن يكون الميراث؟ فوقّع (ع) في ذلك : الميراث للأقرب إن شاء الله»^(٢) . في إشارة إلى ابنة الابن كما هو واضح من مذهبهم .

● وروى محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر ابن أذينة ، عن بكير ، عن أبي جعفر (ع) أنه قال : «ليس للإخوة من الأب والأم والإخوة من الأب ولا للإخوة من الأم مع الأب شيء ولا مع الأم شيء»^(٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٣٤ .

(٢) م . ن . ، رواية : ١١ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٣) م . ن . ، ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٥٢ .

وكيف كان ، فهذا المقدار من الروايات كاف في تأكيد الفكرة بشكل عام ، والتدليل على أن الأقربية هي الأساس في التوريث ، وأن الأقرب يمنع الأبعد على كل حال .

والخلاصة هي أن نسبة القول ببطلان التعصيب إلى أئمة أهل البيت (ع) بلغت حداً من الوضوح لم نعد نحتاج معه إلى استدلال ، ولأجله فما ورد من روايات منسوبة إليهم تدل بظاهرها على مشروعيته ، لا بد - لو سلّم سندها - من طرحها أو حملها على التقية . من ذلك مثلاً رواية ابن طاووس السابقة (١) .

● ومن ذلك ما رواه الطوسي ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن العباس بن عامر ، عن داود بن الحصين ، عن أبي العباس البقباق ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «قلت : هل للنساء قود أو عفو؟ قال : لا ، وذلك للعصبة» (٢) .

قال علي بن فضال : وهذا خلاف ما عليه أصحابنا ، لأنها تجعل الإرث للعصبة دون النساء ، فلا بد من حملها على التقية لو صحّ سندها .

● ومنها : ما رواه الطوسي أيضاً ، عن علي بن الحسين بن فضال ، عن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، رواية : ١ ، ص : ٤٦٧ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٤٣٣ .

محمد بن الكاتب ، عن عبد الله بن علي بن عمر بن يزيد ، عن عمه محمد بن عمر ، أنه كتب إلى أبي جعفر (ع) يسأله : «عن رجل مات وكان مولى لرجل ، وقد مات مولاه قبله ، وللمولى ابن وبنات ، فسألته عن ميراث المولى ، فقال : هو للرجال دون النساء» ، وعقب عليه الشيخ بالقول : «قال الشيخ : قال علي بن الحسن [يعني ابن فضال] : وهذا أيضاً خلاف ما عليه أصحابنا»^(١) . ثم قرّر حمله على التقية أو الإنكار^(٢)

ومما أثاره فقهاء الشيعة في مواجهة القائلين بالتعصيب أنه يلزم على القول به لوازم فاسدة .

● منها : أن يكون توريث شخص مربوطاً بوجود شخص آخر ، ووجه بطلانه أن الظاهر من أدلة الإرث ، أن الورثة إما أنهم متساوون في استحقاق التركة وإما أن بعضهم يحجب بعضاً ويمنعه . . . ومن خلال استقراء أدلة الشرع يمكن التأكيد على أن هذا المنحى هو المنهج الذي جرى عليه الكتاب والسنة في تشريع أحكام التوارث . . . أما أن يكون توريث شخص ما مربوطاً بشخص آخر ، فلا يظهر أن الأدلة تنهض لتصحيحه والتدليل على مشروعيته ، ومثال ذلك ما لو خلف الميت ابنتين وابنة ابن وعم . . فعلى القول

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٤٣٣ .

(٢) م . ن .

بالتعصيب يرث العم ما فضل عن نصيب البنتين ، الذي هو الثلثان ولا شيء لابنة الابن هنا البتة ، فلو فرضنا أنه كان لابنة الابن أخ ، فمقتضى القول بالتعصيب أن ترث لأن الأخ يعصبها - حسب المفروض - فترث مع العم ما تبقى .

فهي ترث مع وجود الأخ وتشارك العم في ميراث العصبية ، ولا ترث مع فقده ، ويتمحض ما تبقى عن الفرض إرثاً للأب بالتعصيب . فيكون ميراثها مشروطاً بوجود أخيها في الصورة تلك . وظاهر القرآن والسنة خلاف ذلك .

ومنها أنه يلزم على القول بالتعصيب أن نجعل العمة عند عدم العم عَصَبَةً . إذ لا فرق بين المورد وبين غيره من الموارد التي حكم فيها - بالتعصيب - للأثني عند عدم الذكر الذي تشترك معه في المرتبة ، مع أن القائلين به لا يلتزمون بذلك .

وأجابوا عنه كما مرّ سالفاً بأن العمة ليست من ذوات الفروض لتكون عصبية بغيرها ، بخلاف الأخت مثلاً .

وعلى كل حال ، فالمسألة هنا مسألة إلزام وحجاج ، والأصل في عدم مشروعية التعصيب الأخبار وعموم ما دل من الكتاب على أن أساس الإرث القرابة ، وعلى ذلك المعول .

الفصل الثالث

■ موانع الإرث

- تمهيد ومدخل
- الكفر وما يتعلق به
- القتل وما يتعلق به

تمهيد ومدخل

الموانع جمع مانع ، وهو - لغةً - الحائل والحاجز ، واصطلاحاً ما يلازم من وجوده انعدام الحكم مع وجود سببه وتحقق شرطه ، فلو قام بشخص سبب من أسباب الإرث كالقربة أو الزوجية ، وتوافرت فيه شروطه كموت المورث وحياة الوارث ، ثم وجد مانع من موانع الإرث كالرق والقتل والكفر ، لم يرث هذا الشخص من تركته شيئاً حتى مع وجود سببه ، لأن المانع يحول بين المقتضى وأثره ، فتععدم فاعليته من هذه الجهة فيزول تأثيره ، وربما يقال هنا : «إنه حسب القاعدة المقررة ، إذا اجتمع المقتضي للشيء والمانع منه ترجح المانع فلا يعمل المقتضي عمله» ويسمى الشخص الذي قام به المانع من الإرث بعد وجود سببه وتحقق شرطه ممنوعاً ومحروماً ، ويسمى عدم الإرث منعاً وحرماناً ، ويعتبر وجوده كعدمه فلا يؤثر على غيره من الورثة ، بخلاف المحجوب من الميراث ، وهو الشخص الذي قام به سبب من أسباب الإرث وتحققت فيه شروطه وانتفت موانعه . لكنه لا يرث لوجود من هو أولى منه بالميراث ، والمحجب إما عن كل التركة كحجب الأقرب الأبعد ، وإما عن

بعضها كحجب الولد أحد الزوجين عن نصيبه الأعلى ، وحطه إلى النصيب الأدنى .

هذا في معنى المانع ، أما المصاديق التي يتحقق فيها معنى المانع وعددها فمختلف فيها ، ولا بأس هنا باستعراض ما اعتبره أهل السنة مانعاً بإيجاز ، ثم نعقب عليه بذكر الخلاف حول عددها عند الإمامية .

جعل فقهاء أهل السنة الموانع أربعة : رق ، وقتل ، واختلاف دين ، واختلاف دار .

والأولان واضحان ، وسوف نتحدث عن وجهة نظر أهل السنة في مانعية القتل فيما بعد ، أما اختلاف الدين فيقصد به مطلق الاختلاف ، فلا يرث بناءً عليه المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، ولا ترث ملة من ملل الكفر ملة أخرى ، والمانع عند الإمامية ليس مطلق الاختلاف ، بل خصوص الكفر في الوارث ، فلا يرث الكافر مسلماً ، ولا يمنع الكفر في المورث من إرث المسلم له ، وسيأتي .

أما اختلاف الدار ، فليس مانعاً عند الإمامية ، وهو يمنع عند أهل السنة بلا خلاف .

والمقصود باختلاف الدار عندهم اختلاف الوطن ، إماره كان أو سلطنة أو جمهورية يعدّ المواطن رعية فيها ، وتختلف الدار بأمور ثلاثة :

١- بالمنعة أو القوة ، بحيث يكون لكل من الدارين جيش يعصمها ويدافع عنها .

٢- باختلاف الحاكم الأعلى من أمير أو سلطان أو ملك .

٣- بانقطاع العصمة بينهما بحيث تستحل إحداهما قتال الأخرى .

فإذا وجدت هذه الأمور مجتمعة كانت الداران مختلفتين ، فتقطع باختلافهما الوراثة المبنية على العصمة والولاية .

وإذا لم توجد هذه الأمور ، ولم تنقطع العصمة بين الدارين ، فهما كدار واحدة مهما تعددت الأقطار واختلفت اللغات والديانات .

ولا يتحقق اختلاف الدار في بلاد الإسلام ، إذ هي جميعاً دار واحدة مهما تعددت نظمها واختلفت في المنعة والقوة ، لأن حكم الإسلام يجمعها ويوحد أحاسيسها ومشاعرها .

ويتحقق في غير بلاد الإسلام إبان الحرب ، لانقطاع العصمة وزوال التناصر ، أما في حالات السلم ، فليس بين الدول إلا التعاون والتناصر .

ولقد جعلوا اختلاف الدار ثلاثة أنواع : حقيقي وحكمي معاً ، وحكمي فقط وحقيقي فقط^(١) .

(١) محمد الكشكي ، الميراث المقارن ، ص : ٧٢ وما بعدها . والوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٥١- ٢٥٣ .

والأول يتحقق مثلاً فيما لو اختلفت التبعية والإقامة ، كذمي في بلادنا وقريب له في بلاد الكفر .

والثاني يتحقق مثلاً فيما لو اختلفت التبعية فقط دون مكان الإقامة كذمي ومستأمن - وهو من دخل دار الإسلام بأمان (وهو من أهل الحرب) - يقيمان معاً في دار الإسلام ، فهما مختلفان في الدار حكماً ، وإن كانا في دار واحدة حقيقة والثالث يتحقق مثلاً فيما لو كان الوارث والمورث تابعين في الرعية لدولة واحدة ، وكان كل منهما يقيم في دولة تخالف الأخرى .

ولقد اتفقَ على أن اختلاف الدار المانع هو الأول والثاني دون الثالث وعلى أي حال ، فإن الإمامية لم يعتبروا اختلاف الدار مانعاً من الإرث أصلاً وعلى ذلك اتفاقهم .

هذا حول الموانع عند أهل السنة .

أما فقهاء الشيعة فقد اختلفوا في عددها ، فجعلوها العلامة في القواعد ثلاثة ، وهي : الرق والكفر والقتل^(١) ، ثم أضاف إليها في خاتمة كتابه أربعة ، وهي اللعان ، وانفصال الحمل ميتاً ، والدين المستغرق ، والغيبة المنقطعة ، وكذا صنع المحقق في الشرائع^(٢) ، واقتصر الشهيد في اللمعة^(٣) على ستة ،

(١) قواعد الأحكام «ضمن مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٧» .

(٢) شرائع الإسلام ، ج : ٤ ، ص : ٥١ ، وص : ٥٦ .

(٣) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٦ ، وبعدها .

هي ما ذكره العلامة من دون الدين المستغرق ، وأنهاها الشهيد في الدروس^(١) إلى عشرين لا داعي هنا لذكرها ، وعقّب عليه في مفتاح الكرامة بالقول : "وكثير منها تكلف ، يظهر ذلك لمن عرف المراد من قولهم موانع الإرث ، وذلك لأن المراد ما يمنع الإنسان من أن يرث ما تركه الميت ميراثاً أصلاً ، مع كونه من أهل الإرث وفي طبقة الإرث ودرجته ، وكون المنع قائماً في نفسه لا في غيره ، وإلا لكان حجباً ، وهذا إنما يتم بوجود وارث ومال موروث ، والوارث ذاك الذي علق بأحد الأمرين النسب والسبب الشرعي ، وليس النسب إلا ما كان في أحد تلك الطبقات الثلاث على اختلاف درجاتها . نعم ، لو كان المراد بالمانع ما لولاه لوقع الإرث من دون ملاحظة شيء مما ذكر لصح العدة ، ولعل من عدّ أراد ذلك ، ولا مشاحة ، نعم بملاحظة ما ذكر يسقط كثير من الأقسام على سبيل الإجمال كما ذكرها القوم ، واستوضح ذلك في ما ذكره المصنف - في القواعد - في الخاتمة ، إذ اللعان وانفصال الحمل ميتاً مخرجان من الأنساب والأسباب ، بل الثاني مخرج عن الإنسانية إلى الجمادية ، والدين المستغرق مما يمنع كون التركة ميراثاً على أحد القولين ، وعلى الآخر لا يمنع الإرث ، والغيبة المنقطعة إنما تمنع من نفوذ الإرث ظاهراً»^(٢) .

(١) الروضة البهية ، ومفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٦٠ وبعدها .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٦٠ .

وعلى أي حال ، فالمعروف المشهور من الموانع عند الإمامية ثلاثة ، كفر وقتل ورق . وهي أظهر أفراد المانع ، وهي التي يحرز يقيناً انطباق حدّه عليها . ونحن سوف نقتصر في هذا الفصل على الحديث عن القتل والكفر ، أما الرق فلما لم يكن محلّ ابتلاء استثنياه ، ولم نشأ أن نتحدث عنه أو أن نستعرض أحكامه .

الكفر، وما يتعلق به

مانعية الكفر

معنى الكفر المانع

المراد بالكفر المانع من الإرث كل معتقد أو قول أو فعل يخرج به صاحبه عن سمة الإسلام^(١)، ولا فرق في الكافرين كونه ذمياً أو حربياً أو مرتداً أو على ظاهر الإسلام إذا جحد ما يعلم ثبوته من الدين ضرورة .

نص على ذلك العلامة في القواعد^(٢)، ولم نجد فيه خلافاً بين العلماء .

إرث الكافر من المسلم

وعلى أي حال ، فإذا تحقق الكفر في جهة الوارث وصدق ، كان مانعاً من الإرث ، فلا يرث الكافر بأي حال من الأحوال مسلماً ، بغض النظر عن طبيعة ما أخرجه عن الإسلام وأدخله دائرة الكفر من الأسباب ، بلا خلاف في

(١) شرائع الإسلام ، ج ٤ ، ص ٨١٠ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٧ .

ذلك بين المسلمين ، وادعيَ الإجماع عليه .

قال في الجواهر مشيراً إلى ذلك : « بلا خلاف فيه بين المسلمين ، والإجماع بقسميه عليه ، والمنقول منهما مستفيض أو متواتر »^(١) . وستأتي أدلته .

إرث المسلم من الكافر

هذا لو كان الكفر في الوارث خاصة ، أما لو كان في المورث ، بأن ترك المورث الكافر وارثاً مسلماً وآخر كافراً ، فقد وقع الخلاف فيه بين المسلمين ، فخصَّ الإمامية استحقاق التركة بالمسلم وحجبوا الكافر مطلقاً ومنعوا توريثه ، وادعوا على ذلك الإجماع ، ولا يجد المتتبع خلافاً في ذلك بينهم يعتدّ به ، وكلماتهم فيه متطابقة لا اختلاف فيها ولا تفاوت ، ولا بأس بنقل بعضها هنا .

قال الحلبي : « ولا يرث الكافرُ المسلمَ ، وإن اختلفت جهات كفره وقُرْب نسبه ، ويرث المسلمُ الكافرَ وإن بعد . »^(٢) .

وقال ابن حمزة : « المسلمُ يرث الكافر ، ولا يرثه الكافر »^(٣) .

(١) جواهر الكلام ج ٣٩ ، ص ١٥٠ .

(٢) الكافي ، ص ٣٩٤ .

(٣) الوسيلة ، ص ٣٩٤ .

وفي الانتصار : «ومما انفردت به الإمامية أن المسلم يرث الكافر ، وإن لم يرث الكافر المسلم» (١) .

وفي المراسم : «المانع من الإرث عندنا الكفر في الوارث خاصة» (٢) .

وقال يحيى بن سعيد : «ويمنع الإرث كفر الوارث» (٣) .

ومثله ما في النهاية (٤) للشيخ ، والإرشاد (٥) والتبصرة (٦) للعلامة ، والسرائر (٧) لابن إدريس ، والروضة (٨) للشهيد بلا اختلاف .

مذهب الإمامية

واستدل الإمامية لصحة إرث المسلم للكافر - بالإضافة إلى الإجماع - بالأصل ، وبعموم ما دل على التوارث بلحمة النسب الشامل للمسلم والكافر ، خرج منه ما دلّ الدليل على خروجه ، أعني إرث الكافر للمسلم ،

(١) الانتصار ، ص : ٣٠٢ .

(٢) المراسم ، ص : ٢٢٠ .

(٣) الجامع للشرائع ، ص : ٥٠٢ .

(٤) النهاية ، ص : ٦٦٢ .

(٥) الإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٦ . ويقارن : السيد علي الطباطبائي ، رياض العلماء ، ج : ٩ ، ص : ١٠ .

(٦) شرح تبصره المتعلمين ، ج : ٢ ، ص : ٣٠٨ .

(٧) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٦٦ .

(٨) الروضة البهية ، ط كلاتر ، ج : ٨ ، ص : ٢٦ .

فيبقى غيره مورداً للأصل المقتضي صحة التوارث ، ومندرجاً تحت عموم أدلة الإرث^(١) . وبروايات مستفيضة دلت صراحة على أن المسلم يرث الكافر ويحجب الورثة الكفار ويمنعهم .

● منها ما رواه الكليني ، عن أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن أخيه أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن ابن رباط رفعه قال : قال أمير المؤمنين (ع) : «لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حي ، ولأبيه ولد غيره ثم مات الأب ، ورث المسلم جميع ماله ، ولم يرث ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً»^(٢) .

● وما رواه الصدوق بإسناده ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد ، قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : «المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه»^(٣) .

● وما رواه الشيخ بوسائط ، عن أبي العباس البقباق ، قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : لا يتوارث أهل الملتين يرث هذا هذا ويرث هذا هذا ، إلا أن المسلم يرث الكافر ، والكافر لا يرث المسلم»^(٤) .

(١) السرائر، ج: ٣، ص: ٢٦٦ .

(٢) الكافي، ج: ٧، ص: ٤٦ . ووسائل الشيعة، ج: ١٧، باب: ٥ من أبواب موانع الإرث ، حديث: ١ .

(٣) م. ن. ج: ١٧، موانع الإرث، باب: ١، حديث: ٢ .

(٤) التهذيب، ج: ٢، ص: ٤٣٧ .

● وما رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل وهشام ، عن أبي عبد الله (ع) أنه قال في ما روى الناس عن النبي (ص) أنه لا يتوارث أهل ملتين فقال : «نرثهم ويرثونا ، إن الإسلام لم يزد في حقه إلا شدة» (١) .

● وما رواه الشيخ في المبسوط ، بإسناده عن الحسن بن صالح ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المسلم ولا يرثه» (٢) .

● وما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : «المسلم يرث امرأته الذمية ، وهي لا ترثه» (٣) . وبناءً على ما مرّ من أدلة وحجج ، ذهب الإمامية إلى : أن الكافر لا يرث المسلم مطلقاً وتكون تركته لورثته المسلمين ، ومع عدمهم فهي للإمام (ع) على المعروف بينهم والمشهور - وسيأتي الكلام فيه - وأن المسلم يرث الكافر مطلقاً ويحجب من عداه من الورثة الكفار ويمنعهم .

(١) الكافي، ج: ٧، ص: ١٤٢. والتهذيب، ج: ٢، ص: ٤٣٧ .

(٢) م. ن. ج: ٢، ص: ٤٣٦. والكافي، ج: ٧، ص: ١٤٣. والفقيه، باب ميراث أهل الملل ، خبر

رقم ٨ .

(٣) م. ن. خبر رقم ٩ .

رأي أهل السنة

وأما فقهاء السنة ، فالمعروف بينهم والمشهور ، أن المسلم لا يرث الكافر مطلقاً ، وعلى ذلك اتفاق المتأخرين منهم بلا خلاف ، ورووا ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي (ع) ، وأسامة بن زيد ، وجابر بن عبد الله ، ونسبوا القول به إلى عروة ، والزهري ، وعطاء ، وطاووس ، والحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، وأبي حنيفة وأصحابه ، ومالك ، والشافعي ، وعامة الفقهاء ، وعليه عملهم^(١) . قال أحمد : « ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر »^(٢) . وعن الشافعي : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أصلياً كان أو مرتداً »^(٣) . وعن مالك أنه قال : « لا يرث المسلم الكافر »^(٤) .

● وروي عن معاذ بن جبل ، وعمر في رواية ، ومعاوية ، أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم ، وحكي ذلك أيضاً عن أبي حنيفة ، وعلي بن الحسين (ع) ، وسعيد بن المسيب ، ومسروق ، وابن معقل ، والشعبي ، والنخعي ، ويحيى بن معمر ، وإسحق^(٥) .

(١) المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ . وشرح السراجية ، ص ٧٤ . والمجموع في شرح المذهب ، ج ١٧ ، ص ١٩٠ .

(٢) الانتصار ، ص ٢٠٣ . والمغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ .

(٣) الغزالي ، المذهب في فقه الشافعي ، ج ٢ ، ص ٣٣ . والسيوطي ، تنوير الخواص ، ص ٥١٢ .

(٤) الإمام مالك ، الموطأ ، ص ٣٢١ .

(٥) المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٤ .

وشكك ابن قدامة بصحة النسبة هذه فقال : «وليس بموثوق به عنهم» (١) .

وقيل : إن الشعبي ويحيى بن معمر كانا يستندان - للقول بصحة إرث المسلم للكافر - إلى قول رسول الله (ص) : «الإسلام يعلو ولا يعلى» وإلى قوله الآخر : «الإسلام يزيد ولا ينقص» (٢) .

وناقش ابن حزم في دلالتهما على ذلك مفترضاً أنه يمكن أن يكون المراد بالثاني منهما أن الإسلام يزيد بمن يسلم ، ولو سلم عدم دلالة على ذلك فهو بنظره مجمل ، وما استدلل به على المنع مفسراً ، وحديث الشعبي ويحيى بن معمر لم يتفق على صحته وحديث المنع متفق عليه (٣) .

وناقش بعضهم في دلالة الخبر الأول المذكور آنفاً لجهة أنه قد يكون المراد به أن الإسلام إذا ثبت على وجه ولم يثبت على وجه آخر فإنه يثبت ويعلو ، كالمولود بين مسلم وكافر فإنه يحكم بإسلامه ، أو يكون المراد به العلو بحسب الغلبة والنصر ، أو بحسب الحجة والقهر (٤) .

(١) المغني ، ج : ٦ ، ص : ٢٩٤ .

(٢) أحكام الموارث ، ص : ٨٨ .

(٣) المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٣٣٧ . ويقارن : الوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٤٦ .

(٤) أحكام الموارث ، ص : ٨٩ .

وقيل أيضاً : إن أصحاب هذا الرأي من الصحابة والتابعين استدلوا له بقياسه على النكاح ، بتقريب : أنه كما حلّ لنا نكاح نساء أهل الكتاب ولم يحلّ لهم منا ذلك ، فكذلك نرثهم ولا يرثوننا .

وناقشه جمهور فقهاء السنة بأنه قياس مع الفارق ، واجتهاد في مقابل النص - يُقصد قول النبي (ص) : لا يوارث أهل ملتين ، وسيأتي - فلا يصلح دليلاً ولا حجة (١) .

وقيل : بأن أصحاب هذا الرأي من الصحابة والتابعين استدلوا له بقياس المورد على المرتد ، بتقريب : أن بعض القائلين بالمنع ذهبوا إلى أن المسلم يرث قريبه المرتد ، فكيف ساغ ذلك هنا ولم يسغ هناك ؟

وأجاب عنه في شرح السراجية بالقول : إن ذلك لا ينقض القاعدة ، لأن إرث المسلم من المرتد مستند إلى حال إسلامه ، فهو إرث مسلم من مسلم . . . والمرتد لا يقرّ على ما اعتقده ، بل يجبر على العودة إلى الإسلام ، فيعتبر حكم الإسلام في حقه ، لا في ما ينتفع هو به بل في ما ينتفع به وارثه (٢) .

وروى القائلون بالمنع - منع توريث المسلم من الكافر - أن أول من قضى بتوريث المسلم من الكافر معاوية بن أبي سفيان ، قال الزهري : إن ذلك - عدم

(١) أحكام المواريث ، ص : ٨٩ .

(٢) شرح السراجية ، ص : ٧٥ .

إرث المسلم من الكافر - كان على عهد النبي (ص) ، وبقي عليه أبو بكر وعمر وعثمان إلى أن تولى معاوية فغيّر ذلك^(١) ، وروي عن مسروق أنه قال : « ما حدث في الإسلام قضية أعجب إليّ من قضية قضاها معاوية ، قال - أي معاوية - : يرث المسلم من اليهودي والنصراني ولا يرث اليهودي والنصراني من المسلمين ، فقضى بها أهل الشام ، فلما قام عمر بن عبد العزيز ردّهم إلى الحكم الأول - أي الذي كان زمن النبي (ص) بزعمه - »^(٢) .

وروي أنه لما كتب معاوية بن أبي سفيان إلى عماله بذلك ، أمر زياداً شريحاً القاضي بالقضاء به ، ولم يكن شريح يفعل ذلك من قبل ، فكان إذا قضى به يقول : هذا قضاء أمير المؤمنين^(٣) .

والحق أن أكثر الأدلة - التي نسب إلى المصححين الاستناد إليها - قابلٌ للمناقشة ، ولا يمكن الاعتماد عليه ، ولا يصلح حجة في المقام .

أدلة أهل السنة ومناقشتها

وكيف كان ، فالمعروف عند جمهور فقهاء السنة القول بعدم الإرث مع

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٩٠ .

(٢) أحكام الموارث ، ص : ٨٩ . والانتصار ، ص : ٣٠٣ . وبلفظ آخر في المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٩٠ .

(٣) أحكام الموارث ، ص : ٨٩ .

اختلاف الدين في جهتي الوارث والمورث ، بمعنى أن المسلم لا يرث الكافر ولا الكافر المسلم مطلقاً ، واستندوا في ذلك إلى جملة أدلة منها :

أولاً : إن التوارث مبني على الولاية ، ولا تتحقق مع اختلاف الدين ، لقوله تعالى : ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ [النساء : ١٤١] (١) .

ونوقش ، بأن الولاية المنفية هي ولاية الكافر على المؤمن لا المؤمن على الكافر ، لو سلم إبتناء التوارث عليها ، وليس مسلماً ، والآية ليست في مقام نفي التوارث ليستدل بها عليه كما هو واضح .

ثانياً : إننا لما حكمنا بعدم إرث الكافر للمسلم ، فمقتضى المعاملة بالمساواة أن نحكم بعدم إرث المسلم للكافر ، ليتحقق بذلك العدل وتتم المعاملة بالمثل (٢) .

ونوقش ، بأنه استحسان بلا دليل واجتهاد في قبال النص ، ولو سلم ، فلعل مقتضى العدالة عدم توريثه ، والمعاملة بالمثل إنما تكون مع تسليم التماثل بين المسلم والكافر في خصوص هذا المورد بالذات ، وليس مسلماً .

ثالثاً : إن أساس التوارث التناصر ، وهو منتف مع اختلاف الدين بين

(١) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٩١ .

(٢) الوصايا والأوقاف والمواريث ، ص : ٢٤٥ .

الوارث والمورث ، فينتفي ما أسسَ عليه^(١) .

ونوقش ، بأن أساس التوارث النسب والسبب لا التناصر .

رابعاً : الروايات والأخبار .

● من ذلك : ما رواه الزهري ، عن علي بن الحسين (ع) ، عن عمرو بن عثمان بن عفان ، عن أسامة بن زيد ، أن النبي (ص) قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم »^(٢) .

● ومنها ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه أن رسول الله (ص) قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » أو « لا يتوارث أهل ملل شتى »^(٣) .

● ومثله ما رواه عامر الشعبي عن النبي (ص) ، وأبي بكر وعمر^(٤) .

(١) أحكام الموارث ، ص : ٨٨ ، والوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٤٥ .

(٢) قال ابن حزم : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم - المرتد وغيره - كما روينا من طريق سفيان ابن عيينة عن النبي (ص) أنه قال : لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، وإلى ذلك ذهب أحمد ابن حنبل » . المحلى ، ج : ٨ ، ص : ٣٣٨ . والمجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٨٩ . وقال : « صحيح أخرجه الشيخان » .

(٣) الشوكاني ، منتقى الأخبار شرح نيل الأوطار ، ج : ٦ ، ص : ٦٢ . وشرح السراجية ، ص : ٧٤ . ويقارن : أحكام الموارث ، ص : ٨٨ . والوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ٢٤٤ . ويلاحظ : المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٩٠ . ومصادر الهامش رقم ١ .

(٤) سنن الدارمي ، ج : ٢ ، ص : ٣٦٩ . والمجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٩٠ .

ومنها ما رواه الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أنه قال : « مضت السنة أن لا يرث المسلم الكافر »^(١) .

● ومنها ما نسب إلى عمر من أنه لم يورث الأشعث بن قيس من عمته اليهودية .

ولقد نوقشت هذه الروايات لجهة عدم صلاحيتها للاستدلال سنداً أو متناً مع ابتلاء أكثرها بالتعارض ، ذلك أن خبر أسامة : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » مقدوحٌ به لجهة أن أسامة انفرد به عن النبي (ص) ، وانفرد به عنه عمرو بن عثمان بن عفان ، وانفرد به عنه علي بن الحسين (ع) ، وانفرد به عنه الزهري . . وذلك يوهنه ويضعفه ، وقد رواه الزهري في رواية أخرى بلفظه ولم يذكر علي بن الحسين (ع) في سنده ، واختلاف الرواية فيه مما يضعفه أيضاً ، ولقد كان علي بن الحسين (ع) يورث المسلم من الكافر ، ولو كان في ذلك سنةٌ لما خالفها .

● وروى أحمد بن حنبل ، عن يعقوب ، عن أبيه ، عن صالح ، عن الزهري أن علياً بن الحسين (ع) أخبره أن عثمان بن عفان وأسامه بن زيد قالوا : « لا يرث المسلم الكافر » من غير إسناد إلى رسول الله (ص) ، والاختلاف والاضطراب في رواية الخبر دليل ضعفه^(٢) .

(١) الانتصار ، ص : ٣٠٣ .

(٢) م . ن .

وأما حديث عمرو بن شعيب فلم ينسبه إلى النبي (ص) ، ولو صحّت ،
 فعمر بن شعيب مضعف عند أصحاب الحديث ، ولو تجاوزنا عن ذلك فهو
 مفسّر عندنا ببطلان التوارث من جهتين ، بأن يرث هذا ذاك ويرث ذاك هذا ،
 صرّحت بذلك النصوص والأخبار التي نقلنا بعضها لتوّنا عند عرضنا لوجهة
 نظر الإمامية في الموضوع .

قال المرتضى : « على أن الخبر المتضمن لنفي التوارث بين ملتين مما نقول
 بموجبه ، وإن لم يصح طريقه ، لأن التوارث تفاعل وهو يقتضي أن يكون كل
 واحد لا يرث صاحبه ، فإذا ذهبنا إلى أن المسلم يرث الكافر والكافر لا يرثه ،
 فما أثبتنا بينهما توارثاً » (١) .

ومما يوهنه أيضاً أن عمرو بن شعيب تفرد به عن أبيه ، وتفرد به أبوه عن
 جدّه ، وتفرد به جدّه عن النبي (ص) في الرواية التي ذكرنا .

أما خبر الشعبي المتفق في مضمونه مع خبر عمرو السابق فهو مرسلٌ ،
 وقال سعيد بن المسيب إنه سنّة لا حجة فيها ، لأنه خبر عن اعتقاده ومذهبه ،
 ويجوز أنه من سنن عمر لا النبي (ص) .

وما رواه الزهري عن سعيد بن المسيب لا يتضح وجهه ، إذ المعروف أن
 مذهب سعيد بن المسيب تورث المسلم من الكافر ، فكيف يجوز أن يكون

عنده في خلاف ذلك سنة (١) .

وعلى أي حال فالأخبار السابقة لو سلّم سندها ودالاتها - وليس كذلك - معارضة بما دلّ على صحة الإرث من الأخبار ، من ذلك مثلاً :

ما رواه عمرو بن أبي الحكيم ، عن عبد الله بن بريدة ، أن اخوين أختصما إلى يحيى بن معمر ، يهوديٍّ ومسلم ، فورّث المسلم منهما . وقال : حدثني أبو الأسود الدؤلي أن رجلاً حدثه أن معاذاً قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : الإسلام يزيد ولا ينقص ، فورّث المسلم (٢) .

وحملُ الزيادة فيه على معنى زيادة الإسلام بمن يسلم خلافُ القرينة والسياق ، وهي مفسّرة بالإرث دون سواه مما يحتمل إرادته منها وقصده .

وكيف كان ، فهذا خلاصة ما يمكن أن يقال في بيان قول أهل السنة في مانعية الكفر من الإرث .

ولقد أخذ قانون الموارث المصري برأي أهل السنة ، فنصت مادته السادسة على أنه « لا توارث بين مسلم وغير مسلم ، ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض » .

ومذهبنا ما علمناه سابقاً من صحة إرث المسلم للكافر وحاجبيته للوارث

(١) الانتصار ، ص : ٣٠٣ .

(٢) م . ن . ويروي في المجموع ، ج : ١٧ ، ص : ١٩٠ ، أن ذلك حدث مع معاذ في اليمن .

الكافر ، والعمدة في ما نذهب إليه الرواياتُ والأخبار المأثورة عن أهل البيت (ع) .

إسلام الكافر بعد موت المورث

لو أسلم الكافر قبل تقسيم التركة أو بعدها

يتضح مما قلناه لتونا أن الكفر مانع من الإرث لو تحقق في جهة الوارث عندنا ، وفي جهة الوارث والمورث جميعاً عند جمهور فقهاء السنة ، وعلى مذهبنا ، فلو ترك المسلم وارثاً كافراً وآخر مسلماً ، كانت التركة للمسلم وحده لا يشاركه فيها الوارث الكافر قطّ وإن كان فيه اقتضاء الإرث ، ذلك هو مقتضى المانعية ، ولأن الأدلة صريحة في أن المسلم يحجب الكافر عن تمام التركة ويمنعه ، والسؤال الذي يبرز هنا هو هل أن استحقاق الوارث المسلم التركة مترتب على مجرد موت المورث ، بحيث يحكم بانتقال المال إلى ملك الوارث بمجرد موته ، فلا يستحق الوارث الكافر لو أسلم بعد الموت شيئاً من التركة ، ولا يشارك بأي حال من الأحوال ، كان الوارث واحداً أو متعدداً؟؟ أو أن استحقاق التركة لا يكفي فيه مجرد الموت بل الموت مع ضميمة كالقسمة بين الورثة عند تعددهم مثلاً؟

ثم لو قلنا بأن مجرد الموت لا يكفي في الاستحقاق ، فهل يكون حكم المسألة عند تعدد الورثة كحكمها عند وحدة الوارث ؟ والمشكلات هذه على

كل حال يشكل بحثها تنمة لما مرَّ من كون الكفر مانعاً من الإرث ، وتبحث في أثره وملحقة به .

مذهب الجمهور

وكيف كان ، فلقد ذهب سعيد من المسيب ، وعطاء ، وطاووس ، والزهري ، وسلمان بن يسار ، والنخعي ، وأبو حنيفة ، ومالك والشافعي - ونسب إلى عامة الفقهاء - إلى القول بأن من أسلم بعد موت المورث لم يرث ، وقد وجبت المواريث لأهلها استناداً إلى عموم قول النبي (ص) : « لا يرث الكافر المسلم » ، الذي لا مخصص له ، ولأن الملك قد انتقل إلى المسلمين بالموت ، فلا يشاركهم من أسلم كما لو اقتسموا ، ولأن المانع من الإرث متحقق حال وجود الموت فلم يرث؟؟

ونُسب إلى جابر بن زيد ، وقتادة وآخرين ، القول بالتفصيل بين من أسلم قبل القسمة فيرث ، ومن أسلم بعد القسمة فلا يرث ، وبه قال الحنابلة ، واستدل له في المغني بقول النبي (ص) : « من أسلم على شيء فهو له » . ويقول (ص) : « كل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام » وبما روى عن عثمان أنه قضى بأن من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له ، وهي قضاة - كما يرى - انتشرت فلم تنكر إجماعاً ، ولأن في ذلك ترغيباً له في الإسلام وحثاً له عليه .

ونقل عن أحمد أنه قال : « إذا أسلم بعد قسمة التركة لا يمنع من الميراث ،

لأن اختلاف الدين قد زال قبل القسمة ، وإذا زال المانع قبل القسمة سقط ، لأن المال لا يتقرر في ملك الورثة قبل القسمة»^(١) .

ويستدرك في المغني فيقول : «إن التركة إذا قسمت وتعين حق كل وارث ، ثم أسلم - يعني الكافر - فلا شيء له»^(٢) .

والعبرة عنده - كما يظهر من عبارته - هي التصرف والاحتياز ، وكما يتحقق ذلك بالقسمة في صورة تعدد الوارث ، فإنه يتحقق بالحيازة في صورة وحدته ، فلو تصرف الوارث الواحد بالمال قبل إسلام الكافر بأي نحو من أنحاء التصرف ، لم يكن للأخير شيء ، وإلا وراث^(٣) ، وسوف نرى أنه وجيه .

مذهب الإمامية

أما الإمامية ، فالمعروف بينهم أن الكافر لو أسلم على ميراث بعد قسمته لم يرث مطلقاً ، وهو صريح نصوص ستأتي - والظاهر أنه لا خلاف بين المسلمين في ذلك - وأما لو أسلم قبل قسمته شارك الورثة إن كان في مرتبتهم ، كما لو كان أخاً للورثة مثلاً ، وينفرد بالميراث لو كان أولى كما لو كان معه عم أو خال أو ما شابه ذلك .

(١) الوصايا والأوقاف والمواثيق ، ص : ٢٤٥ .

(٢) المغني ، ج : ٦ ، ص : ٣٠٠ .

(٣) م . ن .

والظاهر أن الإسلام قبل القسمة من قبيل الشرط المتأخر لإمكان الإرث ،
فيؤثر حصوله في ظرفه في ترتب الأثر من حين الموت ، كما هو الحال في العقد
الفضولي مثلاً إذا أجاز المالك بعد ذلك ، فهو يكشف - بناءً على الكشف -
عن ترتب أثر البيع من حين وقوع العقد لا من حين الإجازة ، ولأجله فلو كان
للإرث نماء فيما بين الموت وإسلام الوارث الكافر ، فإن الكافر يشارك فيه لو
كان معه غيره في مرتبته ، وينفرد به لو كان أولى .

قال في الجواهر : « نعم ، ظاهر النص والفتوى كون ذلك له بحق
الإرث ، وليس ذلك إلا لكون إسلامه كاشفاً عن استحقاقه له بالموت ، بل هو
الضابط في كل شرط متأخر عما ظاهره التسبيب ، فيتبعه النماء المتجدد
مطلقاً» (١) .

وكيف كان ، فالحكم بإرث الكافر لو أسلم على ميراث قبل قسمته مع
تعدد الوارث مذهب الإمامية ، وهو صريح كلماتهم . قال ابن حمزة : « وإن
خلف وارثاً مسلماً وذا قرابة كافراً ، وأسلم على المال . . وكان الوارث أكثر
من واحد ، ولم يقتسموا المال . . فلا يخلو إما أن يكون - الكافر الذي أسلم -
أحق من غيره أو يكون مثله ، فإن كان أحق حاز جميعها ، وإن كان مثله
قاسمه على قدر الاستحقاق» (٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٨ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٩٤ - ٣٩٥ . وهو صريح الأبي في : كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤١٩ .

وقال المحقق في النافع: «وإذا أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته ، شارك إن كان مساوياً في النسب ، وحاز الميراث إن كان أولى»^(١) .

وقال العلامة في الإرشاد: «ولو أسلم الكافر على ميراث قبل القسمة شارك إن ساوى ، واختص به إن كان أولى»^(٢) .

ومثله ما قاله العلامة في التبصرة^(٣) ، والشيخ في النهاية^(٤) ، وابن إدريس في السرائر^(٥) ، والشهيد في الروضة^(٦) .

والعمدة في الاستدلال على ذلك أخبار .

● منها : خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) ، في الرجل يسلم على ميراث ، قال (ع) : «إن كان قُسم فلاحق له ، وإن كان لم يقسم فله الميراث»^(٧) .

● ومنها : خبر محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال : «من أسلم على

(١) المذهب البارع ، ج ٤ ، ص : ٣٢٧ .

(٢) إرشاد الأذهان ، ج ٢ ، ص : ١٢٧ .

(٣) تبصرة المتعلمين ، ج ٢ ، ص : ٣١١ .

(٤) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، ص : ٦٢٣ .

(٥) السرائر ، ج ٣ ، ص : ٢٦٧ .

(٦) الروضة البهية ، ج ٨ ، ص : ٢٩ .

(٧) التهذيب ، ج ٢ ، ص : ٤١٨ .

ميراث قبل أن يقسم الميراث فهو له . . ومن أسلم بعدما قسم فلا ميراث له» (١) .

● ومنها : خبر أبي بصير قال : سألت أبا جعفر (ع) عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية . . وله زوج وولد مسلمون ، قال : فقال (ع) : «إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السدس . . .» (٢) .

● ومنها : خبر ابن مسكان عن أبي عبد الله (ع) قال : «من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله ميراثه ، وإن أسلم وقد قسم فلا ميراث له» (٣) .

● ومنها : خبر أبي العباس البقباق قال : قال أبو عبد الله (ع) : «من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له ، ومن أسلم بعدما قسم فلا ميراث له» (٤) .

والحاصل أن ذا القرابة الكافر إن أسلم على ميراث قبل قسمته وكان الورثة المسلمون متعددين ، فإن كان في مرتبتهم شاركهم ، وإن كان أولى انفرد بالتركة كلها ، أما لو أسلم بعد قسمة التركة فلا شيء له ، سواء كان مساوياً للمسلمين الورثة في مرتبتهم أو كان أولى بالميت نسباً كما مر لتوه .

(١) الكافي ، ج ٧ ، ص : ١٤٤ .

(٢) م . ن . والتهذيب ، ج ٢ : ص : ٤٣٧ . والفقيه ، باب ميراث أهل الملل ، رقم ١٢ .

(٣) وسائل ، ج ١٧ ، باب : ٢٣ ، حديث : ٢ .

(٤) م . ن . حديث : ٥ .

لو أسلم الكافر مع وحدة الوارث

أما لو أسلم ذو القرابة الكافر على ميراث وكان الوارث المسلم واحداً - غير الإمام - فالمشهور عند الإمامية أنه لا يرث مطلقاً ، إذ الأصل عدم الإرث بعد عدم صدق القسمة مع فرض الوحدة ، ولأن المال انتقل بالموت إلى ملك الوارث المسلم ، فكيف يشاركة فيه الكافر لو أسلم؟؟ وعموم عدم إرث الكافر للمسلم الشامل للمقام خرج منه ما لو أسلم الكافر قبل القسمة ، فيبقى غيره تحت الحكم بالمنع ، وبعبارة أخرى يقال : مقتضى الأصل وعموم الأدلة عدم إرث الكافر للمسلم إلا في حالة ما لو أسلم قبل القسمة ، ولا يتعقل ذلك إلا في فرض تعدد الوارث ، فلا يرث لو كان واحداً .

قال ابن حمزة : « . . إما أن يكون الوارث واحداً . . فلا يستحق من أسلم » (١) .

وقال الشيخ في النهاية : « فإن خلف ولداً واحداً مسلماً وآخر كافراً ، كان المال للمسلم دون الكافر ، فإن أسلم الكافر لم يكن له من المال شيء لأن المسلم قد استحق المال عند موت الميت ، وإنما يتصور القسمة إذا كانت التركة بين نفسين فصاعداً » (٢) .

(١) الوسيلة ، ص : ٣٩٤ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٦٣ .

وفي الإرشاد: « وإن كان الوارث واحداً فلا شيء له »^(١) ، ومثله ما في التبصرة^(٢) .

وقال المحقق في النافع: « ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وإن أسلم »^(٣) ، ثم علّل الحكم بعدم تعيّل تحقق قسمة في فرض الوحدة فقال: « لأنه لا تتحقق هنا قسمة » ، في الاستيعاب: « ولو أسلم بعد القسمة أو كان الوارث واحداً لم يكن له نصيب »^(٤) ، ومثله ما في السرائر بلا اختلاف^(٥) .

وقال الشهيد في الروضة: « ولو أسلم بعد القسمة أو كان الوارث واحداً فلا مشاركة »^(٦) ، وادعى في الجواهر الإجماع عليه .

تحفظ ابن الجنيد وصاحب الوسائل

وتحفظ ابن الجنيد وصاحب الوسائل على مثل هذا الحكم استناداً إلى ما

(١) إرشاد الأذهان ، ج: ٢ ، ص: ١٢٧ .

(٢) شرح تبصرة المتعلمين ، ج: ٢ ، ص: ٣١١ .

(٣) المهذب البارع ، ج: ٤ ، ص: ٣٢٧ . وكشف الرموز ، ج: ٢ ، ص: ٤٢٠ .

(٤) جواهر الكلام ، ج: ٣٩ ، ص: ١٩ .

(٥) السرائر ، ج: ٣ ، ص: ٣٦٨ .

(٦) الروضة البهية ، ج: ٨ ، ص: ٢٨ .

رواه محمد بن يعقوب الكليني في الصحيح ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية ، وله زوجة ووُلد مسلمون فقال (ع) : إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السدس ، قلت : فإن لم يكن له امرأة ولا وُلد ولا وارث له سهم في كتاب الله ، وله قرابة نصارى ممن له سهم في الكتاب - لو كانوا مسلمين - لمن يكون ميراثه؟؟ قال : إن أسلمت أمه فإن ميراثه لها ، وإن أسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب كان ميراثه له . . الخ»^(١) .

وما رواه أيضاً ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الذمة من قرابته ، فقال (ع) : على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الإسلام ، فمن أسلم منهم فهو وليه ، يدفع القاتل إليه ، فإن شاء قتل وإن شاء عفا»^(٢) .

(١) وسائل الشيعة ، باب : ٦ ، من أبواب القصاص في النفس ، حديث : ١ .

(٢) م . ن ، باب : ٣ من أبواب موانع الإرث ، حديث : ١ .

فاستظهرنا من الخبرين السابقين صحة إرث الكافر لو أسلم مع وحدة الوارث ، بدعوى عدم الفرق بين الإمام - لجهة كونه وارثاً واحداً - وبين غيره من الورثة ، فلو لم يكن إسلام الكافر مقتضياً للإرث مع وحدة الوارث ، لم يكن كذلك في صورة وجود الإمام ، وإذ جاز هنا جاز هناك ، وعدم تعقل القسمة مع وحدة الوارث الواحد لو كان مانعاً من صحة إرثه لو أسلم لمنع هنا أيضاً ، إذ لا تتعقل قسمة لو كان الوارث الإمام كذلك ، وإذ لم يمنع ذلك هنا فلم يمنع هناك؟؟ وربما يستشكل في ما استدلاله بفرائض أن قياس الوارث الواحد على الإمام قياس مع الفارق ، ذلك أن الأخير ليس وارثاً بالمعنى الاصطلاحي للكلمة ، والمصرح به في النصوص أنه وارث من لا وارث له ، بمعنى أنه الجهة التي ينتقل إليها المال عند فقد الوارث ، فيكون له حق التصرف فيه في ما يتصل بمصالح المسلمين ، ولا كذلك المال الموروث ، والوارث على الحقيقة إنما يملك المال بشخصه وعنوانه ، والإمام إنما يتصرف فيه بعنوانه ، فلا يصلح الخبران الآنفا الذكر سنداً للحكم بإرث الكافر لو أسلم وكان الوارث الواحد غير الإمام .

الرأي المختار

نقول : الظاهر من الروایتين السابقتين أنهما ليستا في مقام بيان طبيعة الوارث الواحد أنه الإمام أو غيره ، بل في مقام بيان أن الإسلام بعد الوفاة يقتضي الإرث ويستوجبه ، والخبر الثاني بخصوصه ظاهر في أن الموت وحده

ليس السبب الحاسم في استحقاق الوارث التركة لانتقل إليه بمجردده ، بل بضميمة تحقق فترة يرى العرف كفايتها ليُحرَزَ عدمُ تحقق إسلام الكافر بعد موت مورثه ، وقد عبّر عنها ههنا بلفظ (ما بعد الموت) ، فقيل : (إذا أسلم بعد الوفاة) .

ويعبر عنها في صورة التعدد بما قبل القسمة ، فلا يعود للقسمة بعنوانها خصوصية ليمتنع الإرث مع عدم إمكانها .

إن قيل : بالموت يملك الوارث الواحد المال مباشرة من دون توقف على شيء ، فلا يعود إسلام الكافر حينئذ ذا موضوع ، إذ لا مال يصدق عليه عنوان المورث ليسأل أنه يستحقه أو لا . فإنه يجاب عنه : بأن الموت لو كان المحقق لانتقال التركة من ملك المورث إلى ملك وارثه مباشرة بلا توقف على شيء في صورة الوحدة ، فليكن في صورة التعدد كذلك بلا حاجة في إثبات الانتقال إلى وقوع القسمة أو عدم وقوعها ، فلو أسلم حينئذ الكافر قبل وقوع القسمة مع فرض انتقال التركة بالموت إلى الوارث ، فلا يكون إسلامه ذا موضوع ، إذ لا تركة ليسأل أيضاً أنه يستحق المشاركة فيها أو لا .

ولو سلّم ، فإنه يمكن أن يستوحى من الروايات التي تحدد صحة توريث الكافر لو وقع إسلامه قبل القسمة ، أن القسمة تعيّن المملوك ، وبتعيينه يتحقق الملك الفعلي ، وإن كان حق الورثة قد تعلق بالتركة بوقوع الموت بمجردده متزلزلاً ، وإذا تحققت فعلية الملك فلا يخرج المال عن ملك الورثة إلا بدليل ،

وإذ ليس فليس ، فتكون القسمة حينئذ ملحوظة على نحو الطريقة لا الموضوعية ، لجهة كونها طريقاً لإثبات فعلية الملك في صورة التعدد .

وإذا صح الكلام هذا هنا ، فإنه يجري بعينه في صورة الوحدة ، فيقال بأن الوارث الواحد لا يتحقق فعلية ملكه للتركة إلا بمضي فترة يُحرز فيها عدم إسلام الكافر ، وإن كان الواحد يستحق التركة بالموت بمجرد متزلزلاً .

ويمكن القول على أساسه إنه لا مانع من أن يرث الكافر مع وحدة الوارث إذا أسلم بعد موت المورث بفترة يعتبر العرف أنها كافية لِيُتَحَقَّقَ فيها من إسلامه ، ويكون ملك الوارث الواحد قبلها متزلزلاً ، ولا تتعين فعلية ملكه للتركة إلا بانقضائها ، وسيأتي مزيد توضيح للفكرة هذه عما قريب .

وعليه ، فتحفظ ابن الجنيّد وصاحب الوسائل في محله ، والأوجه الحكم بإرثه مع الوحدة كما حكم بإرثه مع التعدد .

ولقد أشار إلى ما قلناه العاملي في مفتاح الكرامة فقال : « وإن جريت في المسألة على ما يفهمه الناس من أن المراد - من روايات لو أسلم قبل تقسيم التركة - قبل استبداد كل بنصيبه وتصرفه فيه وتوزيعها - أي التركة - عليهم ، من دون ملاحظة لما ذكرنا ، كان القول بالإرث - إرث الكافر لو أسلم بعد الموت مع وحدة الوارث - أقرب » (١) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٧ .

لو أسلم الكافر ، ولم يكن وارث إلا الإمام

اتضح من خلال ما قلناه لتونا ، أن ذا القرابة الكافر لو أسلم على ميراث وكان الوارث واحداً لم يرث على ما ذهب إليه المشهور ، واستظهرنا من الأخبار التي دلت على إرث ذي القرابة لو أسلم على ميراث قبل قسمته وكان الوارث متعدداً ، أقول استظهرنا منها إمكان أن يقال بإرثه مع وحدة الوارث أيضاً ، بدعوى أن عنوان القسمة المأخوذ في الدليل لم يلحظ على نحو الموضوعية ، بل بما هو محصل لفعلية الملك المقتضية لعدم جواز التصرف بالمملوك من دون إذن مالكة ، ذلك أن من الواضح أن تحقق الملك الاعتباري إنما يكون بالموت ، فلا معنى للتفصيل بين حالة ما قبل القسمة مثلاً وحالة ما بعدها بلحاظه ، فيكون الملحوظ في التفصيل فعلية الملك بالذات ، وإذا كان الأمر كذلك هنا فلا يكون للقسمة خصوصية في المقام ، ويمكن أن يعمم المنع إلى كل ما يُحقق فعلية الملك كالحيازة مثلاً عند وحدة الوارث مع عدم تعقل قسمة . فإذا جاز في القسمة أن يرث الكافر لو أسلم قبلها باعتبار أن الملك الفعلي لم يتحقق وأن مجرد الموت أوجب الاستحقاق لافعلية الملك ، جاز في الحيازة أو التصرف أو الاستبداد بالمملوك أو في غيرها أن يرث الكافر لو أسلم قبلها ، باعتبار أن الملك الفعلي لم يتحقق وأن مجرد الموت لم يوجب إلا الاستحقاق دون فعلية الملك . والسؤال هنا بناءً على هذا التصور هو أنه هل ينزل الإمام منزلة الوارث الواحد فلا يرث الكافر لو أسلم على تركة بناءً على

مذهب المشهور؟؟ أو يقال بأن التركة له ، وأنه أولى بها من الإمام ، بناءً على أن التركة تنتقل إليه عند عدم الوارث وهنا الوارث موجود ، وأنه يفرق بين حالة نقل التركة إلى بيت المال فلا يرث باعتبار أنها تصرف كالقسمة وكالحيازة ، وبين حالة عدم نقلها فيرث لأنه بالنقل تتحقق فعلية الملك ولا كذلك قبله؟؟

مذهب الإمامية

ذهب مشهور الإمامية إلى أن الكافر لو أسلم على ميراث ولم يكن وارث إلا الإمام ورث جميع التركة وكان أولى بها من الإمام ، تمسكاً بالأخبار الدالة بظاهرها على أن الكافر لو أسلم منع الإمام وحجبه ، وكان أولى منه بالتركة ، والتي لم يفصل فيها بين حالتي النقل وعدمه . . كصحيحة أبي بصير السابقة وفيها : « . . فإن لم يكن له زوجة ووُكِّدُ مسلمون ولا وارث له سهم في كتاب الله ، وله قرابة نصارى ممن له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين ، لمن يكون ميراثه؟؟ قال : إن أسلمت أمه فإن ميراثه لها ، وإن أسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب كان ميراثه له . . الخ»^(١) . وكصحيحة علي بن إبراهيم ، والتي فيها : «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الذمة من قرابته ، فقال (ع) : على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الإسلام ،

(١) وسائل الشيعة ، باب : ٦ من أبواب القصاص في النفس ، حديث : ١ .

فمن أسلم منهم فهو وليه ، يدفع القاتل إليه ، فإن شاء قتل وإن شاء عفا . . .
الخ» (١) .

وعلى كل حال ، فلقد ذهب إلى كون الكافر أولى من الإمام لو أسلم
الشهيدُ في المسالك ، وحكاه ابن فهد الحلبي عن شيخه ، وفخر المحققين عن
المحقق ، والسبزواري في الكفاية عن المشهور ، وادعى في الجواهر الإجماع
عليه ، وبه صرح كثيرون (٢) .

قال في الشرائع : «أما لو لم يكن له وارث سوى الإمام فأسلم الوارث
فهو أولى في المقام» (٣) .

وقال فخر المحققين : «أما لو لم يكن سوى الإمام ، قيل هو - أي الكافر -
أولى من الإمام ، وهو الأقوى» (٤) .

وفي الكفاية : «أما لو كان الوارث الواحد هو الإمام ، فأسلم الوارث
الكافر ، فهو أولى بالميراث على المشهور ، وهو أقرب» (٥) .

(١) وسائل الشيعة ، الباب : ٣ ، من أبواب منع الإرث ، حديث : ١ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٩ .

(٣) م . ن .

(٤) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ١٧٥ .

(٥) السبزواري ، كفاية الأحكام ، ص : ٢٨٩ .

وذهب الشيخ في المبسوط - وهو صريح ابن حمزة في الوسيلة^(١) ،
والعلامة في الإرشاد - إلى التفصيل بين نقل التركة إلى بيت المال فلا يرث ،
وبين عدم النقل فيرث .

قال في المبسوط : «ومتى أسلم بعد القسمة أو لم يكن له وارث - يعني إلا
الإمام - فنقلت إلى بيت المال ، فلا يستحق من يسلم بعده على حال»^(٢) .

وقال العلامة في الإرشاد : «ولو كان الوارث هو الإمام فهو أولى إن لم
ينقل إلى بيت المال»^(٣) ، وهو ظاهر في أنه لو نقل فلا شيء له ، وهذا القول لا
مستند له في النصوص ، ولعل الشيخ وابن حمزة كليهما ذهبا إلى التفصيل
بناءً على التفريق بين اعتبار الملك وفعلية الملك قياساً للمورد على القسمة ،
فتكون القسمة محققة لفعلية الملك عند التعدد ، والتصرف أو الحيازة عند كون
الوارث واحداً غير الإمام ، والنقل إلى بيت المال عند كون الوارث هو الإمام ،
وهو وجيه لولا أن النص لا تفصيل فيه بين صورة النقل وعدمه . نعم ، إذا ثبت
كون النقل إلى بيت المال تصرفاً محققاً لفعلية الملك كالقسمة عند التعدد أو
الحيازة عند الوحدة ، وثبت أيضاً أن القسمة ملحوظة باعتبار كونها وسيلة
يتحقق بها الاستبداد بالملوك ، وثبت بها فعلية الملك ، وثبت أن لا فرق بين

(١) الوسيلة ، ص : ٣٩٩ .

(٢) المبسوط ، ج : ٤ ، ص : ٧٩ .

(٣) إرشاد الأذهان ، ص : ١٢٧ .

الإمام وغيره إلا لجهة أن الإمام يملك بعنوانه وغيره يملك بشخصه ، كان القول بالتفصيل أظهر .

وعلى كل حال ، فلقد ناقش في الجواهر هذا المذهب قائلاً : « ولعلمهم عشروا على أثر لم يصل إلينا ، أو أنهم جعلوا هذا النقل تصرفاً مانعاً كالقسمة ، لكن فيه منع ظاهر ، لأنه قياس مع الفارق ، ونحن إنما جعلنا القسمة مانعاً للنص ، فلا يتعدى عنها إلى غيرها » (١) .

ونقل في الجواهر (٢) أيضاً عن الشيخ في محكي النهاية وعن ابن البراج في محكي المذهب القول بعدم إرث ذي القرابة الكافر - لو أسلم - هنا مطلقاً ، نقلت التركة إلى بيت المال أم لا ، قياساً للإمام على الوارث الواحد . ونسبه أيضاً إلى الآبي ، والمحقق في النافع ، ويحيى بن سعيد في الجامع ، والعلامة في التبصرة ، مستنداً إلى إطلاق عبارتهم في اختصاص الإمام بالتركة من غير تفريق بين نقلها إلى بيت المال وعدمه ، ولا بين الإمام والوارث الواحد ، ولا بأس هنا بنقل بعض عباراتهم .

قال الآبي في كشف الرموز : « . . أن لا يكون له مشارك إلا الإمام فهل يرث؟؟ . . فلنبين ذلك على قولين ، فمن قال : إن الإمام بمنزلة الوارث في

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٩ .

(٢) م . ن .

جميع الأحوال فلا يرث - يعني الكافر الذي أسلم - وهو اختيار الشيخ في النهاية ، والمتأخر - يعني ابن إدريس - ومن قال إنه - أي الإمام - ليس كالوارث بل له ميراث من لا وارث له بحكم الشرع فيرث»^(١) ، وذكر الرواية التي تدل بظاهرها على ذلك ، وهي صحيحة أبي بصير السابقة ، ثم تابع : « وفي المبسوط : إن أسلم قبل نقل التركة إلى بيت المال يرث ، ولا يرث بعد النقل ، وفيه نظر موجه جهالة منشئه ، والمنع أقرب على التقادير - يعني على تقدير النقل وعلى تقدير عدمه - ، لأن الإمام بالموت استحق الإرث . . »^(٢) ، وهو يعني أنه كالوارث الواحد لجهة أن الكافر لو أسلم لم يشاركه البتة . وأطلق المحقق في النافع ، ولم يفرق في الواحد بين الإمام وغيره ، وظاهره تنزيله منزله . قال ما نصّه : « ولو كان الوارث المسلم واحداً لم يزاحمه الكافر وإن أسلم » ، ثم علّل بنفس ما علّل به المشهور عدم إرث الكافر عند وحدة الوارث - غير الإمام - فقال : « لأنه لا يتحقق هنا قسمة »^(٣) .

وافترض في الجواهر أن قولاً كهذا اجتهد في مقابل النص^(٤) .

وهو يقصد ما دل على أن الكافر لو أسلم منع الإمام مطلقاً وحجبه .

(١) كشف الرموز ، ج ٢ ، ص : ٤١٩ .

(٢) م . ن .

(٣) المهذب البارع ، ج ٤ ، ص : ٣٢٧ .

(٤) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص : ٢١ .

ولقد اشتبه صاحب الجواهر في نسبة هذا القول إلى الشيخ اتكالا على ظاهر محكي النهاية ، وكذا إلى ابن البراج اتكالا على ظاهر محكي المذهب ، ذلك أن أياً منهما لم يذكر ذلك أو يصرح به ، ولعله استنبطه من عبارتين في النهاية والمذهب إليك نصهما ، قال ابن البراج : «فإن مات رجل وخلف زوجة مسلمة ولم يخلف غيرها من المسلمين ، وترك ورثاً كفاراً ، كان ربع المال للزوجة ، والباقي لإمام المسلمين ، فإن أسلموا قبل قسمة الميراث ، رد عليهم الفاضل عن سهم الزوجة ، وإن أسلموا بعد ذلك لم يكن لهم شيء»^(١) .

وقال الشيخ في النهاية : «وإن خلف الرجل امرأة مسلمة ، ولم يخلف وارثاً غيرها مسلماً ، وخلف ورثاً كفاراً ، كان ربع ما تركه لزوجته ، والباقي لإمام المسلمين ، وسقط هؤلاء كلهم ، فإن أسلموا بعد ذلك قبل قسمة المال ، رد عليهم ما يفضل عن سهم الزوجة ، وإن كان إسلامهم بعد ذلك لم يكن لهم شيء على حال»^(٢) .

وهما أجنبيتان عن المقام كما ترى ، إذ المفروض فيهما إسلام الكافر مع وجود وارث غير الإمام هو الزوجة ، وكلامنا في إسلامه مع عدم وجود وارث غيره ، إلا أن يقال بأن وجود الزوجة وعدمه ليس بفارق لأنها لا تحجب الإمام عن الإرث ، ولذلك فقد تكون النسبة بلحاظ مانعية الكافر إذا أسلم للإمام عن

(١) المذهب ، ص : ١٥٧-١٥٨ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٦٤ .

الإرث في الباقي عن ربع الزوجة .

والواضح أن الشيخ وابن البراج أدرجا المسألة في صورة تعدد الوارث ، فنزلا الإمام منزلة الوارث حقيقة ، فحكموا بإرث الكافر لو أسلم قبل تقسيم التركة بين الزوجة والإمام وعدم إرثه بعد قسمتها ، وسيأتي تفصيل الكلام فيه .

وعلى كل حال ، فلقد لخص الشهيد في الروضة الآراء الثلاثة السابقة ، وأوجز أدلتها ، وأشار إلى ما اختاره منها من طرف خفي فقال : « ولو كان الوارث الإمام حيث يكون المورث مسلماً ، ففي تنزيله منزلة الوارث الواحد ، أو اعتبار نقل التركة إلى بيت المال ، أو توريث المسلم مطلقاً أقوال ، ووجه الأول واضح دون الثاني ، والأخير مروي »^(١) .

وكيف كان ، فالأظهر كون الإمام كالوارث الواحد . وكونه وارث من لا وارث له - كما جاء في النصوص - لا يخلّ بصدق عنوان الوارث عليه حقيقة ، إذ المراد منها تحديد التدرج في مراتب الإرث ، وتأكيده تقدم الإرث بالنسب والسبب على الإرث بولاء الإمامة .

ولقد استظهرنا في ما مضى عدم الفرق بين تعدد الوارث ووحده لجهة أن ذا القرابة الكافر لو أسلم على ميراث قبل استبداد الورثة به وتصرفهم فيه

(١) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٨ - ٢٩ .

وحيازتهم له أو قسمته فيما بينهم ، شارك فيه ، بغض النظر عن طبيعة ما يتحقق به التصرف أو الحيازة أو الاستبداد ، وإن أسلم على ميراث بعد ذلك كله لم يرث . والنقلُ إلى بيت المال تصرف موجب لتحقيق فعلية الملك مثله مثل القسمة ، فلا يعود إسلام الكافر معه ذا موضوع ، وخروج المال عن ملك الإمام بعد تحقق فعلية ملكه - بعنوانه - يحتاج إلى دليل ، أما قبل النقل فلا فعلية للملك ، كما هو الحال في ما قبل القسمة مع التعدد ، أو الحيازة والتصرف مع الوحدة ، فلا مانع من إرثه حينئذ .

وعليه ، فالقول بالتفصيل بين نقل التركة إلى بيت المال فلا يرث ، وعدم نقلها فيرث تنزيلاً للإمام منزلة الوارث الواحد والنقل منزلة القسمة أو التصرف أو الحيازة ، وجيهٌ ، خصوصاً مع ملاحظة ما دلَّ من الأخبار على أنه لا بد أن يعرض الإمام الإسلام على ذي القرابة الكافر إن لم يكن للميت وارث غيره .

لو أسلم الكافر حين تقسيم التركة وكان الورثة متعددين

ويتفرع على ما مرَّ قضية ما لو أسلم الكافر حين تقسيم التركة ، فهل يشارك الورثة في جميع التركة ، أو في بعضها ، أو لا يرث مطلقاً؟؟ وجوه ، بل أقوال .

والمشهور القول بعدم الإرث ، عملاً بالأصل ، وبعموم عدم إرث الكافر

للمسلم السالمين عن معارضة النص الدال على أن الكافر لو أسلم على ميراث قبل قسمته ورث ، وأنه لو أسلم على ميراث بعد قسمته لم يرث .

وتوضيح ذلك ، أن الخبر الدال على أن الكافر لو أسلم قبل قسمة التركة ورث وأنه لو أسلم بعد القسمة لم يرث ، مؤلف من جملتين شرطيتين ، تدل الأولى منهما بمفهومها على أن الكافر لو أسلم حين القسمة لم يرث ، وتدل الثانية بمفهومها كذلك على أنه لو أسلم حينها ورث ، فيتعارض المفهومان ، والحكم هنا التساقط لاستحالة الجمع بينهما ، ولأن الأخذ بأحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح .

والمصير في هذه الحالة إلى الأصل المقتضي عدم الاستحقاق ، وإلى عموم ما دلَّ على أن الكافر لا يرث المسلم الشامل لما نحن فيه .

قال في الجواهر : « وكذا لا يرث لو اقترن إسلامه بها - أي القسمة - عملاً بالأصل وعموم عدم إرث الكافر للمسلم السالمين عن معارضة النص ، لتعارض مفهوميه في صورة الاقتران . والرجوعُ إلى عمومات المواريث بعد تخصيصها بما دلَّ على عدم إرث الكافر المسلم الشامل للفرض لا وجه له ، فلا إرث له لو كان إسلامه بعد القسمة أو مقارناً» (١) .

وقال العاملي : « وهناك شق ثالث ، وهو ما إذا قارن إسلامه القسمة

ووقعاً في زمان واحد . . فيحتمل أن لا يرث له ، لقيام الدليل من نص وإجماع على منع من لم يكن مسلماً عند الموت وعلى حجه بالمسلم ، خرج الكافر الذي أسلم قبل القسمة لمكان الدليل وبقي ما عداه على أصل المنع ، ويحتمل أن يقال إنه يرث استناداً إلى الأصل الأصيل ، وهو إطلاق ما دل على الإرث . . ولا يمكن أن يستدل على إرثه بمفهوم قوله : وإن أسلم بعدما قسم فلا ميراث له ، لأنه وإن تناوله هذا المفهوم ، فقد تناوله مفهوم قوله فيهما . . من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له ، فإنه يدل بمفهومه على منع المقارن ، فتعين أنه - أي الإمام (ع) - أراد بمفهوم كل جملة منطوق الأخرى ، ولم يلحظ المقارن لندرته ، على أن الشرط إذا وقع مؤكداً لمفهوم شرط آخر سابق عليه ، لم يُرد منه إلا منطوقه ، كما تقول أعطه إن كان صالحاً وإن لم يكن صالحاً فلا تعطه ، فالمقارن لندرته لم يُتعرض لحكمه في الأخبار ، ولا في كلام الأصحاب ، فيجب رده إلى الأصل فيه ، فإن كان الأصل فيه المنع منع كما هو ظاهر ، وإلا فلا ، فليتأمل» (١) .

وإلى مثل ما سبق ذهب السيد الخوئي صريحاً فقال : « وكذا - لا يرث - لو أسلم مقارناً للقسمة » (٢) .

ولعله ذهب إلى ذلك للأصل ، ولعموم منع توريث الكافر من المسلم ،

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٥ .

(٢) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٧٨٤ .

بعد تعارض مفهومي الشرطيتين في النص الذي أسلفنا ذكره .

وعلى أي حال ، فالفرع هذا لم يتعرض له كثير من الأعلام قدامى ومحدثين ، ولقد استشكل السيد الخوئي (قدس) في ما قاله صاحب الجواهر حول كيفية استفادة عدم الإرث وإن وافقه في النتيجة .

قال مبيناً وجهة نظره على ما في تقارير بعض تلامذته : «ولو أسلم حال القسمة ، ذكر صاحب الجواهر أن الرواية الدالة على أن من أسلم قبل القسمة يرث ، ومن أسلم بعد القسمة لا يرث ، فيها مفهومان متعارضان ، وبعد تساقطهما يرجع إلى عموم مانعية الكفر ، ويحكم بعدم إرث هذا المسلم حال القسمة ، وهذا بحسب الدليل لا يتم ، إذ إن الشرطية الثانية لا مفهوم لها ، فإن الشرطية الأولى : من أسلم قبل القسمة يرث ، مفهومها أنه إذا لم يسلم قبل القسمة فلا ميراث له ، وأما الشرطية الثانية ، أعني جملة : من أسلم بعد القسمة لا يرث فلا مفهوم لها ، لأن الإسلام بعد القسمة لا يقتضي الإرث أصلاً ، لأنه مانع ، فلا معنى لأن يقال : من لم يسلم بعد القسمة ورث ، فالشرطية الثانية بيان - في الحقيقة - لمفهوم الأولى ، لأن مفهومها معارض لمفهومها» (١) .

توضيحه : أن جملة : من أسلم قبل القسمة ورث ، تدل بمفهومها على

أن من لم يسلم قبل القسمة لا يرث . وهذا المفهوم شامل لحالتي الإرث بعد القسمة ، والإرث حالها .

والجملة الثانية وهي : من أسلم بعد القسمة لا يرث ، بيان لمفهوم الأولى ، وإذا كانت كذلك ، فلا يكون لها مفهوم ، باعتبار أن الجملة الشرطية المسوقة لبيان مفهوم شرطية أخرى لا يكون المراد منها إلا منطوقها ، وعليه ، فلا يعارض مفهوم الأولى شيء هنا البته . . فيتمسك به لنفي توريث الكافر لو أسلم بعد القسمة أو حينها .

ويستدرك السيد الخوئي على نفسه إشكالاً مفاده : أن بعض الروايات تدل على أن الكافر إذا أسلم وقد قسم المال لم يرث ، وإن لم يكن قسم ورث ، كما في رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) والتي فيها : « في الرجل يسلم على الميراث؟ قال : إن كان قسم فلا حق له ، وإن كان لم يقسم فله الميراث . . . الخ » . والقسمة وعدمها مفهومان متعارضان لا واسطة بينهما ، وعدم القسمة شامل لحالة القسمة نفسها ، إذ يصدق على المال حال قسمته أنه لم يقسم بعد ، فتقتضي الروايات هذه توريث الكافر لو أسلم حال القسمة لشمول عدم القسمة لما قبل القسمة وحالها .

وأجاب عنه : بأن الروايات هذه مقيدة بما دلَّ على الإرث قبل القسمة ، فيكون المراد بعدم القسمة فيها حينئذ بمقتضى التخصيص حالة ما قبل القسمة فقط ، باعتبار أن منطوقها التوريث لمن أسلم قبل القسمة ، فتدل حينئذ على

عدم إرث الكافر لو أسلم حال القسمة .

والحق : أن الكلام هذا ليس وجيهاً ، ذلك أن التقييد المذكور محل تأمل وليس مسلماً ، باعتبار أن التقييد يقتضي المنافاة بين مدلول المقيد والمقيّد ، ولا منافاة في المقام ، إذ جملة : (وإن لم يقسم) الواردة في بعض الروايات شاملة لحالة ما إذا أسلم حين القسمة وحالة ما إذا أسلم قبلها ، ويكون المراد بجملة : (إذا أسلم بعد القسمة) الواردة في روايات أخرى ، إذا أسلم بعد تمامية القسمة والانتهاؤ منها ، لا بعد ابتدائها لتكون شاملة لحالة القسمة نفسها ، فيكون الإسلام حال القسمة داخلاً في مدلول الجملة الأولى ، أي مدلول (من أسلم قبل القسمة ورث) بقرينة فقرة (وإن لم يقسم) الدالة بعمومها على إرادة القسمة نفسها ، ويكون المراد على هذا بما قبل القسمة قبل أن تتم ، فيكون مدلول جملة (ما لم يقسم) وجملة (ما قبل القسمة) واحداً .

إن قيل : إن الظاهر من قوله : قبل القسمة ، قبل ابتدائها لا قبل انتهائها .

قلنا : إن جملة (وإن لم يقسم) بلفظها - مع فرض عدم المنافاة التي بيناها - قرينة على أن المراد مما قبل القسمة ما قبل الانتهاء لا الابتداء .

فما ذكره السيد الخوئي من التنافي بين الجملتين بالإطلاق والتقييد ليس في محله ، وعليه ، فيمكن بناءً على هذا الفهم استفادة أن الكافر لو أسلم حال القسمة ورث ، ولا مانع من إرثه في المقام ، كما هو الشأن في حالة ما قبل

القسمة سواء بسواء .

لو أسلم الكافر وقد قسّم بعض التركة دون بعض

ولو أسلم الكافر وقد قسّم بعض التركة دون بعض ، فهل يرث من جميع التركة ، أو لا يرث مطلقاً ، أو يقال بالتفصيل بين ما قسّم منها وما لم يقسم فيرث من الثاني دون الأول ، أوجهٌ بل أقوال .

ومستند الأول أن الميراث هو المجموع ولم يقسّم ، واحتمله العلامة في التحرير^(١) ، والقواعد^(٢) ، واختاره في الإرشاد^(٣) .

قال في القواعد : « لو أسلم بعد قسمة البعض احتمل الشركة والاختصاص في الجميع ، وفي الباقي ، والمنع على بعد »^(٤) .

ومستند الثالث أن ما لم يقسم يصدق عليه أنه ميراث أسلم عليه الكافر قبل قسمته ، فيستحقه كما لو انحصر الإرث فيه ، وصدقُ القسمة في الجملة على المجموع صحيحٌ ، إلا أنه لا ينافي عدم صدقها في البعض بخصوصه ،

(١) التحرير ، طبعة حجرية ، ج : ٢ ، ص : ١٧١ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٣ .

(٣) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٧ .

(٤) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٣١ .

وهو الذي لم تقع عليه قسمة البتة^(١) .

واختار هذا القول ابن حمزة في الوسيلة قال : « . . استحق حقه مما لم يقتسما »^(٢) ، وكذا الفخر في الإيضاح^(٣) ، والشهيد في الروضة^(٤) والمسالك^(٥) .

قال في الروضة : « ولو كان الإسلام بعد قسمة البعض ، ففي مشاركته [الكافر لو أسلم] في الجميع ، أو في الباقي ، أو المنع منهما ، أوجه ، أووسطها الوسيط »^(٦) .

أما الوجه الثالث فيظهر أن لا قائل به ، قال في مفتاح الكرامة : « وأما الثالث [المنع مطلقاً] فلم يذهب إليه أحد في ما أجد »^(٧) .

ولقد رماه العلامة في القواعد بالبعد^(٨) ، ولم يذكره في التحرير^(٩)

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٣ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩٥ .

(٣) فخر المحققين ، إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ١٧٥ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٨ - ٢٩ .

(٥) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣١١ .

(٦) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٩ .

(٧) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢٨ .

(٨) د . ن .

(٩) تحرير ، ج : ٢ ، ص : ١١١ .

مطلقاً ، واقتصر على الاحتمالين الأولين ، وعدم الالتفاف إليه علامة توهينه وإشارة إلى اختيار ضعفه ، ورماء فخر المحققين في الإيضاح^(١) بالضعف صريحاً .

ولقد قوّى في الجواهر التفصيل ، قال : «إلا أن الأقوى خلافه [أي خلاف القول بالتوريث من جميع التركة]»^(٢) ، لأن الأصل عدم إرث الكافر من المسلم خرج منه ما لو أسلم قبل القسمة ، ولأن الميراث جنس يصدق على الكل ، والبعض المقسوم ميراث أسلم الكافر عليه بعد قسمته ، فلا يرث منه بمقتضى النص .

اختيار السيد الخوئي (قده)

وهو اختيار السيد الخوئي في ما يظهر منه ، قال : «لو أسلم بعد قسمة بعض التركة ففيه أقوال ، قيل : يرث من الجميع ، وقيل : لا يرث من الجميع [أي لا يرث شيئاً] وقيل بالتفصيل وإنه يرث مما لم يقسم ولا يرث مما قسم . وهو الأقرب»^(٣) ، لأن الظاهر من الدليل ، أن الموضوع مأخوذ على نحو القضية الحقيقية ، فكل مورد وقع التسليم فيه أو القسمة واستبد به من

(١) إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ١٧٥ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٣ .

(٣) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١ ، ص : ٧٨٥ .

يستحقه ، صدق فيه أنه تركه قد تمَّ تقسيمها ، ويحرم الكافر في مورده لعدم الموضوع ولانتقاء الاستحقاق ، وكل مورد لم يتحقق فيه قسمة لم يتحقق فيه منع ، ويصدق فيه أن الكافر أسلم عليه قبل قسمته فيستحقه ، وهو وجيه .

وبعبارة أخرى نقول ، إن التركة أجزاء يصدق على كل جزء منها بعينه أنه قُسم أو لم يقسم ، والجزء تركة حقيقة ، فإن أسلم الكافر وقد قسم جزء منها بعينه ، صدق في حق الكافر أنه أسلم على ميراث بعد قسمته فلا يستحقه ، أما البعض الآخر فيصدق فيه أنه أسلم عليه ولم يقسم ، فيحوزه إن كان أولى ، ويشارك فيه إن انفرد .

الرأي المختار

وعليه ، فالقول بالتفصيل بين ما تمَّ تقسيمه من التركة فيحكم بعدم إرث الكافر له لأنه ميراث أسلم عليه بعد قسمته فلا يستحقه للنص ، وبين ما لم يقسم فيحكم بإرثه له لأنه ميراث أسلم عليه قبل قسمته ، لا بأس به ، وهو المختار .

لو أسلم الكافر مع وجود الإمام وزوج الميت :

ولو أسلم الكافر على ميراث ولم يكن للميت ورثة سوى زوجة مسلمة إن كان الميت زوجاً ، أو زوج مسلم إن كان الميت زوجة ، فهل يشارك الكافر الوارث مطلقاً فيرث ما فضل عن نصيب

الزوجية ، أو أنه لا يرث مع أي واحد منهما البتة ، أو يرث الفاضل عن نصيب الزوجة فحسب ولا يرث مع الزوج شيئاً؟ وجوه .

ذهب الشيخ في النهاية وابن البراج في المهذب إلى أنه لو أسلم ولم يكن للميت إلا زوج مسلم أو زوجة رد عليه - الكافر - الفاضل من سهم الزوجية مطلقاً .

قال في المهذب : «وإذا ماتت امرأة وتركت زوجها ، وهو مسلم ، وولداً أو والداً أو ذوي أرحام كفاراً ، كان المال كله للزوج ، ولم يكن للولد ولا للوالدين ولا لذوي أرحامه [يعني الكفار] شيء ، فإن أسلموا رد عليهم الفاضل عن سهم الزوج ، فإن مات رجل وخلف زوجة مسلمة ولم يخلف غيرها من المسلمين وترك وراثاً كفاراً كان ربع المال للزوجة [وهو فرضها هنا] والباقي لإمام المسلمين [بناءً على عدم الرد عليها مطلقاً] فإن أسلموا قبل قسمة الميراث رد عليهم الفاضل عن سهم الزوجة ، وإن أسلموا بعد ذلك لم يكن لهم شيء» (١) .

وقال الشيخ في النهاية : «وإن خلف الرجل امرأة مسلمة وخلف وراثاً كفاراً . . فإن أسلموا بعد ذلك قبل قسمة المال رد عليهم ما يفضل عن سهم الزوجة» (٢) .

(١) المهذب ، ص : ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) النهاية ، ص : ٦٦٤ .

واستشكل في الجواهر في خصوص الحكم بالمشاركة عند كون الوارث زوجاً ، معللاً بعدم إمكان القسمة في هذه الصورة ، فلا يصدق عندها على الكافر أنه أسلم على ميراث قبل قسمته ، فالزوج حيثئذ كالوارث الواحد ، إذ إنه يرث نصيبه بالفرض وما تبقى من التركة بالرد ، فيتحقق إرثه لجميع التركة بموت المورث ، ثم علّل بنفس ما علل به عدم إرث الكافر عند وحدة الوارث المسلم فقال : « وقد بان في ما مضى أن الكافر لو أسلم ولم يكن للميت إلا وارث واحد لم يشاركه لعدم تعقل قسمة في المقام » (١) .

واستقرب في الشرائع هذا القول واعتبره وجهاً (٢) .

واختاره الآبي في كشف الرموز فقال ما نصه : « الزوج المسلم أحق بميراث زوجته من قرابتها الكفار ، له النصف بالزوجية والباقي بالرد ، وللزوجة المسلمة الربع مع الورثة الكفار والباقي للإمام » (٣) ، وكذا فعل الشهيد في الروضة فقال : « ولو كان الوارث أحد الزوجين فالأقوى أن الزوج كالوارث الواحد ، والزوجة كالمعدد ، لمشاركة الإمام لها دون الزوج ، وإن كان الإمام غائباً » (٤) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢١ .

(٢) م . ن .

(٣) كشف الرموز ، ج : ٢ ، ص : ٤٢٠ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٩ .

ولقد نسب صاحب الجواهر هذا القول إلى اختيار المعظم ، مستظهراً ذلك من تنصيبهم على التفصيل في مسألة الرد بين الزوج والزوجة ، فيتصور حينئذ المشاركة في خصوص الزوجة لإمكان القسمة بينها وبين الإمام عند القول بعدم الرد عليها في ما زاد عن فرضها ، فإذا أسلم الكافر قبل قسمة التركة بينها وبين الإمام ، اندرج تحت ما دل من النصوص على أن من أسلم على ميراث قبل قسمته شارك فيه ، وليس كذلك الزوج ، بل يرد عليه ما زاد عن نصيبه ، فلا يتقدّر في خصوصه قسمة ، فيكون كالوارث الواحد لا فرق فيه بين من يرث المال جميعه بالقرابة ، أو بالفرض والرد ، إذ الكل يملكه بالإرث حين الموت (١) .

ولم يرجّح العلامة في القواعد ولا في الإرشاد قولاً من الأقوال ، قال في القواعد : «ولو كان الواحد زوجاً أو زوجة فأسلم ، فإن قلنا بالرد عليها لم يرث [الكافر لو أسلم] ، وإن منعناه [أي الرد] ورث ما فضل عن فرضهما» (٢) .

واعتبر العامل أن العلامة لم يرجح قولاً أصلاً في مسائل الزوجة ، فلا يستغرب ذلك منه هنا .

وكيف كان ، فالقول بالتفريق بين الزوج والزوجة لازم كل من يقول -

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣ ، ص : ٢١ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٢١ .

مع اختيار الرد على الزوج دون الزوجة - بأن الإسلام لا أثر له مع وحدة الوارث ، ولأجل ذلك اعتبر ابن إدريس أن ذهاب الشيخ إلى توريثه مع الزوج لا يستقيم على مذهبه والأصل الذي قرره في خصوص عدم إرث الكافر لو أسلم عند وحدة الوارث ، وأضاف : « وإجماعنا أيضاً مستقر عليه ، وهو أنه إذا كان الوارث المسلم واحداً استحق بنفس الموت الميراث ، ولا يُردُّ على من أسلم بعد الموت من الميراث شيء على حال ، لأن هيهنا لا تتقدر قسمة ، والزوج عندنا في هذه الحال وارث جميع المال ، النصف بالتسمية والنصف الآخر يُردُّ عليه بإجماع أصحابنا . . بل كان هذا يستقيم لشيخنا أبي جعفر [الطوسي] لو كان المخلف زوجة ، لأن هيهنا تتقدر القسمة بينها وبين الإمام ، لأنها غير وارثة بنفس الموت جميع المال ، بل لها الربع فحسب والباقي لإمام المسلمين» (١) .

وكذا فعل العاملي في مفتاح الكرامة حين قال : « أما منع مشاركته للزوج فهو خيرة السرائر ، والنافع ، وكشف الرموز ، والمختلف ، والإيضاح والنكت . . وربما لاح من المراسم ، والحجة عليه واضحة لمكان عدم القسمة لاتحاد الوارث ، فلا يجدي تجديد الإسلام ، وذهب الشيخ في من تجديد إسلامه إلى أنه يأخذ ما فضل عن نصيب الزوج ، مع تصريحهم بأن الإسلام لا يفيد مع الاتحاد ، والزوج يُردُّ عليه عندهم إجماعاً ، فيكون واحداً ، والمخالف في الرد

عليه في غاية الشذوذ والندرة^(١) .

ويظهر من عبارته اختياره عدم مشاركة من أسلم لو كان الوارث الزوج ، وحجته عدم تعقل قسمة فيجري فيه حكم من أسلم مع وحدة الوارث ، وحاول المحقق في نكت النهاية أن يعتذر للشيخ بافتراض تعليق إرث الزوج للكل على انتفاء من يصلح أن يكون وارثاً (ولو تقديراً) ، فإن لم يوجد وارث من هذا القبيل دُفع المال إلى الزوج ، لأن ما فضل عن نصيبه لا وارث له ، فهو - أي الزوج - أولى به بملاك آخر غير الإرث ، فيكون كالإمام من هذه الجهة ، حيث إن الظاهر أنه ليس وارثاً حقيقة ، فيفترق الزوج عن البنت لجهة أن البنت ترث الباقي بالقرابة ، وهي سبب للإرث ، بخلاف الزوج ، فإن سبب إرثه الزوجية ، وهي توجب النصف فقط .

وعليه ، فلا يستحق الزوج ما زاد عن فرضه إلا إذا عُرِضَ الإسلام على الكافر فأبى ، فهو كالإمام في أنه إن أسلم أحد القرابة على الميراث لم يرث لاشتراكهما في أن استحقاقهما - الإمام للكل والزوج لما زاد عن فرضه - ليس بالأصالة بل لعدم الوارث ، ولقد وهَّنه صاحب الجواهر فقال : «وما يذكر هنا في بعض الكتب مدركاً للشيخ من الوجوه الاعتبارية ، لا ينبغي أن يصغى إليه بعد أن كان مذهبه [الشيخ] الرد على الزوج»^(٢) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٣٠ .

(٢) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٢٢ .

وناقشه الشهيد في نكت الإرشاد أيضاً لجهة أنه لو تم لجري في كل من يُردُّ عليه كالبنات ، وزاد في مفتاح الكرامة «بأنه لو تم لجري في كل مانع يمكن زواله كالرق ، وللزم إيقاف المال إلى موت الكافر أو إسلامه ، إذ لا دليل على الاكتفاء بالإبقاء لو عرض عليه [الكافر] مرة واحدة ، مع أنه قد يتعذر العرض لغيبة أو جنون . .» (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن النزاع هذا بتمامه مبني على القول بعدم إرث الكافر لو أسلم مع وحدة الوارث ، وعلى أساسه - كما يظهر مما استعرضناه من أقوال - تمت مناقشة الشيخ والآبي في ما ذهبوا إليه من القول بتوريثه ، ونحن استشكلنا في ما مضى في الفرق بين الواحد والمتعدد في مسألة إرث الكافر الذي يسلم ، واستظهرنا أن الكافر لو أسلم على ميراث شارك فيه أو انفرد ، سواء كان الوارث المسلم واحداً أو متعدداً ، وعليه ، فالأظهر أنه لو أسلم الكافر وكان الوارث الواحد زوجاً شاركه في التركة ، بلفرق بينه وبين الزوجة في ذلك .

نعم ، يشكل القول بما مرّ مع الذهاب إلى أن الكافر لو أسلم على ميراث مع وحدة الوارث فلا شيء له ، كما هو مذهب الشيخ وابن البراج .

المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب

يرث المسلم المسلم وإن اختلفا في المذهب وتفرقا في المعتقد والرأي ،

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٣٠ .

لعموم ما دلّ على التوارث بلحمة النسب من الكتاب والسنة ، أما الكتاب فكقوله تعالى : ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب ﴾ [النساء : ٧] . وكقوله تعالى أيضاً : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ [النساء : ١١] . . . وكقوله : ﴿ ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ﴾ [النساء : ٣٣] وغيرها من الآيات المشرّعة للإرث بنحو مطلق ، الدالة بعمومها على ثبوته بمطلق النسب . أما السنة فمنها :

● ما رواه زرارة قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : « لكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ، إنما عنى بذلك أولي الأرحام في الموارث ، ولم يقصد أولياء النعمة ، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم الذي يجزّئ إليها » (١) . .

● وما رواه يزيد الكناسي عن أبي جعفر (ع) قال : « ابنك أولى بك من ابن ابنك وابن ابنك أولى من أخيك . » (٢) .

هذا مضافاً إلى ما دلّ من الأخبار صراحة أو نصاً على ابتناء التوارث على الإسلام دون الإيمان ، مع تأكيدها على أن الإسلام هو ما عليه جماعة الناس من الإقرار بالتوحيد والنبوة .

(١) وسائل الشيعة ، باب ١٠ من أبواب موج : موجبات الإرث ، حديث : ١ .

(٢) م . ن .

● من ذلك مثلاً رواية علي بن إبراهيم ، عن العباس بن معروف ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عثمان ، عن عبد الرحيم القصير ، عن أبي عبد الله (ع) ، في حديث أنه كتب إليه عبد الملك بن أعين فأجابه : سألت رحمك الله عن الإيمان ، والإيمان هو الإقرار . . إلى أن قال : والإسلام قبل الإيمان ، وهو يشارك الإيمان ، فإذا أتى العبد بكبيرة من كبائر المعاصي أو بصغيرة من صغائر المعاصي التي نهى الله عنها ، كان خارجاً من الإيمان ساقطاً عنه اسم الإيمان وثابتاً عليه اسم الإسلام ، ولا يخرج به إلى الكفر إلا الجحود والاستحلال : أن يقول للحلال هذا حرام وللحرام هذا حلال ، ودان بذلك ، فعندها يكون خارجاً من الإسلام والإيمان وداخلاً في الكفر» (١) .

● ومنها ما رواه أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر (ع) قال : سألته عن الإيمان فقال (ع) : الإيمان ما كان في القلب ، والإسلام ما كان عليه التناكح والمواريث وحقن الدماء» (٢) .

● ومنها ما رواه سماعة قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : أخبرني عن الإسلام والإيمان أيهما مختلفان؟ فقال (ع) : إن الإيمان يشارك الإسلام ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٨ ، باب : ٩ ، رواية : ٥ .

(٢) م . ن . ج : ١٤ ، باب : جواز مناكحة المستضعفين ، رواية : ١٣ .

والإسلام لا يشارك الإيمان ، فقلت : فصفهما لي ، فقال (ع) : الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله ، والتصديق برسول الله (ص) ، به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث ، وعلى ظاهره جماعة الناس ، والإيمان الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام» (١) .

وظاهر هذا الخبر كما هو واضح ، أن الإسلام هو ما جرى عليه جماعة الناس من الشهادة لله بالوحدانية والإقرار بالنبوة والعمل بظاهر الشرع ، وأن الإيمان هو ما وقر في القلب واستيقنته النفس من صفة الإسلام ، أما إطلاق لفظ المؤمن في لسان الأئمة على الشيعي ، فهو اصطلاح خاص لا يحمل عليه إلا بقرينة ، وعند إطلاقه فالمراد منه - كما هو الحال في الموارد التي ذكر فيها في القرآن - هو ما أشرنا إليه لتوّنّا من معنى استيقان النفس والاستقرار في القلب .

● ومنها أيضاً ما رواه الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : إن الإيمان يشارك الإسلام ولا يشاركه الإسلام ، إن الإيمان ما وقر في القلوب ، والإسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقن الدماء . . الخ» (٢) .

يعضد ذلك أيضاً ما ذكرناه في ما مضى من الأخبار الدالة على أن من أسلم على ميراث قبل قسمته شارك فيه أو انفرد ، وعلى أن أساس الاستحقاق في قضية الإرث الإسلام دون الإيمان .

(١) أصول الكافي ، ج ٢ ، باب أن الإيمان يشرك الإسلام ، ص ٢٥ ، حديث ١ .

(٢) م . ن . ، حديث ٣ .

ولقد أضاف في الجواهر في مقام الاستدلال على هذا المدعى : « شهادة تتبع أحوال السلف في توريث المسلمين بعضهم من بعض في جميع الأعصار ، مع الفتوى الظاهرة والشهرة المعلومة . . . »^(١) .

وإطلاق التوارث بين المسلمين صريح كثيرين .

قال يحيى بن سعد : « والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في الآراء »^(٢) .

وقال العلامة في التبصرة : « والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في الآراء »^(٣) ، وفي الروضة : « وكذا يرث المبتدع من المسلمين لأهل الحق ، ومثله ، فيرثونه على الأشهر »^(٤) .

وفي جامع المدارك : « وأما توارث المسلمين مع اختلاف الآراء فلعوم ما دلّ على التوريث بالنسب والسبب من الكتاب والسنة ، وما دلّ من الأخبار على ابتناء الموارث على الإسلام دون الإيمان »^(٥) .

ونقل في الجواهر عن المفيد في إحدى نسختي المقتعة أنه قال : « وإن

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣١ .

(٢) الجامع للشرائع ، ص : ٥٠٢ .

(٣) شرح التبصرة ، ج : ٢ ، ص : ٣١١ .

(٤) الروضة البهية ، ج : ٨ ، ص : ٢٧ .

(٥) جامع المدارك ، ج : ٥ ، ص : ٢٨٩ .

اختلاف المسلمين في الأهواء والآراء لا يمنع توارثهم» (١) .

لكنه نصّ في نسخة أخرى منها على أن أهل البدع من المعتزلة والمرجئة والخوارج والحشوية لا يرثون المؤمنين ، كما لا يرث الكفار المسلمين (٢) .

وجعل الحلبي من جملة الكفار الممنوعين من الإرث المجبرة والمشبّهة وجاحدي الإمامة .

ولعلّ مستندهم في ذلك ما دلّ من الروايات على كفر المخالفين ، ولا بأس هنا بنقل جملة منها لتبين دلالتها .

● روى الصدوق في عيون الأخبار ، عن محمد بن موسى المتوكل ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الصقر بن دلف ، عن ياسر الخادم قال : «سمعت أبا الحسن الرضا (ع) يقول : من شبّه الله بخلقه فهو مشرك ، ومن نسب إليه ما نهى عنه فهو كافر» (٣) .

● وروى أيضاً ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن المفضل بن عمر قال : «دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر (ع) وعليّ ابنه في حجره وهو

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣١ .

(٢) م . ن .

(٣) وسائل الشيعة ، ج : ١٨ ، باب : ١ ، ص : ٥٥٧ ، جملة مما ثبت به الكفر والارتداد ، حديث ١ .

یقبلہ . . ویضعه علی عاتقه ویضمه إلیه ویقول : بأبی أنت ما أطیب ریحک وأطهر خلقک وأیین فضلك - إلی أن قال - قلت : هو صاحب هذا الأمر من بعدک؟؟ قال : نعم ، من أطاعه رشد ومن عصاه کفر»^(١) .

● وروی أيضاً فی الخصال ، عن أبیه ، عن سعد بن عبد الله ، عن علي بن إسماعیل الأشعري ، عن محمد بن سنان ، عن أبي مالک الجهني قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : « ثلاثة لا یكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إلیهم ولا یزکیهم ولهم عذاب إلیم : من ادعی إماماً لیست إمامته من الله ، ومن جحد إماماً إمامته من عند الله ، ومن زعم أن لهما فی الإسلام نصیباً»^(٢) .

● وروی أيضاً فی عقاب الأعمال ، عن أبیه ، عن سعد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن إسماعیل بن مهران ، عن رجل ، عن أبي المغرا ، عن ذریح ، عن أبي حمزة عن أبي عبد الله (ع) قال : « هنا الإمام المفروض طاعته ، من جحد مات یهودياً أو نصرانیا»^(٣) .

● وروی أيضاً ، عن أبیه ، عن سعد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن علي بن عبد الله ، عن موسى بن سعید ، عن عبد الله بن القاسم ، عن المفضل

(١) وسائل الشیعة ، ج : ١٨ ، باب : ١٠ ، جملة مما یثبت به الکفر والارتداد ، ص : ٥٥٧ ، حدیث : ٢٣ .

(٢) م . ن ، حدیث : ٨ .

(٣) م . ن ، حدیث : ١١ .

بن عمر عن أبي عبد الله (ع) ، قال : قال أبو جعفر (ع) : « إن الله جعل علياً (ع) علماً بينه وبين خلقه ، ليس بينه وبينهم علمٌ مسلمٌ غيره ، فمن تبعه كان مؤمناً ، ومن حجده كان كافراً ، ومن شك فيه كان مشركاً » (١) .

نقول : إن الروايات هذه لا بد من حملها على خلاف ظاهرها جمعاً بينها وبين ما دلَّ على أن الإسلام مبني على شهادة أن لا إله إلا الله والشهادة لمحمد (ص) بالنبوة ، وما دلَّ على أن التوارث يكفي فيه الإسلام حتى مع الاختلاف في العقائد والآراء والأهواء ، ولقد حملها في الجواهر على الكفر الإيماني دون الإسلامي (٢) .

والظاهر منها بمعونة السياق ، أن المراد بالكفر فيها الضلال في قبال الرشد ، وهي مسوقة في الأعم الأغلب للمبالغة في بيان وضوح حق الإمام ، ولتحديد واقع الهدى وواقع الضلال ، وليس المقصود منها بيان واقع الكفر والإيمان كما هو في مفهومه القرآني ، ولا بد لتحديد مفهوم الكفر أو مفهوم الإيمان بهذا المعنى من الرجوع إلى القرآن نفسه .

والواقع أن العالم الإسلامي الذي عاش فيه الأئمة لم يكن عالماً شيعياً ، ومع ذلك مارس الأئمة فيه حرية الحركة ، فكانوا يتزوجون ويتزوجون ، ويرثون ويورثون .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٨ ، باب : ١٠ ، جملة مما يثبت به الكفر والارتداد ، ص : ٥٥٧ ، حديث : ١٣ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٢ .

والظاهر منها أيضاً أن لا فرق بين الواقفي من الشيعة والمخالف ، غاية الأمر أن الثاني جحد الإمامة من رأس ، والأول جحد تنمة العدد ، وإذا لم يكن الجحود في الأول موجباً للكفر بالمعنى القرآني للكلمة ، فلا يوجب ذلك في الثاني . نعم ، إذا استوجب الجحود تكذيب الرسول وكانت الملازمة بين الأمرين واضحة لا خفاء فيها ولا شبهة تعترئها عند الجاحد نفسه ، اتجه الحكم على الجاحد بالكفر ، لا بلحاظ جحوده إنما بلحاظ ما يلزمه من التكذيب .

وعليه ، فواقع المسألة هذه خاضع لدراسة مفهوم الإيمان والكفر في القرآن ولدراسة الواقع الإسلامي في حركة علاقاته .

وقد يحمل الكفر في الروايات السابقة على الكفر النسبي ، فيقال : فلان كافر بالإمامة ، وفلان كافر بالرجعة ، وفلان كافر بالعصمة . . وليس كل كفر نسبي موجباً للكفر بإطلاق ، بل خصوص ما يستوجب الكفر بالله ورسوله ويقتضيه . . أو يلزم منه تكذيب الله ورسوله . وعلى كل حال ، فالذي يهون الخطب أن هذه الروايات ضعيفة لا يعتمد عليها .

ولقد ذهب الحلبي إلى توريث المخالفين مع حكمه بكفرهم ، ولعله ذهب إلى ذلك جمعاً بين ما دلّ من الأخبار على كفرهم ، وما دلّ على جواز توريثهم ، فتكون الأدلة المجوّزة مخصّصة لأدلة الكفر ، بأن يقال بمقتضى الجمع : الكافر لا يرث المسلم إلا إذا كان مخالفاً ، ويكون الاستثناء عليه

متصلاً ، لكن علمت أن الكفر المصرح به في الروايات ليس المقصود منه الكفر بحسب مفهومه القرآني ، أي في قبال الإسلام ، بل الضلال في قبال الهدى ، أو الغي في قبال الرشد .

وافترض المقداد السيوري ، كما نقل عنه في الجواهر^(١) ، أن أساس التوارث الإسلام ، ومع هذا فقد منع توريث المجسمة والمرجئه والحشوية ، ثم علل ذلك بإنكارهم ما علم من الدين ضرورة الموجب لكفرهم .

وناقشه في الجواهر مدعياً أن المعلوم من أكثر هؤلاء مخالفتهم في الأصول ، وهو غير إنكار الضروري ، ذلك أن الأصول كثيراً ما تبتني على النظر ، وبعضها يقيني وبعضها ظني ، والضروري ليس من جنس النظر بالكلية ، ولم يقم دليل على كفر من خالف في ما علم من الإسلام بالنظر والاجتهاد ، وتحرير الأدلة والبراهين^(٢) .

وبناءً على تفريقه هذا بين إنكار الضروري وإنكار المبتني على النظر من الأصول ، وافق على كون الغلاة والخوارج والنواصب وغيرهم ممن علم منهم الإنكار لضروريات الدين ، لا يرثون المسلمين قولاً واحداً .

وقد يناقش فيه جهة أن إنكار الضروري بمجرد لا يستوجب الكفر ما لم

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٢ .

(٢) م . ن . ج : ٣٩ ، ص : ٣١ .

تكن ضرورته معلومة بلا شبهة ولا ريب . نعم ، قد يكون إنكار الضروري كفراً إذا استلزم ما يوجب الكفر ، لكن ذلك يتوقف على العلم بالملازمة بين إنكار الضروري وما يستوجب الكفر بنفسه كتكذيب الله ورسوله مثلاً .

فمسألة الإمامة على سبيل المثال ثبتت عندنا بالأدلة القطعية الموجبة للعلم ، وهي عندنا من الضروريات ، ولكنها ليست بتلك المثابة عند غيرنا ، وقد تكون من القضايا التي اشتبه عليهم أمرها ، فكثر لأجله الجدل بينهم في ما دلّ عليها من الروايات مضموناً وسنداً . هذا في الكبرى ، أما في الصغرى ، فلا يسلم أن الحكم بكفر الغلاة ناشئ من إنكارهم لضروري من ضروريات الدين ، بل الواضح أن كفرهم ناشئ من تأليههم الأئمة (ع) صراحة أو تلميحاً ، وهو كفر بإطلاق .

قال في مفتاح الكرامة : « ولا ينبغي عد الغلاة من الكون على ظاهر الإسلام ، فإنهم ممن يثبتون مع الله إلهاً آخر . . بل يثبتون الإلهية لبعض الناس ، قالوا في تعريفهم : هم الذين يقولون بالهية علي (ع) . . . » (١) .

والخوارج يُشكل الحكم بكفرهم ، خصوصاً ملاحظة ما ورد في حقهم على لسان الأئمة (ع) - على تقدير صدق الروايات - .

من ذلك مثلاً قول علي (ع) : « لا تقاتلوا الخوارج بعدي ، فليس من

(١) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ١٧ .

طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه . . «(١)» .

ولو صح عنه (ع) ذلك ، لكان دليلاً على أن إنكار الضروري لشبهة لا يستوجب الحكم على المنكر بالكفر ، لمكان الشبهة ، ولعدم الالتفات . قال في مفتاح الكرامة بعدما نقل قول العلامة في التذكرة الذي صرح فيه بإدراج الخوارج والنواصب في جملة الكفار ما نصّه : « وفيه أن هؤلاء ونحوهم من الفرق الضالة ، وإن أفضت بهم ضلالتهم أخيراً إلى الكفر ، لكن لا يحكم بكفرهم لمكان الشبهة » (٢) .

ولقد دخل الإمام (ع) معهم في حوار حول قولهم الذي اشتهروا به : « لا حكم إلا لله » ، ثم وصف مقولتهم هذه بالوصف الذائع : « كلمة حق يراد بها باطل » .

ورتب الإمام (ع) عليهم أحكام الإسلام ولم يقاتلهم إلا عندما خالفوا النظام العام ، وعاثوا في الأرض فساداً ، وقتلوا خباب وزوجته ، وهددوا السلامة العامة للمجتمع .

وعليه ، فنحن نتفق مع السيد محمد باقر الصدر (قده) في أن كل من أقرّ بالإسلام رُتّب عليه أحكامه حتى لو كان خارجياً . نعم ، مثل أولئك

(١) نهج : البلاغة ، ص : ٥٣ ، خطبة : ٦١ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ١٧ .

يحكم عليهم بالإنحراف والضلال ، وهما غير الكفر ، اللهم إلا إذا كان ما استوجب انحرافهم يقتضي تكذيب الله ورسوله ، مع الالتفات إلى أصل الاقتضاء والمقتضى معاً .

الكفار يتوارثون وإن اختلفوا في الملل

مذهب الإمامية

ذهب الإمامية قاطبة - إلاما يحكى عن الديلمي وسلار وسيأتي - إلى أن الكفار يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفوا في الملل والأديان والمعتقدات .

حجتهم عموم أدلة الإرث الشاملة للمقام ، استثني منها ما استثناه الشرع ، وهو حالة ما لو وجد الوارث المسلم ، إذ دلّ الدليل على أنه يحجب من سواه من الورثة الكفار ويمنعهم عن تمام التركة ، فيبقى غيره تحت العمومات من غير تخصيص ، وادعى النجفي في الجواهر الإجماع على ذلك ، قال : «وأما الكفار فإنهم يتوارثون وإن اختلفوا في الملل والنحل ، بلا خلاف في ذلك معتدّ به ، لعموم الأدلة وخصوص النصوص^(١) والإجماع بقسميه» وعلل ذلك «بأن الكفر ملة واحدة»^(٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٢ .

(٢) م . ن .

وقرّر الحلبي في الكافر مثله إذ قال : « وإن كان الموروث كافراً ، ولا قرابة له من المسلمين وله قرابة يضارعونه في الكفر ورثوه » (١) .

وقال الشيخ في النهاية : « والكفار على اختلافهم يتوارث بعضهم من بعض لأن الكفر كالملة الواحدة » (٢) .

وقال يحيى بن سعيد : « والكفار يتوارثون وإن اختلفت مللهم » (٣) .

وقال العلامة في التبصرة : « والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في الملل » (٤) .

وقال في مفتاح الكرامة : « والحجة على المختار بعد الإجماع عموم الأدلة وكون الكفر ملة واحدة . » (٥) .

وحكي عن الديلمي الحكم بتوارثهم ما لم يكونوا حريين ، والظاهر منه منع توريث الحربي من الذمي ، وهو ما اختاره صاحب شرح الإيجاز على ما حكي عنه ، حيث قرر أن الحربي لا يرث الذمي ، ويكون ميراثه للإمام إذا لم

(١) الكافي ، ص : ٣٧٥ .

(٢) النهاية في مج رد الفقه والفتاوى ، ص : ٦٦٦ .

(٣) الحج : امع للشرائع ، ص : ٥٠٣ .

(٤) شرح تبصرة المتعلمين ، ج : ٢ ، ص : ٣١٢ .

(٥) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٣٥ .

يكن للميت منهم نسب ذمي ولا مسلم^(١) .

والى مثل ذلك ذهب سلال صريحاً إذ قال : « وأما الكفار فإنهم يرث بعضهم بعضاً إذا لم يكونوا حربيين »^(٢) .

ويظهر أن الذهاب إلى مثله ناشئ من افتراض أن في توريث الحربي من الذمي تقوية لشوكته ، وشدأ لعضده ، وتوفيراً لما يمكن أن يستعين به على المسلمين من المال والثروة ، وهو اجتهاد لا مستند له في النصوص ، ومن ثم رماه في الجواهر بالشذوذ .

وذهب الحلبي إلى أنه « يرث الكفار بعضهم بعضاً وإن اختلفت جهات كفرهم » ، ثم استدرك فاستثنى كفار ملتنا وحكم بأنهم « يرثون غيرهم من الكفار ولا يرثونهم » ، واحتمل في مفتاح الكرامة أن يكون مراده بكفار ملتنا مثل الغلاة والخوارج والمجسمة ونحوهم . ثم تابع : « ولعله تعلق في ذلك بما دلّ على أننا نرث الكفار ولا يرثوننا بناءً على ظاهر اندراجهم تحت المسلمين »^(٣) .

وحكي عن المقداد السيوري أنه ارتضى ما قاله الحلبي مذهباً ، على تقدير

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٣٥ .

(٢) المراسم ، ص : ٢٢٠ .

(٣) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٣٥ .

أن يكون مراده بكفار ملتنا المرتد الفطري ، لجهة أن له خصوصية يمتاز بها عن غيره من الكفار ، لعدم إقراره على كفره ، ولتحريمه بالإسلام ، ولكون تركته تقسم بين ورثته المسلمين في حياته^(١) ، وسيأتي الكلام على المرتد مفصلاً .

وأما ما دلّ من الأخبار على نفي التوارث بين ملتين ، فقد أوضحنا في ما مضى أنه مفسر في النصوص بنفي التوارث بين المسلمين والكفار من جهتين ، بأن يرث هؤلاء أولئك وبالعكس ، ولا دلالة فيها على نفي الإرث من جهة واحدة بأن يرث المسلمون الكفار بلا عكس ، ولا على نفي التوارث بين ملل الكفر بأن ترث ملة منهم ملة أخرى كما هو واضح .

وعليه ، فلا مخصصّ لعموم أدلة الإرث في المقام ، وهي تنهض حجة على أن الكفار يتوارثون فيما بينهم شأنهم في ذلك شأن المسلمين ، مع تعدد مللهم واختلاف طوائفهم وتباين مذاهبهم واعتقاداتهم .

نعم ، يشترط عندنا في توريث الكفار بعضهم من بعض عدم الوارث المسلم - غير الإمام - وإلا فهو يحجب الكافر ويمنعه وإن تأخر إسلامه عن القسمة ، وعدمه ليس شرطاً عند غير الإمامية لاتفاقهم على أن المسلم لا يرث الكافر ولا يحجبه ، كما لا يرث الكافر المسلم سواء بسواء ، وقد عرفت أن ما استندوا إليه في ذلك لا ينهض دليلاً ولا يقوم سنداً ولا حجة .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٣٥ ؛ والجواهر ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٢ .

وعلى كل حال ، فما مرَّ هو مذهب الإمامية في موضوع توارث الكفار فيما بينهم .

مذهب أهل السنة

أما أهل السنة ففي ذلك بينهم خلاف معروف .

قال في المغني : «فأما الكفار فيتوارثون إذا كان دينهم واحداً لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً» (١) .

وأما إذا اختلفت أديانهم ، فنُقل عن أحمد في رواية قوله : إن الكفر ملة واحدة يرث بعضهم بعضاً ، وبذلك قال حماد وأبو حنيفة والشافعي وداود الظاهري ، وعُلل بأن توريث الآباء من الأبناء والأبناء من الآباء مذكور في كتاب الله ذكراً عاماً ، فلا يترك العموم إلا في ما استثناء الشرع ، ولأن قوله تعالى : ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض﴾ [الأنفال : ٧٣] عام في الجميع ، ولأن جميع ملل الكفر في نظر الإسلام سواء في البطلان ، فهم في ذلك كالملة الواحدة ﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾ [يونس : ٣٢] ، ولأن غير المسلمين سواء في معاداة المسلمين .

ونقل عن أحمد في رواية أخرى قوله : «إن الكفر ملل مختلفة لا يرث بعضهم بعضاً» ، وإلى ذلك ذهب كثيرون ، دليلهم عموم ما دلَّ على نفي

(١) المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٥ .

التوارث بين ملتين ، يعني قول النبي (ص) : «لا يتوارث أهل ملتين شتى» ، فقالوا بأن ذلك ينفي توارثهما ، فيخص بالخبر عموم الكتاب ، ولم يحدد أحمد هنا أقسام الملل تلك ولا أنواعها^(١) .

ونُقل عن الشافعي قوله : «لا يرث الحربي الذمي ولا الذمي الحربي لانقطاع الموالاة بينهما ، فلم يرث أحدهما الآخر؟»^(٢) .

وظاهره أن الكافر يرث الكافر إذا كانا ذميين أو حربيين ، وحكى عنه في المجموع قوله : «إن أهل الذمة يتوارثون هم وأهل العهد بعضهم من بعض على اختلاف أديانهم ، وأهل الحرب يتوارثون بعضهم من بعض وإن اختلفت أديانهم ، ولا توارث بينهم وبين أهل الذمة»^(٣) .

وقال أبو يعلى^(٤) : «الكفر ثلاث ملل ، اليهودية والنصرانية ودين من عداهم ، لأن من عداهم يجمعهم أنهم لا كتاب لهم» ، وهو قول شريح القاضي ، والليث بن سعد ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، ووكيع ، وروى عن مالك ، وهو الراجح في مذهب أتباعه .

(١) الوصايا والأوقاف والمواث ، ص : ٢٤٧ . وأحكام المواث ، ص : ٩١ .

(٢) المذهب في فقه الشافعي ، ج : ٢ ، ص : ٣٣ .

(٣) المجموع في شرح المذهب ، ج : ١٧ ، ص : ١٩١ .

(٤) الوصايا والأوقاف والمواث ، ص : ٩٢٠ .

وحكى في شرح السراجية عن ابن أبي ليلى قولاً آخر ، وهو أن اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين المجوس والوثنيين ، لأنهم ينكرون التوحيد ولا يعترفون بنبي مرسل ولا كتاب منزل ، فهم أهل ملة أخرى^(١) ، وظاهره أن اليهود والنصارى ملة واحدة .

وحمل ابن قدامى قول أحمد السابق والذي فيه : إن الكفر ملل كثيرة ، على معنى أن المجوسية ملة ، وعبادة الأوثان ملة أخرى ، والنصرانية ملة ، واليهودية ملة أخرى ، ثم اعتبر أن ذلك أصح الأقوال ، وادعى أن لا مخالف له في الصحابة ، فيكون إجماعاً - بحسبه - ، واستدل له بالإضافة إلى الخبر السابق المروي عن النبي (ص) ، بأن كل فريقين منهم لا موالاة بينهم ولا اتفاق في دين ، فلم يرث بعضهم بعضاً كالمسلمين والكفار ، وبما روي من أن عمة محمد بن الأشعث توفيت باليمن ، فذكر ذلك لعمر فقال : يرثها أقرب الناس إليها من أهل دينها^(٢) ، والعمومات الدالة على التوريث مخصوصة ، فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس^(٣) - وهو يقصد الخبر السابق ، وقياسهم على المسلمين والكفار - ، ولأن كل ملة منهم تسمى باسم خاص يغاير أسماء الأخرى ، ولذلك ذكرت متعاطفة في القرآن في أكثر من آية ، والعطف دليل المغايرة وإن جمعها وصف واحد هو الكفر .

(١) شرح السراج : ص ٧٧ .

(٢) مسند سعيد بن منصور ، حديث : ١١٤ . وسنن الدارمي ، ج ٢٢ ، ص ٣٦٩ .

(٣) المغني ، ج ٦ ، ص : ٢٩٦ .

رأي القانون

هذا وقد أخذ القانون برأي الحنفية والشافعية - وهو ما عليه مشهور الإمامية أيضاً - من توريث غير المسلمين بعضهم من بعض ، ونص في مادته السادسة على ذلك إذ قال : « يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض »^(١) .

تبعية الأطفال لأبائهم في الإسلام والكفر

المراد من المسلم والكافر - وارثاً ومورثاً أو حاجباً ومحجوباً - الأعمُّ من المسلم والكافر بالأصالة وبالتبعية ، فكلُّ طفل كان أحد أبويه مسلماً حال انعقاد نطقته فهو بحكم المسلم ، وإن ارتد المتبوع بعد ذلك ، فيمنع الكافر من الإرث ويحجبه ، ولا يرثه الكافر إن لم يكن له وارث مسلم ، بل تكون تركته للإمام . إذ الكافر لا يرث المسلم مطلقاً ، وكلُّ طفل كان أبواه معاً كافرين حال انعقاد نطقته فهو بحكم الكافر فلا يرث المسلم مطلقاً كما لا يرثه الكافر إذا كان له وارث مسلم . نعم ، لو أسلم أحد أبويه قبل بلوغه تبعه في الإسلام ، لأنَّ التبعية كما كانت في الكفر ، فهي أيضاً في الإسلام ، ويجري عليه - حينئذ - حكم المسلمين .

ومستند الحكم هذا الإجماع وعموم ما دلَّ على تبعية الأطفال لأبائهم من الأخبار .

(١) زكريا البري ، الوسيط في أحكام التركات والموارث ، ص : ٧٢ . نقلًا عن : الوصايا والأوقاف

قال العلامة في القواعد : «والطفل تابع لأحد أبويه في الإسلام ، فلو كان أحدهما مسلماً فهو بحكمه وإن كان الآخر كافراً ، وكذا لو أسلم أحد أبويه تبعه . . . » (١) .

وفي الشرائع : «إذا كان أحد أبوي الطفل مسلماً حكم بإسلامه ، وكذا لو أسلم أحد الأبوين وهو طفل» .

ونسب في الجواهر إلى الشهيد في المسالك أن الحكم بذلك موضع وفاق ، وقال ما نصّه : «إذا كان أحد أبوي الطفل مسلماً ، فضلاً عما لو كانا معاً حال ولادته أو انعقاده ، حكم بإسلامه تبعاً وإن ارتد المتبوع بعد ذلك ، بلا خلاف أجده فيه ، وكذا لو أسلم أحد الأبوين وهو طفل ، . . . بل في المسالك أن الحكم بذلك موضع وفاق» (٢) .

وإذا حكم بإسلامه تبعاً ، ترتبت عليه أحكام المسلم الكبير ، لجهة أنه يرث الكافر حينئذ ويحجب غيره من الورثة الكفار ، ولا يرثه الكافر (٣) .

وقال السيّد الأستاذ (قده) : «المراد من المسلم والكافر - وارثاً وموروثاً وحاجباً ومحجوباً - أعم من المسلم والكافر بالأصالة والتبعية ، كالطفل والمجنون ، فكل طفل كان أحد أبويه مسلماً حال انعقاد نطفته بحكم المسلم ، فيمنع من إرث الكافر . . . وكل طفل كان أبواه معاً كافرين حال انعقاد نطفته

(١) إيضاح الفوائد ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .

(٢) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٢٥ .

(٣) م . ن ، ص ٢٧ ، بتصرف .

بحكم الكافر ، فلا يرث المسلم مطلقاً . . . » (١) .

قد يُقال : إنَّ المتبادر إلى الذهن من إطلاق لفظ المسلم أو الكافر هو من اعتنق الإسلام أو الكفر ، فلا يصدق العنوانان هذان على أولاد المسلمين وأولاد الكفار حقيقة ، لجهة أنَّهم ليسوا في عمر يمكن لهم فيه أن يؤمنوا - يعني أن يعتنقوا الإسلام - أو لا يؤمنوا ، ولأجله تأمل السيّد الأستاذ (قده) عندما عرض لمسألة نجاسة الكافر في نجاسة ولده ، لعدم شمول أدلة النجاسة له وانصرافها عنه وعدم ظهورها فيه ، ولأنَّ القدر المتيقن منها نجاسة من تلبس بالمبدأ فعلاً ، فلا تشمل من لم يكن كذلك ، وشمولُ بعض أحكام الكفر لولد الكافر - كالسبي والاسترقاق بالتبع - إنّما هو لدليل خاص ، لا اتكالا على أخبار النجاسة نفسها . لكن الحق : أنَّ تبعية الولد لأبيه في الكفر وفي الإسلام موضع تسالم بين المسلمين ، واتفاق الجميع قائم على أنَّ أطفال المسلمين يلحقون بأبائهم في الإرث والحجب ، وأطفال الكفار يلحقون بأبائهم في عدم الإرث وعدم الحجب ، سواء كان إطلاق لفظ الإسلام والكفر على هؤلاء حقيقة أو مجازاً . وربما كانت التبعية الواقعية الناشئة من عدم الاستقلال الذاتي أساساً عاماً في التبعية الانتمائية في الجوانب القانونية والعملية كقاعدة إنسانية عقلائية عامة .

واستثنى الشيخ في النهاية والمفيد في المقنعة والقاضي ابن البراج من

الحكم السابق صورة ما لو مات نصراني وترك أولاداً صغاراً وأخوة وأخوات من قبل الأب ، وإخوة وأخوات من قبل الأم . فقالا : إنَّ للإخوة والأخوات من قبل الأم الثلث ، ولهم من قبل الأب الثلثان ، وينفق الإخوة والأخوات من الأب بحساب حقهم ثلثي النفقة ، فإذا بلغ الأولاد فأسلموا ، سلم الإخوة إليهم ما بقي من الميراث ، وإن اختاروا الكفر تصرفوا في باقي التركة ولم يعطوا الأولاد منها شيئاً^(١) .

وأطلق ابن زهرة في الغنية فقال : «إذا كان للكافر أولادٌ صغار وقرابة مسلم . . .»^(٢) ، فلم يخصَّ الحكم بوجود الأخ والأخت المسلمين ، واختاره الحلبي في الكافي أيضاً^(٣) .

ومستند الشيخ ومن تبعه ما رواه مالك بن أعين ، عن الباقر (ع)^(٤) قال :

(١) النهاية ، ص : ٦٦٥ . والمقنعة ، ص : ١٠٨ . والمهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٦١ .

(٢) الغنية (الجوامع الفقهية) ، ص : ٦٠٨ .

(٣) الكافي ، ص : ٣٧٥ .

(٤) والخبر كما نقلناه هو ما رواه الكليني عن إبراهيم عن أبيه ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ج : ميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن مالك بن أعين عن أبي ج : غفر (ع)

ورواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن مالك بن أعين .

ورواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عبد الملك بن أعين ، أو مالك ، باختلاف يسير .

يلاحظ : الكافي ، ج : ٧ ، ص : ١٤٣ . والتهذيب ، ج : ٩ ، ص : ٣٦٨ . والفقيه ، ج : ٢٤ ، ص : ٢٤٥ .

سألته عن نصراني مات وله ابن أخ مسلم وابن أخت مسلم ، وللنصراني أولاد وزوجة نصاري ، فقال : أرى أن يعطى ابن أخيه المسلم ثلثي ما ترك ، ويعطى ابن أخته ثلث ما ترك إن لم يكن له ولد صغار ، فإن كان له ولد صغار فإن على الوارثين أن ينفقا على الصغار مما ورثا من أبيهم حتى يدركوا ، قيل له : كيف ينفقان؟ (على الصغار كما في الفقيه) (قال : كما في الكافي والتهذيب) فقال : يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ، ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة ، فإذا أدركوا قطعوا النفقة عنهم ، قيل له : فإن أسلم الأولاد وهم صغار؟؟ فقال : يدفع ما ترك أبوهم إلى الإمام حتى يدركوا ، فإن بقوا على الإسلام دفع الإمام ميراثهم إليهم ، وإن لم يبقوا على الإسلام إذا أدركوا ، دفع الإمام ميراثهم إلى ابن أخيهما أو ابن أختهم المسلمين ، يدفع إلى ابن الأخ ثلثي ما ترك وإلى ابن الأخت ثلث ما ترك» .

ولقد ذكره المحقق في النافع بلا تعليق^(١) ، وعقب عليه في الشرائع^(٢) قائلاً : «وفيه إشكال ينشأ من إجراء الطفل مجرى أبيه في الكفر ، وسبق القسمة على الإسلام يمنع الاستحقاق» . وحملها العلامة في المختلف^(٣) على الاستحباب ، - وكذا الفاضل في محكي المختلف - بمعنى أن الإرث مستحق

(١) كشف الرموز، ج: ٢، ص: ٤٢٢-٤٢٣ . والتنقيح الرائع، ج: ٤، ص: ١٣٥ .

(٢) جواهر الكلام، ج: ٣٩، ص: ٢٨٠ و ص: ٢٩ .

(٣) المختلف، ج: ٥، ص: ١٨٨ .

لابن الأخ وابن الأخت ، لكن يستحب لهما مع إسلام الصغار دفع المال إلى الإمام على الوجه المذكور بحيث يدفعه إلى الصغار عند بلوغهم ، واعتبر السيوري في التنقيح أنه حمل حسن^(١) ، واختاره في المسالك^(٢) وناقشه في الجواهر ، لجهة أن ذلك إنما يصح من جهة الورثة دون الإمام^(٣) .

وذهب ابن إدريس إلى أن الإرث في المقام لابن الأخ وابن الأخت ولا شيء للصغار أسلموا أم لا ، والخبر لا بد من طرحه لمخالفته للأصول - إذ ظاهره وجوب الإنفاق على الورثة بلا سبب ، وذهاب التركة ممن يستحقها بلا عوض ، ومراعاة إسلام الصغير في الحكم بإرثه مع عدم تكليفه ورفع القلم عنه وعدم اعتبار إسلامه ، ومنع الوارث المسلم بلا حاجب لجهة أن الطفل تابع لأبويه في الكفر إجماعاً ، ولولا التبعية لا طرد الحكم في الأطفال مطلقاً ، ولكان المتصرف بالإنفاق عليهم الإمام دون القرابة ، ولم يقل به أحد - ، أو لكونه من الآحاد ، أو لأن الإنفاق هنا غير معلوم السبب مع انحصار أسبابه وعدم تحقق واحد منها في المقام^(٤) .

والذين عملوا بمضمونه أيدوه بأن المانع من الإرث الكفر وهو مفقود في

(١) التنقيح الرائع ، ج : ٤ ، ص : ١٣٧ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣١٢ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٢٩ .

(٤) السرائر ، ص : ٤٠٤ .

الأولاد لعدم صدقه عليهم حقيقة ، وناقشه في الجواهر بالقول . «وهو كما ترى ضرورة عدم الفرق بين الكفر الأصلي والتبعي» .

وتنزيله على إظهار الأولاد للإسلام - وهو يقوم مقام إسلام الكبير في المراعاة لا الاستحقاق - وإن كان مجازياً - فيمنع من القسمة الحقيقية لينكشف الأمر - ليس في محله ، ضرورة عدم معارضة الإسلام المجازي - لو سلم - الإسلام الحقيقي ، ولا دلالة في الرواية على منع القسمة مراعاة لإسلام الصغار ليتبين الأمر بعد البلوغ ، بل ظاهرها - إن لم يكن صريحها - تقسيم التركة بين ابن الأخ وابن الأخت .

والمسألة مفروضة في كلام الشيخ والمفيد وابن البراج فيما إذا كان هناك إخوة للأب وإخوة للأم مع الأولاد ، وفي كلام الحلبي فيما إذا كان هناك قرابة مسلم مطلقاً وأولاد صغار ، ومورد النص كما هو واضح اجتماع الأولاد مع ابن أخ وابن أخت مسلمين .

والذين عملوا بالخبر خالفوا مضمونه ، إذ أطلقوا جميعاً وجوب إنفاق الورثة على الأولاد ، والحكم بإرثهم ، ووجوب دفع الفاضل إليهم إذا بلغوا وأسلموا من غير تفصيل بين إسلامهم قبل البلوغ وبعده^(١) ، مع أن العمل به يقتضي كون الإرث للأولاد إن أسلموا قبل البلوغ واستمروا عليه بعده ، وكون

(١) يلاحظ ، النهاية ، ص : ٦٦٥ . والمهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٦٠ .

المتولي للإنفاق عليهم الإمام دون الورثة ، فإن لم يسلموا قبله فالإرث للقرابة ، وعليهم الإنفاق ولهم الفاضل وإن أسلموا بعده .

ولقد ناقش في الجواهر- بالإضافة إلى ما سبق - في سند الخبر ، ورفض اعتباره من الصحيح وإن اشتهر ذلك ، وقال : «فإنها [الرواية] في الكافي والتهذيب مسندة إلى مالك بن أعين ، وفي الفقيه إليه أو إلى عبد الملك بن أعين ، ومالك مشترك بين أخي زرارة الضعيف والجهني المجهول ، والظاهر بقرينة الفقيه الأول ، واحتمال الضعف قائم فيه بواسطة الترديد بينه وبين عبد الملك»^(١) ، ثم ردّ الخبر بدعوى ضعف السند ، ولأنّه مخالف للأصول وفتوى الأصحاب ممن رده أو اعتمده ، ولاختلاف القائلين به وندرة القول بمضمونه . . . واستنتج : «إنّ المتبع ، إذاً ، ترك هذا الخبر والرجوع إلى الأصل المقرر في الولد ، كما في غيره من الأطفال»^(٢) .

وكيف كان ، فإنّ العرف يرى تبعية الأطفال لأبائهم ولحقوقهم بهم ، والظاهر أنّ القضية موضع تسالم واتفاق ، وأنّها ممّا لا خلاف فيها ، فكأنّ الولد لا شخصية مستقلة له قبل بلوغه ، وهو يتبع أبويه في كلّ ما يرتبط به من شؤون وأحكام ، فيترتب عليه ما يترتب عليهما منها ، ويتصف بما يتصفان به ،

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٠ .

(٢) م . ن .

فمسألة التبعية لا إشكال فيها ولا خلاف ، وعليها جرى المسلمون في جميع موافقهم .

وعليه : فالمتجه أن الإرث في الصورة المذكورة لابن الأخ وابن الأخت ، ولا شيء للأطفال ، للحكم بكفرهم تبعاً ، والكافر لا يحجب المسلم ولا يمنعه .

المرتد، إرثه وحكمه

إرث المرتد

الكلام السابق بتمامه إنما يجري فيما لو كان الكافر أصلياً ، فيترتب على كونه كذلك جملة ما سبق من أحكام وآثار ، أما لو كان مرتداً عن ملة - كما لو كان نصرانياً مثلاً فأسلم ثم رجع إلى النصرانية - أو عن فطرة - كما لو كان قد تولد بين مسلمين ثم تنصّر أو تهوّد - فالمشهور أن وارثه الإمام إن لم يكن له ورثة مسلمون ، وحكمه حكم المسلم من هذه الجهة ، ولا يرث الكافر من تركته شيئاً البتة .

قال في الجواهر : «وأما لو كان الميت مرتداً عن ملة أو فطرة ، ورثه الإمام (ع) مع عدم الوارث المسلم أو ما في حكمه ، كولده المنعقدة نطفته حال إسلام أبويه أو أحدهما ، فإنه كالمسلم ، بلا خلاف أجده فيه في الفطري ، بل الإجماع بقسميه عليه ، وعلى المشهور بين الأصحاب في الملي شهرة كادت

تكون إجماعاً ، بل هي كذلك لتحرمه بالإسلام ، ولذا لا يجوز استرقاقه ولا يصح نكاحه لكافرة ولا لمسلمة» (١) .

ونقل في الشرائع رواية تدل على أن إرثه للكافر لا فرق بينه وبين الكافر الأصلي ، وفيها : «قلت لأبي عبد الله (ع) : نصراني أسلم ثم تنصّر ثم مات ، قال (ع) : ميراثه لولده النصاري ، ومسلم تنصّر ثم مات قال : ميراثه لولده المسلمين» (٢) . وعقب الشيخ على هذا الخبر في الوسائل بقوله : «ميراث النصراني إنما يكون لولده النصاري إذا لم يكن له ولد مسلمون» (٣) ، ثم علق في الهامش قائلاً : «قد عمل الشيخ وجماعة بالحديث ، وأكثر المتأخرين ذكروا أن المرتد لا يرثه الكافر بل الإمام ، ولا يحضرني في ذلك نص أصلاً ، ولا ذكروا في ذلك دليلاً يعتدّ به» (٤) . وكيف كان ، فلقد حكم في الجواهر على هذا الخبر بالشذوذ ، مدعياً أنه لم يعرف به قائل سوى ما يظهر من تعبير الصدوق بلفظه في المقنعة ، ومن الشيخ في الاستبصار والتهذيب ، مع أن الصدوق (قده) حكم في الفقيه بخلاف مضمونه ، إذ اعتبر الكفار بمنزلة الموتى

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٦ من أبواب منع الإرث ، ص : ٣٨٥ . رواها الطوسي بإسناده عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد . وروى مثله بإسناد آخر ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير . وروى الصدوق مثله بإسناده عن ابن أبي عمير أيضاً .

(٣) م . ن . ص : ٣٨٥ .

(٤) م . ن .

لا يحجبون ولا يرثون ، ونسب إلى ابن الجنيّد أنه قال بعد أن روى الخبر هذا عن ابن فضال : ولنا في ذلك نظر .

واحتج على شذوذها بظهورها في أن المرتد يرثه ولده النصارى وإن كان له ورثة مسلمون ، وهو - كما هو واضح - خلاف النص والإجماع ^(١) .

نقول : لا يبعد أن يكون المرتد كالكافر الأصلي - إن لم يكن وارث مسلم - يرثه ورثته الكفار دون الإمام (ع) ، تقتضي ذلك القواعد وإطلاقات الأدلة الظاهرة في أن الكافر يرثه الكافر مع فقد الوارث المسلم الشاملة للمرتد .

أما الإجماع الذي ادعاه صاحب الجواهر فلم يثبت ، مع ثبوت الخلاف من الصدوق والشيخ وجماعة آخرين .

والرواية التي حكم في الجواهر بشذوذها مستظهراً منها دلالتها على أن ميراث النصراني لولده النصارى ولو كان له ورثة مسلمون ، تدل بقريضة الفقرة الثانية منها على أن المرتد النصراني حكمه حكم النصراني من حيث إن الذي يرثه هم ورثته من الكفار ، فكما أن الكافر الأصلي يرثه أولاده الكفار ، فكذا الذي أسلم ثم عاد إلى النصرانية ، فإن تركته لولده النصارى .

ولا تتعرض الرواية بأي شكل من الأشكال لبيان حكم ما لو ترك النصراني الذي أسلم ثم تنصر ورثة مسلمين ، وهي ليست في مقام بيان أن

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ١٧ - ١٨ .

الورثة المسلمين يحجبون الكفار أو لا ، ولا إطلاق فيها لمثل هذا الفرض لئتمسك به لإثبات عدم إرثهم ليحكم بناءً عليه بشذوذها .

والذي يستشف من الرواية ، أن المرتد يلحظ في عالم الإرث أصل دينه ، فإن كان أصل دينه الإسلام ثم تنصر وكان له أولاد مسلمون ، فإنهم يرثونه ، وإن كان أساس دينه النصرانية ثم أسلم ثم تنصر ، فإنه يعامل معاملة النصراني بلا فرق ، فيرثه أولاده النصارى حينئذ ، فكأن الفترة من الإسلام التي أعقبت التنصر بالنسبة للنصراني لا أثر لها ولا تلحظ .

فيرتب عليه أثر الحالة التي كان عليها سابقاً ، أعني قبل إسلامه ، والرواية تلحظ هذا الجانب بالذات ، ولا إطلاق فيها لحالة ما لو كان للكافر أولاد مسلمون وأنهم هل يحجبون الورثة الكفار أو لا ؟ . . كما هو واضح .

ولأجله ، فلو مات المرتد الممل ، ولم يكن له إلا أولاد نصارى ، فيرثه لولده النصارى ، ولا شيء للإمام ، خلافاً للمشهور .

وإلى ذلك ذهب السيد الخوئي (قده) اتكالا على الخبر السابق الموافق لإطلاقات أدلة إرث الكافر للكافر والتي رفع اليد عنها في خصوص ما لو كان للكافر ورثة مسلمون ، فيبقى غيره مشمولاً للإطلاقات التي لا مقيد لها . قال ما نصه : « ولم يعلم وجه الاستثناء المرتد من قاعدة توارث الكفار ، فإن تم الإجماع فهو ، وإلا فمقتضى القاعدة توارثهم بقطع النظر عن هذه الرواية ، مع

أن الإعراض المذكور لا يوهنها ، وإن قلنا بأن الإعراض مما يوهن الرواية ، فما ذكره الصدوق هو الصحيح ، لأن الآية تشمل الكافر والمسلم ، فهي تشمل الكافر بقسميه ، خرجنا عن صورة وجود وارث مسلم للنصوص ، ومع عدمه فالإرث للأقرب من الكفار ، والخروج عن الإطلاق يحتاج إلى دليل^(١) ، ثم افترض أن قياس صاحب الجواهر حكم الإرث على عدم جواز الاسترقاق وعدم صحة النكاح قياس مع الفارق ، مع أن ذلك لم يثبت ، إذ مسألة الاسترقاق لا تجوز في الفطري لأنه يجب قتله فوراً ، والملي يحبس ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل ، وأما عدم جواز نكاحه فوجهه أن نكاح الكفار ممنوع ، خرجنا عنه بالكتابي والكتابية^(١) ، فيبقى غيره تحت الحكم بالمنع .

ولأجله لم يستبعد (قده) أن يكون المرتد كالكافر الأصلي ، سيما إذا كان ملياً ، بلحاظ الخبر السابق الظاهر في أن المرتد كالكافر الأصلي يرثه ورثته الكفار ، أما الفطري فيتمسك فيه بإطلاق الأدلة المحددة لإرث الكافر من غير تفصيل بين المرتد وغيره ، للحكم بأن الكافر يرثه الكفار مع فقد الوارث المسلم ، ولا شيء للإمام ، وهي شاملة بإطلاقها للمرتد الفطري لصدق عنوان الكافر عليه حقيقة بعد ارتداده ، والإجماع الذي ادعاه صاحب الجواهر لا حجة فيه ، خصوصاً مع احتمال أن يكون مدركه ما ذكره (قده) من الوجوه والاعتبارات التي لا محصل لها ولا صحة فيها . نعم ، قام الدليل على أن

(١) أحكام الموارث ، ص : ٢٦ - ٢٧ .

المرتد الفطري يقسم ماله في حياته ، فإن كان له ورثة مسلمون فهو لهم وإلا فهو للإمام ، لكن ذلك لمكان النص ، ولا حاجة للإجماع عليه .

الإشكال في توصيف المرتد

ثم إن المعروف بين الفقهاء في توصيف المرتد الفطري ، أنه الذي تولد بين مسلمين ثم خرج على الإسلام ، استفيد وصفه هذا وحكمه من الخبر المروي والذي فيه : « كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام وجحد محمداً نبوته وكذبه ، فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه » .

فاستظهر من لفظ (بين مسلمين) قصد تولده منهما .

وثمة في مقامنا بعض المصاديق التي ينبغي تأملها والتفكير فيها ، ليرى إمكان انطباق عنوان المرتد عليها أو عدم انطباقه ، ومن ثمة ليصار إلى استشراف فهم للخبر السابق مختلف .

فمثلاً لو أن شخصاً ما ولد بين مسلمين ثم باعه أهله من نصارى - كما في حالة الحرب التي مررنا بها مثلاً - فتربى في كنفهم ونشأ على الكفر ، فهل يصدق على ولد كهذا لو بلغ نصرانياً أنه مرتد فطري لمجرد ولادته من مسلمين وانتسابه إلى الإسلام من خلال ذلك؟

نقول : لعله يستفاد من الخبر السابق وخصوصاً من لفظ (بين مسلمين) عدم كفاية التولد بين مسلمين في صدق عنوان المرتد الفطري ، بل لابد معه

من أن ينشأ الشخص في كنفهما ويتربى منذ طفولته في مجتمع مسلم ويمارس حياته ضمنه منسجماً معه في عاداته وتقاليده ، ثم يكفر بعد ذلك .

أما الذي أشرنا إليه ، فإنه نشأ نصرانياً من أول أمره ، فهو نصراني في الواقع والحقيقة في انتمائه وسلوكه ومعتقده ، ولأجله فهو لو بلغ نصرانياً صدق عليه أنه مرتد ملي لا فطري ، ولا يكفي عنوان التولد بين مسلمين ليكون كذلك ، ولعله لأجل هذا عبّر في الخبر بجسمة : (كل مسلم بين مسلمين) ليدلّل بها على معنى الكون بينهما والنشأة في كنفهما ، ولو كان في التولد كفاية لقال : (كل مسلم ولد بين مسلمين) .

والقضية في الواقع محل ابتلاء على مستوى طبيعة الظروف التي يعيشها المسلم في المجتمع المعاصر مع تعدد أديانه ومذاهبه ، فثمة أشخاص ينتمون إلى التشيع كمذهب ، لكنهم يعيشون في مجتمع سني ، وقد تلقوا تعليمهم فيه ، وتعرفوا على الإسلام من خلال الشائع من مذاهب أهل السنة المعمول بها هناك ، ومارسوا الطقوس والشعائر على وفق ما رسمته هذه المذاهب من أحكام ، وهؤلاء إنما يعرفون من التشيع انتماءهم إليه ، من دون أن يتفهموا فكره وما يشكل ثقافته ومفرداته ، فلو عاد هؤلاء فيما بعد وتعرفوا على التشيع عن كثب وقرأوه بامعان ، واطلعوا على تفاصيل أسسه ومبادئ الفكر فيه وما يشكل خصوصيته ، فهل يعاملون معاملة السني الذي استبصر؟ فيحكم بعدم وجوب إعادة ما عملوه من عبادات على وفق مذاهب السنة من خلال طبيعة

المجتمع الذي عاشوا فيه؟؟ أو أنهم يعاملون معاملة الشيعة الذي أدى عبادته وشعائره وطقوسه ، المفروضة عليه ، والمطلوبة منه خطأ وبطريقة غير صحيحة ، فيحكم بوجوب قضاء ما عملوه قبل تعرفهم بشكل صحيح أو مفصل على التشيع الذي كانوا ينتمون إليه بالاسم ويمارسون حياتهم على خلافه؟؟

وفي خصوص هذا الموضوع بالذات ، نستطيع القول : إن وجوب القضاء المتوجه إلى الشيعة في المثال إنما هو بأمر جديد غير الأمر الذي ثبت به أصل الوجوب ، وإذا لم نستطع أن نثبت نفي وجوب القضاء - بالأدلة التي تدل على عدم وجوب القضاء على السني إذا استبصر - عنه ، باعتبار أنه كان يعيش كسني بعنوان أنه شيعي دون أن يفهم معنى التشيع ، فإن الأدلة التي تدل على وجوب القضاء ربما لا تشملها ، والأصل - لما كان وجوب القضاء بأمر جديد - عدم ثبوت القضاء في ذمته عند الشك في ثبوته ، وليس عندنا دليل على وجوب القضاء في مثل الحالة المذكورة ، المهم هنا أننا في موقف تأمل ، إذ كثير ممن يعتبرون مرتدين فطرين ممن ينشأون في مجتمع غير إسلامي ، كالأولاد الذين يتركهم آبائهم في مجتمع الكفار ، وينشأون في مدارس غير إسلامية وهم متولدون في الأصل بين مسلمين ، فإذا بلغوا نصارى مثلاً يستشكل في إجراء حكم المرتد الفطري عليهم لمجرد تولدهم بين مسلمين ، ولعل الأصح إجراء حكم المرتد الملي عليهم ، لنشأتهم في مجتمع الكفر ،

وانتمائهم عملياً إلى قيمه وثقافته ومعتقداته .

المهم أن المسألة عندنا محلّ تأمل ، ولعلّ كلمة (مسلم بين مسلمين) لا تشمل مثل هذه النماذج التي أسلفنا ، أو على الأقل يتأمل في شمولها لمثلها ، إذ الولد يتبع أبويه عندما يعيش في مجتمعهما وفي أجوائهما ، أما الذي ينشأ منذ طفولته في بيئة غير بيئتهما وفي مجتمع تختلف قيمه وعاداته ومعتقداته عن قيم وعادات ومعتقدات مجتمعهما ، فيشكك في صحة تبعيته لهما ، فكيف يقال عنه لو بلغ كافراً أنه مرتد فطري ، وهل سمح في مثله للفطرة أن تنمو؟ . . والمعروف أن كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، وهنا في مثل ما أشرنا إليه ، لم يسمح للفطرة أن تتحرك ، وليس أبواه هما اللذان يهودناه أو يمجسانه أو ينصرانه ، إنما الناس الذين أشرفوا على تنشئته وتربيته ، ومثله لا يصدق عليه أنه كان مسلماً ثم ارتد ، ولا ينطبق عليه حكم المسلم حقيقة ، إذ صدق الإسلام عليه يقتضي أن يكون هناك تبعية حقيقية بأن يعيش بين مسلمين ، وهو هنا ليس كذلك .

ومثل ما ذكرناه حالة ما لو وقع أطفال المسلمين في سبي الكفار ، فهل يصدق على هؤلاء أنهم مرتدون فطريون لو بلغوا كفاراً؟ الجواب في الواقع هو النفي ، وإلا لوجب اعتبار النصراني مرتداً فطرياً أيضاً ، لأنه ولد على الفطرة ، ولا يمكن التفريق بين النصراني والمسلم الذي يولد بين مسلمين ثم يعيش في مجتمع النصراني ، إذ كلاهما ولد على الفطرة . نعم ، الأول نصره والداه

والثاني نصره المجتمع الذي نشأ فيه . وتولد الأول من نصرانيين والثاني من مسلمين لا يحصل فرقا في المقام ، ما دام لم يسمح للفطرة في كليهما أن تنمو ، وعليه ، فالمرتد الفطري هو الذي ولد بين مسلمين ونشأ وعاش على أساس فطرته بشكل طبيعي ثم أعلن خروجه على الإسلام بعد بلوغه ، أو أنه بلغ كذلك .

والمسألة على كل حال موضع إشكال .

حكم المرتد الفطري

المعروف أن المرتد الفطري يقتل في الحال ولا يستتاب ، وتعتد منه امرأته عدة الوفاة ، ويقسم ميراثه بين ورثته ، ولا تسقط الأحكام المذكورة بالتوبة . والكلام هذا مفهوم في ما لو أمكن تطبيق حكم الارتداد على المرتد ، أما لو تعذر ذلك وأمكن للمرتد أن يفر بجلده وأن ينجو بنفسه ، ثم تاب ، فهل يترتب أثر على توبته في مثل هذه الحالة ، فيحكم بصحة أفعاله ومعاملاته التي يقوم بها بعد توبته كالزواج والاكتساب والتملك؟ أو يعامل معاملة الميت وتنزل أعماله منزلة العدم حتى بعد توبته ، تمسكاً بإطلاق : لا يستتاب؟

استشكل السيد الخوئي (قده) في صحة التمسك بما دل على أن المرتد لا توبة له لإثبات عدم ترتيب حكم على حياته بعد توبته ، وتحدث حول غاية ما تدل عليه عبارة «لا توبة له» ، فافترض أنها لا إطلاق فيها لحالة ما بعد توبته لو

تعذر تطبيق حد القصاص عليه ثم تاب ، لأن عبارة كهذه محتفة بما يصلح للقرينية ، إذ لسانها لسان تقرير ما يترتب على مجرد ارتداده من الأحكام ، وأن توبته لا تؤثر أثرها بالنسبة إلى فعلية ثبوت هذه الأحكام في حقه ، وليس سياقها سياق تنزيل فعله منزلة العدم لو لم يقم عليه الحد ثم تاب ليقال بأنه لا أثر لما يقوم به من أفعال بعد ذلك ، فلا يعود لها ظهور في الإطلاق ليصح التمسك به لإثبات شمول الحكم بعدم قبول توبته لمثل ما ذكرنا .

ولأجله ، فالأظهر قبول توبته باطناً وظاهراً في ما يرتبط بأفعاله وتصرفاته بعد توبته لو تعذرت إقامة الحد عليه ، فللمرتد أن يكسب ما لا بعد توبته ويحكم بتملكه له كغيره من الناس ، وله أن يتزوج حتى من زوجته التي بانّت منه سابقاً بالارتداد ، لكن بعقد جديد ، ويكون إرثه بعد موته مما كسبه بعد توبته لورثته المسلمين .

والحكم هذا هو الصحيح المتناسب مع سياق ما دلّ على عدم قبول توبة المرتد ، وهو الأقرب إلى الذوق .

هذا في المرتد الفطري .

أما المرتد المملّي فيستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، مستند ذلك أخبار .

● منها ما رواه محمد بن يعقوب ، بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن العمركي بن علي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن (ع) قال : سألته

عن مسلم تنصّر ، قال : يقتل ولا يستتاب ، قلت : فنصراني أسلم ثم ارتد ، قال : يستتاب فإن رجع ، والاقتل (١) .

هذا بالنسبة إلى استتابته ، أما زواجه فينفسح منذ ارتداده ، وتبين منه زوجته إن لم يكن مدخولاً بها ، وإلا اعتدت عدة الطلاق من حين الارتداد . دلت على الحكم الأخير أخبار .

● منها ما رواه الكليني (محمد بن يعقوب) بإسناده عن ابن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : إذا ارتد الرجل المسلم عن الإسلام بانتهام امرأته كما تبين المطلقة ، فإن قتل أو مات قبل انقضاء العدة فهي ترثه في العدة ولا يرثها إن ماتت وهو مرتد (٢) .

هذا كله في المرتد الرجل .

أما المرأة المرتدة فتحبس ولا تقتل ، ولا تنتقل أموالها إلى الورثة إلا بالموت .

● دل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الطوسي ، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٨ ، ص : ٥٤٥ ، رواية : ٥ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٣٨٦ ، رواية : ٤ .

عن أبي عبد الله (ع) في المرتدة عن الإسلام قال : لا تقتل ، وتستخدم خدمة شديدة . الخ (١) .

وينفسخ عقد نكاحها بالارتداد ، فإن كان مدخولاً بها اعتدت عدة الطلاق ، وإلا بانت بمجرد الارتداد ، وتحبس ويضيق عليها حتى تتوب ، فإن تابت قبلت توبتها بلا فرق بين المرتدة عن ملة والمرتدة عن فطرة .

● روى محمد بن يعقوب الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن غير واحد من أصحابنا ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) : في المرتد يستتاب فإن تاب قتل ، والمرأة إذا ارتدت عن الإسلام استتبت ، فإن تابت وإلا خلدت في السجن وضيق عليها في حبسها . (٢) .

ويشترط في ترتب الأثر على الارتداد شرعاً البلوغ وكمال العقل والاختيار ، فلا أثر لارتداد الصبي ولا المجنون ، ولو أكره المرء على الارتداد لم يترتب على ارتداده أي أثر ، ومثله ما لو كان غافلاً أو ساهياً أو سبق به لسانه ، أو صدر منه عن غضب أو عن جهل بمعنى الكفر .

حكم المرتد وإرثه عند أهل السنة

أما عند أهل السنة ، فالمرتد هو الراجع عن الإسلام باختياره وإرادته ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٨ ، ص : ٥٤٩ ، رواية : ١ .

(٢) م . ن ، ص : ٥٥٠ - ٥٥١ ، رواية : ٦ .

ويحكم عليه بأنه لا دين له - بخلاف الكافر الأصلي الذي يقر على دينه - إذ لا يقر على رده ، ولا على دينه الذي انتقل إليه ، ولا تطبق عليه أحكام هذا الدين .

وحكمه عندهم أن يمهل ثلاثة أيام ، فإن عاد إلى الإسلام والإقتل ، لقول رسول الله (ص) : «من بدل دينه فاقتلوه» ، لافرق بين الرجل والمرأة عند جمهور الفقهاء ، ومنهم مالك والشافعي وأحمد .

والحنفية وافقوهم في المرتد وخالفوهم في المرتدة ، فقالوا : إنها لا تقتل بل تحبس حتى تتوب أو تموت ، استناداً إلى نهى رسول الله (ص) عن قتل النساء . هذا حكمه .

أما إرثه من غيره ، فقد اتفق الفقهاء على أن المرتد لا يرث غيره مطلقاً ، مسلماً كان الموروث أو كافراً أو مرتدّاً مثله . . لأن الردة جناية يعاقب عليها ، والميراث نعمة فلا يستحقها بعد جنايته .

نعم ، لو رجع إلى الإسلام قبل استحقاق التركة كما لو رجع قبل موت مورثه أو قبل تقسيم التركة ورث (١) .

وذهب ابن عباس ، وبه قال مالك والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور - وهو الصحيح من مذهب أحمد - إلى أن المرتد لا ميراث له ، وأمواله كلها

(١) أحكام المواريث ، ص : ٩٣ - ٩٤ .

تكون فيئاً للمسلمين توضع في بيت المال ، يستوي في ذلك ما كسبه قبل الردة وما اكتسبه بعدها إلى حين استتفاء حياته حقيقة بالموت أو القتل ، أو حكماً بأن لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه (لحاقه قبل الحكم لا يعتبر موتاً لاحتمال توبته) فيوقف ماله حتى ينتهي أمره أو يحكم الحاكم بلحاقه ، فإن عاد فله ما وجد من ماله . وعلى هذا لا يرثه أحد لا من المسلمين ولا من أهل الدين الذي انتقل إليه ولا من المرتدين مثله ، ولا فرق في ذلك بين المرتد والمرتدة .

وذهب ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة - وهو مروي عن علي (ع) وأبي بكر وابن مسعود - إلى أن ماله كله لورثته المسلمين ، لا فرق في ذلك بين ما اكتسبه في حال إسلامه وما اكتسبه في حال رده ، وحجته أن المرتد يجبر على الإسلام ، فإن أبى قتل فتجري عليه أحكام الإسلام في ما ينفع ورثته لا في ما ينتفع هو به ، ولا فرق في ذلك بين مرتد ومرتدة .

وذهب أبو حنيفة إلى أن مال المرتدة لورثتها المسلمين بدون تفرقة بين الكسبين ، وأما المرتد فلا يورث عنه إلا ما كسبه قبل رده ، وأما ما كسبه بعد ذلك فهو فيء ، ويرثه من كان موجوداً وقت موته حقيقة أو حكماً على أصح الروايات عنه .

ردة أحد الزوجين

وما مرّ هو حكم إرث المرتد لو لم يكن زوجاً ، وللزوجة عند أهل السنة

حكم يختلف عن هذا الحكم من بعض الوجوه .

أما حكم الزوجية ، فلو ارتد الزوج عن الإسلام بانته منه زوجته واعتدت عدة طلاق من وقت الردة ، لأنه يعتبر ميتاً من هذا الوقت ، فيكون بهذه الردة فاراً من ميراثها فترثه إذا مات أو قتل أو لحق بدار الحرب ما دامت في العدة ، لانهم لا يحكمون بالميراث إلا بعد موته حقيقة ، يستوي في ذلك رده في الصحة ورده في مرض الموت ، ذلك أنه يستحق الموت في كليهما .

والزوجة التي ترث هي المدخول بها عندهم ، لأنها التي تجب عليها عدة الطلاق ، أما إذا ارتد قبل الدخول فإنها تبين منه لا إلى عدة ، ولا ترثه لأن الفرقه هنا فرقة طلاق لا فرقة موت ، أما إذا كانت الردة بعد الخلوة فلا ميراث أيضاً ، لأن العدة وجبت هنا احتياطاً ، والميراث حق مالي لا يثبت إلا إذا وجد سببه بيقين ، ولا يثبت للاحتياط ، وفي رأي بعض الأحناف أنه يثبت الميراث لوجود العدة ، والراجح الأول (١) .

أما إذا ارتدت الزوجة ، فإن كانت ردها في صحتها فلا يرث منها زوجها لأنها تبين منه بمجرد ردها ، وإذا بانته انقطعت الزوجية وزال سببها ، وأما إذا ارتدت وهي مريضة مرض الموت فإنها تعتبر فارة من إرثه ، فتعامل بنقيص مقصودها ، فيرثها زوجها إذا ماتت قبل انقضاء عدتها .

(١) رد المحتار ، ج : ٢ ، ص : ٤٧٠ وبعدها .

وإذا مات زوجها وهي في العدة لم ترثه في الحالتين ، لأن المرتد لا يرث أحداً ، وكذلك إذا ارتدا معاً لا يرث أحدهما الآخر (١) .

وفي المغني مقررأ مذهب الحنابلة : إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ، ولم يرث أحدهما الآخر ، وإن كانت رده بعد الدخول ففيه روايتان ، إحداهما يتعجل الفرقة ، والأخرى يقف على انقضاء العدة ، وأيهما مات لم يرثه الآخر ، وهو رأي الجماعة (٢) .

ويقول : وارتداد الزوجين معاً كارتداد أحدهما في فسخ النكاح وعدم ميراث أحدهما من الآخر ، لحقاً بدار الحرب أو أقاما في دار الإسلام ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : إذا ارتدا معاً لم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا ، فالخلاف بينهم في فسخ النكاح وعدمه (٣) .

والزنديق - وهو الذي يظهر الإسلام ويستر الكفر - كالمرتد في حكم الميراث ، وقد كان يسمى في عصر رسول الله (ص) بالمنافق ، ويسمى اليوم زنديقاً .

والخلاصة أن الردة في الجملة تمنع الإرث عند أهل السنة ، وقد عدها

(١) المغني ، ج ٦ ، ص : ٢٩٨ . وأحكام الموارث ، ص : ٩٨ .

(٢) المغني ، ج ٦ ، ص : ٢٩٨ .

(٣) م . ن .

بعضهم مانعاً خاصاً غير اختلاف الدين مطلقاً .

موقف القانون

هذا ، ولقد كان القانون المصري للأحوال الشخصية يقرر المسألة على طبق مذهب الأحناف ، إذ نص في فقرته الثانية من المادة السادسة على أن المرتد لا يرث من غيره ، وأن المسلم يرث ما تملكه المرتد قبل الردة ، وأما ما تملكه بعد الردة ، فيكون للخزانة العامة .

وعند مناقشة هذه المادة من قبل اللجنة التشريعية في مجلس النواب ، اعترض البعض على مضمونها لمخالفتها للمادة (٢١) من الدستور التي تكفل حرية الاعتقاد للجميع ، فرأت اللجنة حذفها على أن تتولى القوانين - المتكفلة ببيان المقصود من هذه العبارة - بيان أحكام المرتد .

ثم صدر قانون الوصية حالياً من بيان حكم وصية المرتد ، ولم يُعدّ تشريع خاص به بعد ذلك .

ولأجله ، فيكون العمل في إرثه بالراجح من مذهب أبي حنيفة (وهو رأي الإمام دون الصاحبين) طبقاً للمادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م ، كما هو الشأن في كل ما لم يُنصّ عليه في القوانين الموضوعية في الأحوال الشخصية^(١) .

(١) أحكام المواريث ، ص : ٩٨-٩٩ .

القتل وما يتعلق به

القتل العمد الظلم

يقع الكلام الآن في المانع الثاني من موانع الإرث ، وهو القتل على نحو العمد الظلم ، فلو قتل أحد المتوارثين الآخر عمداً بلا حق لم يرثه .

ولقد إتفق المسلمون على مانعية مثل هذا القتل ، إلا ما يحكى عن الخوارج من القول بعدم مانعيته مطلقاً ، وسيأتي .

قال في السرائر : « وأما ما به يمتنع الإرث فقتل الوارث - يعني مورثه - عمداً على نحو الظلم »^(١) .

وقال العلامة في الإرشاد : « ويمنع القاتل عمداً ظلماً »^(٢) .

وقال في الجواهر : « وأما القتل الذي هو المانع الثاني ، فيمنع القاتل من

(١) السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٩ .

(٢) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٨ .

الإرث إذا كان عمداً ظلماً ، بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، وهما الحجة بعد الصّحاح المطابقة للحكمة الظاهرة ، وهي عصمة الدماء من معاجلة الورثة وعقوبة القاتل بحرمانه من الإرث ، ومقابلته بنقيض مطلوبه من القتل»^(١) .

وقال العاملي في مفتاح الكرامة : «القاتل لا يرث مقتوله إذا كان عمداً ظلماً بالنصوص الصحيحة المتضافرة ما بين عام وخاص ، وبالإجماع من جميع المسلمين . والحكمة فيه ظاهرة ، فإنه لو ورّثه لم يؤمن أن يعاجل مورثه ، فاقتضت المصلحة أن يُعامل بنقيض غرضه»^(٢) .

وفي المغني لابن قدامة الحنبلي : «والقاتل لا يرث المقتول . .»^(٣) .
ومهما يكن ، فالأساس عندنا في القول بممانعة القتل أخبار ، بعضها عام لكل أنواع القتل ، وبعضها يخص المنع بالعمد الظلم .

● منها ما رواه محمد بن يعقوب الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد وعبد الله ابني محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) : لا ميراث لقاتل^(٤) .

(١) جواهر الكلام ، ج ٣٩ ، ص ٣٦٠ .

(٢) مفتاح الكرامة ، ج ٨ ، ص ٤٢٠ .

(٣) المغني ، ج ٢٦ ، ص ٢٩٠ .

(٤) وسائل الشيعة ، ج ١٧ ، ص ٣٨٨ .

وهو عام - كما هو واضح - شامل لحالتي العمد العدوان والحق ، وللقتل الخطأ وما جرى مجراه ولشبه العمد .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً ، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر (ع) في رجل قتل أمه ، قال (ع) : لا يرثها ويقتل بها صاغراً ، ولا أظن قتله بها كفارة لذنبه^(١) .

ومورده ، كما يظهر ، هو القتل العمد الظلم ، يدل على ذلك قوله فيه : ويقتل بها صاغراً ، إذ لا معنى للقتل قصاصاً في غير مورد العمد الظلم ، بل لا معنى للكفارة أيضاً .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن علي بن حديد جميعاً ، عن جميل بن دراج عن أحدهما (ع) قال : لا يرث الرجل إذا قتل ولده أو والده ، ولكن يكون ميراثه لورثة القاتل^(٢) . كما لو ترك القاتل أولاداً ، وكان المقتول أبا القاتل ، فنصيبه - في الحالة هذه - من التركة لأبنائه ، كما لو لم يكن موجوداً .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٨٩ ، رواية : ٢ .

(٢) م . ن ، ص : ٣٩٦ ، رواية : ٢ .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : إذا قتل الرجل أباه قُتل به ، وإن قتله أبوه لم يُقتل به ولم يرثه^(١) .

وظاهرها عدم الإرث في الموردين ، أعني مورد ما لو كان القاتل هو الأب ، ومورد ما لو كان هو الابن ، فكأنه قال : إذا قتل الرجل أباه قُتل به ولم يرثه ، وإن قتله أبوه لم يُقتل به ولم يرثه ، والتفصيل بين الموردين مع وحدة الحكم من جهة الإرث ، إنما هو لاختلاف الحكم بينهما من جهة القصاص ، ولولاه لكفى أن يقال : إذا قتل الرجل أباه أو ابنه لم يرثه .

وعلى أي حال ، فهذا الخبر وما قبله لم يقيد فيهما القتل بالعمد العدوان ، لكن قُصد بالقتل في الأخير منهما خصوصُ العمد الظلم ، إذ هو الذي يترتب عليه ثبوت الحق بالقصاص دون غيره ، والخبر في مورد تفصيل أنه ما هي الموارد التي يُستثنى منها ثبوت القصاص مع وجود ما يقتضيه ، وهو القتل العمد الظلم ، فبيّن أنه يستثنى من ثبوته حالة ما لو كان القاتلُ عمداً ظلماً هو الأب ، وكان المقتول الابن فلا يقاد الوالد عند ذلك بولده .

● ومنها ما رواه الكليني أيضاً ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٨٩ ، رواية : ٤ .

أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : لا يتوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه (١) .

والخبر ظاهر في شمول الحكم بعدم التوارث لأنواع القتل كلها كما هو واضح .

وكيف كان ، فالروايات السابقة دالة في الجملة على أنه لا ميراث للقاتل ، وبعضها صريح في أن المانع هو خصوص العمد الظلم دون غيره ، كما في خبر عبدة عن أبي عبد الله (ع) . . هذا لو كان القتل العمد عدوانياً وبغير حق .

ومن الأخبار ما فرق صراحة بين القتل العمد والقتل الخطأ ، فاعتبر الأول هو المانع دون الثاني .
من ذلك مثلاً :

● ما رواه محمد بن الحسين الصدوق ، بإسناده عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) ، أن أمير المؤمنين (ع) قال : إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها ، وإن قتلها متعمداً فلا يرثها (٢) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٨٩ ، رواية : ٥ .

(٢) م . ن : ٣٩١ - ٣٩٢ . رواية : ١٠ ، رواها في التهذيب بطريقه إلى الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن ابن محمد بن قيس ، وبطريقه إلى علي بن فضال ، عن التميمي ، عن محمد بن عاصم ، عن محمد بن قيس البجلي الثقة في مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٢ .

والظاهر أن لا خصوصية لكون المقتول أمّاً ، إذ ليس الخبر في مقام بيان طبيعة الوارث أنه أمٌ أو لا ، بل في مقام التفصيل بين ما يمنع من الإرث من أصناف القتل وأنواعه ، وأنه خصوص القتل العمد ، وبين ما لا يمنع كالخطأ مثلاً .

● ومنها ما رواه الصدوق أيضاً ، بإسناده عن الصفار ، عن محمد بن الحسين ، عن أبي الخطاب ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عبد الله بن سنان ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل قتل أمه أيرثها؟؟ . قال : إن كان خطأ ورثها ، وإن كان عمداً لم يرثها^(١) .

والرواية هذه - كما هو واضح - صريحة في التفصيل بين القتل العمد والقتل الخطأ ، وفي أن الحكم في الأول هو المنع .

وعليه ، فالحكم بمناعية القتل في الجملة - بناءً للأخبار التي سبقت - مما لا شبهة فيه .

القتل الخطأ

أما الثاني ، أعني القتل الخطأ ، فظاهر هذه الأخبار أنه ليس مانعاً في الجملة ، ونسب في الجواهر القول بذلك إلى الأشهر . قال : « ولو كان القتل

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٢ ، رواية : ٢ . ووصفها في مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٢ بالصحيحة .

خطأ ورث على الأشهر رواية وفتوى في الجملة»^(١) .

ونسبه أيضاً إلى خيرة النافع ، والجامع ، وظاهر رواية الفقيه^(٢) ، وإلى إطلاق عبارتي المقنعة والمراسم ، واستشهد له بالروایتين السابقتين ، أعني خبر محمد بن قيس عن أبي عبد الله (ع) ، وخبر محمد بن سنان عنه (ع) ، وبعموم الكتاب والسنة الدالين على استحقاق الوارث في تركة موروثه خرج منه القتال المعتمد بالدليل فيبقى غيره ، وبأن حكمة المنع هنا متفتية^(٣) .

وظاهر الأخبار السابقة أن الخطأ لا يمنع مطلقاً ، بل تفصيل بين الدية وغيرها ، ولقد ذهب إلى ذلك - أعني عدم مانعية القتل الخطأ مطلقاً من الدية أو غيرها من أصناف التركة - جماعة منهم سلا في المراسم ، والمحقق في النافع والشرائع ، والشهيد في المسالك ، والشيخ في الوسائل ، واعتبره الأخير في التهذيب والاستبصار والنهاية والسيد محمد في المفاتيح أقرب الوجهين - يعني يرث مطلقاً ، أو من غير الدية - .

ونسب في الجواهر اختياره إلى المفيد في المقنعة اتكالاً على إطلاق عبارته ، إذ فيها : «إذا كان خطأ يرثه ، لأنه غير مذب ولم يتعمد لله خلافاً»^(٤) ،

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٦٦ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٩ ، حديث : ١ .

(٣) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٦٦ .

(٤) المقنعة ، ص : ١٠٧ .

وهي بإطلاقها - إن لم يكن غير الدية هو المتبادر الشائع فينزل الإطلاق عليه - ظاهرة في هذا القول ، ونسبه إليه العلامة في المختلف والمهذب .

و كذا الشهيد الأول في الدروس والثاني في المسالك . و السبزواري في الكفاية اتكالا على ظاهر هذه العبارة ، واستدل له بعموم أدلة الإرث كتاباً وسنة وإجماعاً خرج العاجز الظالم بدليله فيبقى غيره ، لانتفاء حكمة المنع فيه لأنه غير مؤاخذ بالخطأ لرفعه عنه ، وبعموم الخبرين السابقين ، إذ ترك الاستفصال فيهما دليل العموم في ما تركه مطلقاً ، ومنه الدية .

وناقشه في مفتاح الكرامة بالقول : « وفيه أن المتبادر من قوله (ع) (يرثها ، وميراثه) الإرث من المال لا من الدية ، مع معارضته للإجماعات المنقولة ، ولما دل على منع إرث القاتل من الدية ، وعلى منع الوارث من الدية مطلقاً قاتلاً أو غيره ، كما في خبر السكوني ، ولما دل على التفصيل . » وسيأتي مزيد بيان له (١) .

القول بمانعيته مطلقاً

وذهب الحسن بن أبي عقيل والفضل بن شاذان - على ما نسب إليهما (٢) - إلى القول بمنعه مطلقاً ، وقال في مفتاح الكرامة إنه لم يوافقهما

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٣ .

(٢) المختلف (ط - قديمة) ج : ٢ ، ص : ١٩١ .

عليه أحد من الأصحاب سوى ما يظهر من الكليني ، إذ نقله عن الفضل ساكتاً عليه ، وكذا فعل الصدوق ، والظاهر منهما اختياره لمكان السكوت ، وسيأتي أن المنع مطلقاً هو مذهب الشافعي وبعض فقهاء الجمهور .

ولعلّ مستند القول بمانعية القتل الخطأ مطلقاً من الدية أو غيرها أخبار .

● منها ما رواه محمد بن يعقوب الكليني ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن حماد بن عثمان ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله (ع) ، قال : لا يقتل الرجل بولده إذا قتله ، ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده ، ولا يرث الرجل أباه وإن كان خطأ^(١) .

وهي صريحة في تأكيد مانعية القتل الخطأ من الإرث مطلقاً ، كما هو الحال في القتل العمد الظلم سواء بسواء . ومثله ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن فضال عن رجل ، عن محمد بن سنان ، عن أبي عبد الله (ع)^(٢) .

نقول : إن الروايتين هاتين غير صالحتين ، لمعارضة ما دلّ من أخبار على عدم مانعية القتل الخطأ لضعفهما .

إذ خبر الفضيل الذي دلّ على منع الخطأ ضعيف بالإرسال في رواية التهذيب ، وبالإرسال وبمعلى بن محمد في الكافي ، والثاني ضعيف بابن

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٢ ، رواية : ٣ .

(٢) م . ن .

فضال ، ومحمد بن سنان^(١) .

قال الشيخ في تعليقه على الخبر الثاني : « هذا خبر مرسل مقطوع الإسناد »^(٢) .

ثم افترض أنه يمكن أن نجد لهذا القول محملاً صحيحاً لو غضضنا النظر عن سنده ، بافتراض إرادة خصوص المنع من الدية منه ، لا مطلق التركة ، فتخصّصُ الأخبارُ هذه الدالة بظواهرها على المنع مطلقاً ما دلّ بعمومه على عدم مانعية القتل الخطأ من الإرث ، ويصبح المؤدى أن القتل الخطأ مانع من الدية^(٣) خاصة دون غيرها من أنواع التركة وأصنافها ، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً .

مناقشة الشيخ

نقول : إن الحمل - هذا - على تقدير صحة الروايات السابقة - تبرعي قصد منه الشيخ (قده) رفع التنافي بين الأخبار التي ظاهرها التعارض من دون قرينة تشهد على صحته ، وهو أسلوب استثمره الشيخ ولجأ إليه في مواضع كثيرة من كتبه ، خصوصاً الاستبصار .

وقد قرّر في الأصول أن المعتبر من الجمع بين الأخبار الجمع العرفي

(١) مفتاح الكرامة . ج ٨ . ص ٤٣٠ .

(٢) وسائل الشريعة . ج ١٧ . ص ٣٩٢ .

(٣) النهاية . ص ٦٧١ . وهو جمع سبق إليه فنبأ . بلا حظ : المفتحة . ص ١٠٧ .

الذي شهدت قرينة داخلية أو خارجية على صحته لا مطلق الجمع .

واحتمل الشيخ أيضاً وكذا العاملي في مفتاح الكرامة^(١) . أن تكون الأخبار هذه واردة مورد التقية لموافقة مضمونها لما اشتهر العمل به عند العامة ، في خصوص هذا الموضوع ، أعني القول بمانعية القتل من الإرث مطلقاً ، عمداً كان أو خطأ أو شبه عمد ، وسنعرف تقرير الخلاف بين فقهاء أهل السنة في ذلك عما قريب .

وعلى أي حال ، فالروايتان السابقتان لا اعتبار بهما لضعف سندهما أولاً ، ولإعراض الأصحاب عن العمل بهما مع احتمال ورودهما مورد التقية ، فلا تصلحان لمعارضة ما دلّ من الأخبار على عدم مانعية القتل خطأ في الجملة ، وعليه ، فلا بد من طرحهما وعدم الاعتناء بهما .

والاستدلال على المنع بما دلّ من الأخبار على مانعية القتل مطلقاً ليس في محله ، لظهوره في العمد ، ولولم يسلم ، فهو مخصّص بما دلّ على عدم مانعية الخطأ .

قال في مفتاح الكرامة : «وأنت تعلم أن الأخبار السالفة مع موافقتها لمذهب العامة ، معارضة بصحيحه عبد الله بن سنان وبحسنة محمد بن قيس ، وبالإجماعات المنقولة ، وهؤلاء الذين أجمعوا يقولون ما أجمع أصحابنا إلا على العمد ، وإلا فما كانوا ليذهبوا إلى خلاف ما أجمعوا عليه ،

(١) مفتاح الكرامة ، ج ١ ، ص ٤٣٠

لأنهم أطبقوا جميعاً على إرث القاتل المخطئ في الجملة ، والحكمة إنما تعقل في المتعمد دون المخطئ»^(١) .

وفي الجواهر : «فما في الصحيح من أنه لا ميراث للقاتل بعد تسليم عدم ظهوره في العمد ، يجب تخصيصه بما عرفت ، كما أنه يجب طرح الخبر : (لا يرث الرجل الرجل إذا قتله خطأ) والمرسل : (ومن قتل أخاً له عمداً أو خطأ لم يرثه) لضعفهما وشذوذ القول بهما على الإطلاق»^(٢) .

القول بمانعية الخطأ من الدية دون باقي التركة

وذهب قوم إلى أن القتل الخطأ يمنع من الدية فقط دون غيرها من أنواع التركة ، وعليه ، فيرث القاتل خطأ مما سوى الدية من أموال الميت ، وافترض في الجواهر أن أول من خرّج هذا الوجه المفيد^(٣) ثم حسّنه ، بل قوّاه ، ونقل عن الدروس وتلخيص الخلاف أنه المشهور ، ثم قرّب شهرته بقوله : «ولعله كذلك»^(٤) ، وعلّل تقريره «بكونه المنقول عن المشايخ الأربعة والحليين ، والطوسيين ، والقاضي ، والحلي (ابن سعيد) ، والكيدري ، والعلامة وولده - يعني الفخر - والشهيدين ، والصيمري وغيرهم»^(٥) .

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٣ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٧ .

(٣) م . ن .

(٤) م . ن .

(٥) م . ن .

ونقل دعوى الإجماع على ذلك عن الانتصار والخلاف والغنية والسرائر ، وعلى كل حال ، فالأساس في هذا التفصيل - بعد الإجماع المدعى - الرواية العامة المنقولة عن سنن البيهقي^(١) والتي فيها : «ترث المرأة من مال زوجها ومن ديته ، ويرث الرجل من مالها وديتها ، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فلا يرث من ماله ولا من ديته ، وإن قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من ديته» .

والحكم هذا هو ما يقتضيه الجمع بين ما دلَّ من الأخبار بإطلاقه على منع القاتل خطأ من الإرث ، وما دلَّ بعمومه على منع إرث القاتل من الدية ، بحمل الثاني على خصوص الخطأ . وافترض في الجواهر ، أنَّ فيها - أي الأخبار - ما هو معتبر ، كالخبر المروي والذي فيه : «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه» ، فيحمل على ما عدا القتل الخطأ من أنواعه .

قال في الجواهر : «وخرَّج المفيد وجهاً آخر ، وهو المنع من الدية . . . للنبيي الصريح المروي عن محكي الخلاف مستدلّاً به بعد الإجماع . . . وللجمع بين إطلاق إرث القاتل خطأ في الصحيحين^(٢) ، وعموم منع القاتل

(١) سنن البيهقي ، ج : ٢٦ ، ص : ٢٢١ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٩ ، من أبواب منع الإرث ، حديث : ٢٠١ .

من الدية في المعبرة^(١) . . . »^(٢) .

إن قيل : إنّ الرواية السابقة ضعيفة السند ، إذ في سندها من لم يذكر بمدح ، وهي رواية عامية لم يرد لها ذكر في مروياتنا ، ودعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور مندفة بعدم إحراز استنادهم إليها في مقام العمل ، إذ لعلهم استندوا إلى بعض ما ذكر من وجوه الجمع .

قال السيّد الخوئي (قده) : «ودعوى انجبارها بعمل المشهور لو سلّم كبروياً إلا أنّها ممنوعة صغروباً ، لأنّ اعتمادهم على الوجهين المتقدمين - يعني الجمع بين الروايات - لا على هذه الرواية ، لا أقل من الشك في الاستناد إليها»^(٣) .

قلنا : إنّ الرواية السابقة نقلها علماؤنا في كتبهم ، ورواها الشيخ (قده) كما في محكي الخلاف ، ولم يرمها أحدٌ بالضعف أو الشذوذ ، وهو أمر يوجب الاطمئنان إلى اعتمادهم عليها واستنادهم إليها في ما اختاروه من رأي لا إلى الوجوه المتقدمة ، واحتمال اعتمادهم على غيرها من وجوه مع ذكرها بعيدٌ .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٩ من أبواب منع الإرث ، حديث : ٢ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٨ .

(٣) أحكام الموارث ، ص : ٤٣ .

صرّح بذلك في مفتاح الكرامة إذ قال : «وهذه الرواية وإن لم تكن موجودة في الجوامع العظام ، إلا أنها جاءت من ناحية أصحاب الجوامع ، وخرجت عن أيديهم كما خرج غيرها من الأصول مما هو مشتمل على رجال العامة ، فما بقي فيها إلا ضعف السند ، وضعفه منجبر بعمل الأصحاب والشهرة العظيمة . . .» (١) . ثم افترضها حجة على الجمع بين الأخبار المتعارضة وشاهداً .

وعليه ، فالرواية موثقة ، لاعتماد المشهور عليها ، واستنادهم إليها بلا تحفظ ، فتصلح حينئذٍ دليلاً للمطلوب .

ولقد استظهر السيّد الخوئي (قده) عدم إرث القاتل خطأً من الدية من إطلاق بعض الروايات الصحيحة الدالة على عدم الإرث ، كصحيحة محمد بن قيس السابقة والتي فيها : «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه . . .» (٢) .

ورواية عبيد الله بن زرارة المتقدمة في الزوج والزوجة (٣) ، إذ يتعارض مدلولهما بالعموم والخصوص مع رواية محمد بن قيس والتي فيها : «إذا قتل

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٤ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ٨ ، من أبواب منع الإرث ، حديث : ٢ .

(٣) م . ن . باب : ١١ ، حديث : ١ .

الرجل أمه خطأ ورثها ، وإن قتلها متعمداً فلا يرثها ، ورواية عبد الله بن سنان المتقدمة والتي فيها : «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل قتل أمه أيرثها؟؟ قال : إن كان خطأ ورثها ، وإن كان عمداً لم يرثها» . ومورد المعارضة الدية في قتل الخطأ ، ومع التعارض تتساقط الأخبار ، والمرجع عندها ليس عمومات أدلة الإرث كما ذهب جماعة ، لأنها خاصة بما تركه الميت ، والدية ليست بما تركه ، بل المرجع إطلاق قوله تعالى : ﴿وَدِيَةٌ مَّسْلُومَةٍ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء : ٩٢] ، إذ ظاهرها - يعني الآية - أنَّ الدية على القاتل ، وأنه لا بُدَّ من تسليمها إلى أهل المقتول ، فمن اشتغلت ذمته بالدية غير من يستحقها بمقتضى الآية ، ويؤكد ذلك ذيلها ، وهو قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء : ٩٢] ، إذ لا معنى لأن يتصدق الإنسان بشيء على نفسه^(١) .

نقول : لا وجه لما ذكره (قده) من أنَّ الدية خارجة عن التركة غير مشمولة لها ، والأخبار صريحة في أنَّ الدية مما يرثه الورثة على وزان إرث التركة بلا فرق ، فتوسّع هذه الأخبار دائرة المتروك ، ليشمل اللفظ - حينئذ - ما تركه الميت مما كسبه في حياته ، وما كان بحكم ملكه بعد موته كالدية مثلاً ، وعليه ، فلا مانع من التمسك بعموم أدلة الإرث لشمولها - بلحاظ توسعة دائرة المتروك بالأخبار - للدية نفسها .

(١) أحكام المواريث ، ص : ٤٤ .

ودعوى أنَّ المتبادر من لفظ يرثها وميراثه وغيرها من المفردات ، الإرث من المال لا من الدية ، كما صرَّح العاملي في مفتاح الكرامة^(١) ، دعوى محضه بلا دليل ، خصوصاً مع قيام القرينة على إرادة الأعم من مثلها .

ثمَّ إنَّ ما ذكره السيّد الخوئي (قده) أيضاً من أنَّ المرجع عند تساقط الأخبار المتعارضة بالعموم والخصوص عمومُ قوله تعالى : ﴿ودية مسلمة إلى أهله﴾ ذكره صاحب مفتاح الكرامة فقال : «بل لو لم تكن هذه الأخبار أيضاً موجودة - أي الدالة على أنَّ القاتل خطأ يرث من الدية - لوجب المصير إليه ، لمكان المنع العقلي من دفع الإنسان إلى نفسه - في الخطأ المحض - ، أو أخذه من غيره - يعني العاقلة - في الشبيه بالعمد»^(٢) .

وقال : «هذا كله مع مخالفته للاعتبار ، إذ من البعيد أن توجب جنايته دفع شيء إليه إن كان خطأ محضاً ، أو يرث من نفسه إن كان شبيه عمداً»^(٣) .

وفيه : أنَّ ذلك اعتبار محض لا دليل عليه ، وهو مبني على الظنِّ فلا حجية فيه ، والآية في الواقع جارية في التعبير القرآني على حسب ما هو الغالب من أنَّ القاتل غير أهل المقتول ، وواردة مورد بيان استحقاق أهل القاتل

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٣ .

(٢) م . ن .

(٣) م . ن .

على المقتول الدية ، ومن الطبيعي حينئذ أن يسلم القاتل الدية إلى أصحاب الحقّ وهم أهل المقتول .

ولأجله ، فكلمة التسليم لم تلاحظ على نحو الموضوعية ، بل قصد منها بيان وجوب أصل الاستحقاق ، وأنَّ أهل المقتول يستحقون على القاتل دية القتل .

ولا فرق بين موردنا ومورد ما لو كان للميت على أحد الورثة دين ، إذ في مورد الدين ، لا يمنع وجوب دفع الوارث ما في ذمته من دين إلى الورثة من أن يكون شريكاً في الإرث ، غاية الأمر أنَّه يجب عليه أن يدفع إلى الورثة ما يزيد عن حصته ممّا هو في ذمته .

وفي موردنا من الممكن أن يُقال : إنَّ استحقاق الورثة الدية من القاتل لا يمنع من أن يكون الواجب في ذمته دفع ما عدا حصته من الدية إلى باقي الورثة .

فما ذكره السيّد الخوئي (قده) - تبعاً لصاحب مفتاح الكرامة - على ما نقله بعض مقرري بحثه ، ليس وجيهاً ، لأنّه نظر إلى حرفية الكلمة ، ولم ينظر إلى المعنى الكنائي الذي يقصد التعبير عنه بالاستحقاق ، وبأنَّ أهل الميت يستحقون على القاتل دية المقتول ، وأنّه عليه أن يسلمهم إياها . فلو كان هو من أهله وقام الدليل من خارج على أنّه يرث من الدية كما يرث من باقي التركة ، كانت هذه الآية نفسها حجة على أنّه يجب عليه أن يسلم الورثة

الآخرين - أهل الميت - ما عدا حصته من الدية بالطريقة نفسها التي يجب فيها على المدين أن يسلم الورثة ما عدا حصته من الدين ، وعلى الودعي أن يسلم ما عدا حصته مما أودع عنده . ولم يؤثر عن أحد في الموضعين الأخيرين القول بأن المدين أو الودعي ممنوع من الجزء الذي يخصه بدعوى أن المسلم شخص والمسلم إليه شخص آخر ، وإذا جاز هذا هنا ولم تنفع الآية للتدليل على خلافه جاز هناك بلا فرق .

فلا يصلح ما استند إليه السيد الخوئي (قده) لإثبات مانعية القتل الخطأ من الدية بالخصوص .

ولقد حاول (قده) أن يستدل بحجة أخرى على المنع قررها كما يلي :
 «على أنه يمكن ترجيح ما دلّ على عدم الإرث ، وهو صحيحة محمد بن قيس ، وصحيحة عبد الله بن زرارة^(١) الدالتان على عدم إرث القاتل من الدية ، لأنّ تقييد عدم الإرث من الدية بالقتل العمدي وإن كان ممكناً إلا أنّه بعيد جداً ، لأنّ الموضوع هو الدية ، وهي التي لها خصوصية ، ولا معنى لأن يُقال : إنّ القاتل عمداً لا يرث من الدية ، فإنّه لا يرث من أصل المال ، فلماذا يرث من الدية ؟ فالتقييد بها يدلّ على أنّ لها خصوصية ، وهي أنّه يُمنع منها حتى من يرث من المال ، وهو القاتل خطأ ، فالتقييد بالقتل العمدي ينافي التقييد بالدية ،

(١) وفيها : «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه» .

فالقتل العمدی غیر مقصود فی الروایتین السابقتین ، بل هما مختصتان بالخطأ ، وأنَّ القاتل خطأ لا یرث من الدیة ، وإذا كان مشمولاً فتقید بهما روايتا محمد بن قیس وعبد الله بن سنان الدالتان علی أنَّ القاتل خطأ یرث ، وتخصان بسائر المال ممّا عدا الدیة» (١) .

نقول : إنَّ الروایتین السابقتین لیستا فی مقام بیان ما لا یرث منه القاتل من مال المقتول ، بل فی مقام بیان أنَّ الزوجة ترث من دية زوجها ویرث من ديتها ، فهي مسوقة إذاً لبيان الجانب الإيجابي ، وهو الحكم بإرث أحدهما من دية الآخر ، لا السلبي ، ومن الطبيعي عندها - إذا كانت مسوقة لبيان ذلك - أن یلاحظ المورد الذي يمكن أن يستثنى من الحكم الإيجابي الذي قصد بیانه ، وهو حالة ما لو كان الوارث قاتلاً ، فتمّ استثناءه .

نعم ، لو كانت الرواية فی مقام بیان الجانب السلبي ، وأنَّ القاتل لا یرث من الدیة ، لوجب المصير إلى أنَّ المقصود من القاتل خصوص القاتل خطأ ، وإلاّ لم یکن هناك معنی لتخصيص الدية بالبيان .

لكن عرفت أنَّ الخطاب وارد فی مقام بیان إرث أحد الزوجین من دية الآخر ، وحيث إنَّ القاتل عمداً لا یدخل فی الحكم الذي قصد تقريره استثنی ، فقیل : «إلاّ أن یقتل أحدهما صاحبه» فلا یرث .

وعليه ، فما ذكره السيّد الخوئي من أنّ المقصود بالقتل في الرواية خصوص الخطأ ، والألّ لوقع التنافي بين التقييد بالعمد والتقييد بالدية وكان الأخير لغواً لا قيمة له وفي غير محله ، لأنّ الرواية ليست في مقام بيان أنّ القتل العمد يمنع من الدية ليُقال بأنّه لا وجه لذكرها مع ثبوت مانعية القتل العمد من الإرث من تمام مال المقتول ، بل هي في مقام بيان أنّ أهل المقتول يرثون من ديته إلّا في حالة مستثناة ، هي حالة ما لو كان الوارث قاتلاً على نحو العمد للموروث ، فإنّه لا يرث منها كما لا يرث من غيرها من أصناف تركته .

ولعلّه لأجل عدم تمامية ما ذكره السيّد الخوئي من وجوه للمنع ، استشكل فقال : «القتل الخطأ لا يمنع من إرث غير الدية كما مرّ ، وفي منعه عن إرث الدية إشكال . .» (١) .

والرواية العامة التي استند إليها المشهور ضعيفة عنده . وعمل المشهور ليس جابراً لضعفها على مذهبه ، فضلاً عن شكّه في استناد المشهور - في ما ذهبوا إليه - إليها واتكأهم عليها .

وعليه ، فتكون المسألة غير واضحة لديه ، ولأجله استشكل . أمّا نحن ، فنرى أنّ الرواية المفصّلة ، وإن كانت عامية ، لكنّ اعتماد المشهور عليها وذكرهم لها في كتبهم بلا تحفظ كافٍ في العمل بها .

(١) مباني المنهاج ، ج : ١٠ ، ص : ٧٨٨ .

ولأجله ، فما ذهب إليه المشهور اعتماداً على النبوي هو الصحيح ، خصوصاً مع ملاحظة ما يستشتم من الآية : ﴿وَدِيَّةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ من التغيرات بين المسلم والمسلم إليه - وإن كان ذلك لا يصل إلى حد الظهور الذي يحتاج به - هذا فضلاً عما ذكره العاملي من أن الاعتبار قاض باستبعاد العقلاء أن يأخذ القاتل من دية مقتوله شيئاً ، لجهة أن الأساس في المنع هو أن لا يجري الناس على القتل .

والخلاصة : أن القاتل خطأ يرث من تركه مقتوله ولا يرث من ديته شيئاً ، دليلنا النبوي المروي عن محكي الخلاف .

القتل العمد الحق

قلنا في ما مضى إنَّ القتل العمد الظلم مانع من الإرث مطلقاً من غير فرق بين دية الميت وباقي التركة ، ولا فرق في مانعية هذا القتل بين كونه بالمباشرة كأن يضرب القاتل المجني عليه بما يقتل قاصداً قتله فيموت ، أو بالتسبب كأن يقيده ويلقيه إلى سبع فيفترسه ، أو أن يأمر صبياً غير مميز أو مجنوناً بقتله فيصرعه ، ذلك أن الصبي أو المجنون أو السبع كالألة يحركها القاتل كما يحرك السيف بيده .

نعم ، لو أمر شخصاً عاقلاً بذلك فامتثل بإرادته واختياره فقتله ، لم يصدق على الأمر أنه قاتل حقيقة ، ولا يترتب عليه آثار القتل العمد الظلم ،

وإن كان آثماً ، وحكمه في الحالة هذه الحبس ليس إلا .

هذا لو كان القتل العمد ظلماً ، فلو كان حقاً كما لو وقع قصاصاً أو دفاعاً عن النفس والعرض والمال لم يكن مانعاً ، لخروجه عن ظاهر دليل المنع الصريح في مانعية خصوص الظلم من العمد .

● ولما رواه الصدوق بإسناده عن سليمان بن داود المنقري ، عن حفص بن غياث ، قال : سألت جعفر بن محمد (ع) : «في طائفتين من المؤمنين إحداهما باغية والأخرى عادلة اقتتلوا ، فقتل رجل أباه أو ابنه أو أخاه أو حميمه ، وهو من أهل البغي ، أيرثه؟؟ قال : نعم ، لأنه قتله بحق» (١) .

والخبر هذا وإن كان مختصاً بصورة الحرب بين أهل الحق وأهل الباطل (٢) ، إلا أنّ عموم التعليل يفيد عدم المنع في ما كان حقاً مطلقاً ، وأنّ المراد بالقتل في ما دلّ بإطلاقه على مانعية القتل العمد ، خصوص ما كان ظلماً بغير حق .

والظاهر أنّه لا خلاف بين الإمامية في حكم العمد إذا كان حقاً .
قال العلامة : «ولو تجرّد العمد عن الظلم كالقصاص والحدّ لم يمنع» (٣) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، باب : ١٣ ، من أبواب منع الإرث .

(٢) ورد الخبر في أهل العراق والشام يوم صفين .

(٣) الإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٨ .

وقال المحقق في الشرائع : «ولو كان بحق لم يمنع»^(١) .

وعقب عليه في الجواهر بالقول : «بلا خلاف أجده فيه ، بل الإجماع بقسميه عليه ، لخروجه عن ظاهر دليل المنع ، وللخبر . . . في طائفتين الخ»^(٢) .

القتل الشبيه بالعمد

ثمة من القتل ما لا يدخل في العمد مطلقاً ولا في الخطأ ، ولا ينطبق عليه حدٌ أيّ واحد منهما ، لكنّه يأخذ بعضاً من أوصاف العمد وبعضاً من أوصاف الخطأ ، كما لو أطلق رجل سهماً على طير فأصاب رجلاً فصرعه ، أو ضرب شخصاً بما لا يقتل عادة غير قاصد قتله فقتله .

ونحن إنمّا قلنا إنّهُ يأخذ شيئاً من أوصاف الخطأ ، لأنّ قصد القتل غير متحقق فيه ، وهو لجهة أنّ القتل فيه وقع بمباشرة القاتل نفسه ونتيجة لفعله فقد أشبه العمد ، ولما كان جامعاً شيئاً من أوصاف هذا وشيئاً من أوصاف ذاك اصطُح عليه بالخطأ الشبيه بالعمد .

وإذا كان حكم الخطأ هو عدم منع القاتل من إرث مقتوله في الجملة ،

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٦٠ .

(٢) م . ن .

وكان حكم العمد أنه يمنع مطلقاً ، فما هو حكم ما بينهما ، أعني الشبيه بالعمد هل يمنع أو لا؟

قد يُقال : إنَّ مقتضى القاعدة إلحاق شبه العمد بالعمد في أحكامه ، أخذاً بالإطلاقات الدالة على أن لا ميراث للقاتل ، وأنَّه لا يتوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه ، وأنَّه لا يرث الرجل إذا قتل ولده أو والده ، خرج الخطأ بدليله فيبقى غيره مندرجاً تحت الحكم بالمنع .

ولقد نسب في الجواهر إلى جماعة من فقهاءنا منهم العلامة في القواعد ، وفخر المحققين والمحقق والشهيد الثاني وابن القطان وغيرهم ، واعتبره^(١) واضح الضعف ، ونسبه العلامة في المختلف أيضاً إلى ابن الجنيّد^(٢) .

نقول : إنَّ الرواية المفصّلة بين العمد والخطأ واضحة الدلالة على إرادة ما يقابل العمد من لفظ الخطأ ، ولما كان العمد هو أن يقتل الرجل بما يقتل عادة قاصداً القتل ، فالخطأ هو ما يقابله ، أعني ما يكون بما لا يقتل ولا يتحقق فيه قصد القتل ، والوصف هذا كما يتحقق في الخطأ المحض يتحقق في الشبيه بالعمد .

فالمقابلة في الأخبار بين الخطأ والعمد ظاهرة في أن المراد من الخطأ الأعمُّ

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٦ .

(٢) المختلف ، ط . قديمة ، ج : ٢ ، ص : ١٦٣ .

منه اصطلاحاً ومن شبه العمد .

وبناءً عليه ، يأخذ شبه العمد حكم الخطأ لجهة أنه لا يمنع من الإرث مما عدا الدية ، وإن كان يأخذ حكم العمد لجهة أن الدية فيه على الجاني نفسه - وهي في الخطأ على العاقلة - لكن ذلك لمكان الدليل على إلحاقه بالعمد في حكم كهذا .

ففي المسألة إذا قولان : أقواهما أن شبه العمد كالخطأ من حيث عدم مانعيته من الإرث في الجملة ، وإليه ذهب سلال^(١) ، وابن جمزة^(٢) ، ثم اختلفا فقال سلال بعدم مانعيته مطلقاً وذهب ابن حمزة إلى منعه مما عدا الدية .

ولقد نسب صاحب الجواهر القول بإلحاق شبه العمد بالخطأ في الحكم بعدم المانعية إلى المعظم ، مستظهراً ذلك من إطلاق الخطأ في النصوص ومقابلته بالعمد على وجه يُراد منه الحصر ، وهو إطلاق - بنظره - شائع كشيوع تقسيمه إليهما ، ومن أن القتل المانع في لسان الأدلة منصرف عنه ، وعقَّب : «بل من البعيد إهمال المعظم لحكم شبه العمد مع كثرة وقوعه ومسياس الحاجة إليه ، فليس هو إلا لكون المراد بالخطأ الذي ذكروا حكمه ما يشمله خصوصاً مع وقوع ذلك منهم في مقام الاستقصاء ، مضافاً إلى كثرة القرائن هنا على

(١) المراسم ، ص : ٢١٨ .

(٢) الوسيلة ، ص : ٣٩٦ .

إرادة الأعم كما عرفت» (١) . ثمَّ يستنتج : «فيتجه الترجيح بما سمعت من أنَّه يرث ثَمَّا عدا الدية» (٢) .

نقول : إن كان مراد صاحب الجواهر من الانصراف انصراف لفظ القتل في الأدلة العامة عن الشبيه بالعمد فليس وجيهاً ، إذ لا يحرز أنَّ الانصراف هذا إنَّما هو انصراف من حاق اللفظ ، ولعلَّه حاصل منه بمعونة القرائن والسياق . والإنصاف أنَّنا لو جردنا اللفظ هذا عمَّا احتف به من قرائن لكان شاملاً لكلِّ قتل ، سواء كان عمداً أو خطأ أو شبيهاً بالعمد ، ونحن إنَّما خصَّصنا المنع بالعمد مثلاً دون الخطأ في ما مضى ، لا لأجل أنَّ لفظ القتل في النصوص منصرف إلى خصوص العمد ، بل اتكالا على الأخبار التي فصلت بين العمد فنصت على مانعيته ، وبين الخطأ فدلَّت على عدم مانعيته .

نعم ، إن كان مقصود صاحب الجواهر أنَّ المقابلة بين الخطأ والعمد في النصوص ، على وجه يُراد منه الحصر ، يجعل لفظ القتل الذي علّق عليه الحكم بالمنع في الأدلة العامة منصرفاً عن الشبيه به كان صحيحاً .

لكنَّه كما ترى انصراف ناشئ من القرائن والسياق .

والخلاصة : أنَّ القتل إذا كان شبيهاً بالعمد ففي مانعيته من الإرث قولان :

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٩ . ويقارن : إيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ١٨٤ .

(٢) م . ن .

أقواهما عدم المنع مما عدا الدية ، شأنه في ذلك شأن الخطأ المحض ، وإن كان حكم الدية فيه حكمها في العمد لجهة كونها على الجاني دون العاقلة ، وهي في الخطأ على العاقلة ، فإن عجزت عنها أو عن بعضها فالتقص على الجاني ، فإن عجز فعلى الإمام ، والخيار في تعيين الدية من بين الأصناف المختلفة للجاني نفسه .

القول الثاني : إنَّه كحكم العمد في الجميع لافرق بين حكم الإرث وحكم من تجب عليه الدية ، وقد عرفنا وجهه .

هذا هو حكم القتل عند الإمامية ، أمّا حكمه عند جمهور فقهاء السنة .

رأي أهل السنة

اتفقت كلمة فقهاء أهل السنة على أنَّ القتل يمنع من إرث القاتل مقتوله ، ولم يخالف في ذلك إلا الخوارج ، فقالوا بعدم مانعية القتل مطلقاً ، مستندين إلى عموم آيات الموارث الشاملة للقاتل ، فيجب العمل بما فيها .

وحكي عن سعيد بن المسيّب وابن جبير أنَّهما ورثا القاتل ، وحُكم عليه بالشذوذ لقيام الدليل على خلافه .

واستدلوا لمانعية القتل في الجملة بما رواه أبو داود عن عمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن رسول الله (ص) أنَّه قال : « لا يرث القاتل شيئاً » .

وبما رواه مالك في الموطأ ، وأحمد في المسند ، وابن ماجه عن عمر قال :
سمعت رسول الله (ص) يقول : «ليس لقاتل ميراث» (١) .

وبأنَّ القاتل يقصد بالقتل استعجال إرثه من مقتوله ، فيعاقب بحرمانه
منه ، زجرأله ومعاملة بنقيض مقصوده ، وبأنَّه لو لم يمنع من الميراث لفتح باب
الفساد في الأرض حيث يتخذ الورثة الذين لا خلاق لهم القتل ذريعة للوصول
إلى تركة مورثيهم ، وبأنَّ الميراث نعمة في ذاته ، فلا تنال بالمحظور ، وهو القتل
الذي يقطع الموالاة التي ينبني عليها الإرث (٢) .

وبالرغم من هذا الاتفاق على مانعية القتل في الجملة ، فقد اختلف
فقهاء السنة في نوع القتل المانع وطبيعته .

مذهب الأحناف

فذهب الأحناف إلى أنَّ القتل المانع هو الذي يتعلّق به وجوب القصاص
أو الكفارة ، فيشمل العمد وشبه العمد والخطأ وما جرى مجراه .

والأول : هو أن يتعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه في تفريق
الأجزاء ، كالخشب المحدّد والحجر وغيرهما ممّا يقتل عادة ، على الخلاف بين
أبي حنيفة وصاحبيه في ما يقتل .

(١) منتقى الأخبار شرح نبيل الأوطار ، ج ٦ : ص ٦٤ .

(٢) أحكام الموارث ، ص ٨٠ .

والثاني : هو أن يضربه متعمداً بما لا يستعمل للقتل عادة فيقتله .

والخطأ نوعان : خطأ في القصد ، وخطأ في الفعل .

والأول : هو أن يرمي مثلاً شبحاً يظنه صيداً فإذا مو إنسان .

والثاني : هو أن يرمي إنساناً غرضاً مقصوداً كغزال مثلاً فينحرف عنه ويصيب إنساناً .

والجاري مجرى الخطأ : هو ما يقع ممن لا قصد له ، كنائم ينقلب على شخص فيقتله . فالقتل بأحد هذه الأنواع الأربعة مانع عند الأحناف ، أمّا في الأولين ، فلأنّ القاتل فيهما قصد قتل مورثه استعجالاً فيعامل بنقيض مقصوده ، وأمّا في الأخيرين ، فلأنّ القاتل فيهما قاتل حقيقة ، وقد قصر في التثبت والاحتراز في موضع الاحتياط والحذر ، فباشر القتل المحذور فلزمته الكفارة والحرمان ، ولأنّهُ ربّما قصد القتل وتظاهر بالخطأ هروباً من المسؤولية ، فنزل هذا التوهم منزلة التحقق سداً للذرائع^(۱) .

ولقد اشترطوا في مانعية هذه الأنواع أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً .

أمّا الذي لا يمتنع عندهم ، فهو الذي لم يتعلّق به وجوب قصاص أو كفارة ، فلا يمتنع وإن كان عمداً ، كالقتل بحقّ أو بعدراً أو عن تسبّب ، وكالقتل من غير مكلف .

(۱) أحكام الموارث ، ص : ۷۹ ، والوصايا والأوقاف والموارث ، ص : ۲۳۹ .

والأول : هو القتل بحقّ ، كأن يقتل مورثه بمقتضى وظيفته تنفيذاً لحكم قضائي بقتله ، أو حداً كقتل المرتد ، أو دفاعاً عن النفس إذا تعين طريقاً لذلك .

والثاني : كقتل الزوج زوجته أو الزاني بها عند مفاجأتهما حال الزنا ، ويعتبر معذوراً من جاوز حدّ الدفاع الشرعي ، بأن كان في الإمكان الدفاع عن نفسه بدون قتل فتجاوزه وقتل ، دون قصد للقتل ، وأصلُ الدفاع لا يمكن ضبط حدّه فيغني عن التجاوز فيه ، وهو إنّما لا يمنع لأنّه إمّا واجب أو صاحبه معذور فيه .

والثالث : وهو القتل بالتسبّب ، كمن يحفر بئراً في الطريق في غير ملكه وهو يعلم أنّ مورثه يمر فيه ، وكواضع الحجر في الطريق ، فوقع المورث في البئر أو عثر في الحجر فمات من ذلك ، فإنّه لا يمنع من الميراث ، إذ لو فعل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشيء إجماعاً ، فهو ليس قاتلاً حقيقة بل متسبب ، والدية هنا لا على القاتل بل على العاقلة ، صيانة لدم المقتول عن الإهدار^(١) .

ومثله ما لو شهد الوارث زوراً فأعدم مورثه بناءً على شهادته ، أو وضع له السمّ في طعامه أو شرابه فأكله أو شربه فمات من ذلك^(٢) .

وأما الرابع : وهو القتل من غير المكلف ، كصبي لم يبلغ الحلم ،

(١) أحكام الموارث ، ص : ٢٤٠ .

(٢) م . ن . ، ص : ٨٣ .

ومجنون أو معتوه ، ومن كان في غيبوبة من عقار تناوله مضطراً أو عن غير علم ، فإنه في كل هذه الأمثلة لا يمنع ، لأن القتال فيه غير متهم باستعجال موت مورثه ، ولأن الحرمان جزاء القتل المحظور ، وفعل غير المكلف لا يوصف بالحظر قبل أن يتوجه إليه خطاب الشارع ، وهو لم يتوجه بعد ، فهو قتل لا إثم فيه ، فلا يتعلق به حرمان ولا كفارة ، وإن أوجب الدية على العاقلة .

أما المالكية

فقد خصّوا المنع بالقتل العمد العدوان ، سواء كان بالمباشرة أو بالتسبب .
والأول : هو أن يقصد إنسان ضرب آخر معصوم الدم بما يقتل غالباً كالسيف ، أو بما لا يقتل كذلك .

والثاني : هو أن يحفر بئراً مثلاً ، أو يقدم طعاماً مسموماً لا يعلم الآكل وجود السم فيه . ومنه التحريض ، وشاهد الزور إذا بنى الحاكم على شهادته حكماً بإعدام مورثه ونفذه فيه ، ومنه الأمر به ، والإكراه على قتل معصوم الدم ، والدالّ والمسهّل للقاتل بأعمال تتصل بالقتل ، والمشارك . والقاتل بالتسبب كالقاتل بالمباشرة من حيث الحكم ، وإن كان الأول لا يعدّ فاعلاً أصلياً ، ذلك أنه ما دام يتوفر فيه التعمد والعدوان فيكون حكمه حكم المباشر المتعمد ، فلا يرث من مال مقتوله ولا من ديته ، لأنه قاصد للقتل راغب به ومعين عليه .

أما الخطأ وما جرى مجراه ، فلا يمنع من الميراث عند المالكية ، لأنَّ حكمة المنع ، وهي ردّ القصد السيئ على قاصده ، لا تتحقق فيه .

وكذا لا يمنع من الميراث عندهم (على رأي مشهور) قتل من لا يعتد بقصده كالصبي والمجنون والمعتوه ، وكذا لو لم يكن القتل عدوانياً ، كما لو كان بحق قصاصاً أو حداً ، أو لعذر ، كأن يقتل الزوج زوجته إذا فاجأها متلبسة بالزنا ، وكالقتل بمجاوزة حدّ الدفاع الشرعي^(١) .

والشافعية

على الرأي الصحيح عندهم^(٢) يرون مانعية القتل من الميراث مطلقاً ، وعلى أي صورة وقع ، ومن أي شخص صدر ، يعني عمداً كان أو شبه عمد ، خطأ أو ما جرى مجراه ، مباشراً كان أو بالتسبب ، بحق أو بغير حق ، عاقلاً كان القاتل أو غير عاقل ، دليلهم عموم : «ليس للقاتل من الميراث شيء» .

والحنابلة

يرون - كما في رواية عن إمامهم - رأي الشافعية في عموم المنع ، وفي رواية أخرى عنه أيضاً وهي المعتمدة في المذهب^(٣) ، أنَّ القتل المانع هو ما كان

(١) أحكام الموارث ، ص : ٨٠ . والمغني ، ج : ٦ ، ص : ٢٩١ .

(٢) أحكام الموارث ، ص : ٨٠ .

(٣) م . ن ، ص : ٨١ .

مضموناً بالقصاص أو الكفارة أو الدية ، فيشمل العمد العدوان ، وشبه العمد والخطأ وما جرى مجراه ، والقتل بالتسبب ، والقتل من غير المكلف ، فإنه تجب فيه الدية ، وأما غير المضمون بشيء مما ذكر فليس بمانع ، وذلك كالقتل حداً أو دفاعاً عن النفس ، لأنه قتل بحق ، أو كالقتل الذي يقصد بسببه المصلحة كعلاج فمات بسبب ذلك ، يستوي في ذلك المنفرد بالقتل والمشارك لغيره فيه (١) .

موقف القانون

ولقد أخذ القانون برأي المالكية ، حيث نصّ قانون المواريث المصري في المادة الخامسة منه على أنّ من موانع الإرث قتل المورث موروثه عمداً ، سواء كان القاتل فاعلاً أصلياً أو شريكاً ، وسواء كان شاهد زور أدّت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه ، أو كان بغير حق أو عذر ، ولا بُدّ من أن يكون القاتل عاقلاً قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة .

ويعدّ في القانون من الأعذار تجاوز حدّ الدفاع الشرعي .

وعليه ، فقد خالف القانون رأي الأحناف في موضعين :

١- أنه جعل القتل بالتسبب مانعاً ، وهم لم يجعلوه كذلك .

(١) المغني ، ج ٦ ، ص ٢٩٢ .

٢ - أنه لم يجعل الخطأ مانعاً ، وهم جعلوه كذلك .

ولقد بينت المذكرة التوضيحية أنه يدخل في العمد المباشر الإجهازُ على شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتلاً من مقاتله .

وأنه يدخل في القتل بالتسبب قتل الأمر والدال والمحرض والمشارك والريئة - وهو من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل - وواضع السم وشاهد الزور الذي سببت شهادته القتل .

وبينت المذكرة أيضاً أن القتل العمد يمنع في جميع الأحوال ، إلا أن يكون قصاصاً أو حداً ، أو في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال ، ومنه قتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتهما ، والقتل في حالة تجاوز حدّ الدفاع الشرعي .

وبينت أيضاً أن اشتراط كون القاتل عاقلاً في المنع فُصِدَ به إخراج ما يأتي :

١ - الجنون والعاهة العقلية .

٢ - ارتكاب القاتل القتل وهو في غيبوبة ناشئة عن عقاقير أيّ كان نوعها ، إذا أخذها القاتل قهراً عنه أو من غير علم بها^(١) .

(١) الوسيط في أحكام التركات والموارث ، ص : ٦٥ وبعدها . وأحكام الموارث ، ص : ٨٦ بتفصيل .

عدم حاجبية القاتل من هو أبعد منه

القاتل لا يرث ولا يحجب من هو أبعد منه ، وإن كان يتقرب إلى المقتول بواسطة القاتل ، مثاله لو مات رجل وكان له ابن واحد وأخ وابن ابن ، فالعمومات تقتضي هنا أن يرث الولد أباه ويحجب من هو أبعد منه ، لكن دلّ الدليل على أن القاتل ممنوع من الإرث لقتله ، والسؤال هو : هل يبقى حجه أو لا؟

ربّما يُقال : إنّه لا وجه لارتفاع الحجب ، إذ ثمة حكمان في المقام ثابتان للابن لو غصّ النظر عن القتل ومانعيته ، وهما الإرث والحجب ، وقد دلّ الدليل على أن القاتل لا يرث ، فيرتفع إرثه للدليل ، وأمّا حجه فلا يوجد ما يدلّ على ارتفاعه ، والأصل في المورد الذي يوجد فيه حكمان رفع أحدهما بدليل أن يبقى الآخر ثابتاً ما لم يدلّ دليل على رفعه وبمقتضى هذا الأصل ، يمنع القاتل من الإرث ويبقى حجه ، فلا يرث ولد الولد ، ولا الأخ مع وجود الولد وإن كان قاتلاً .

لكنّ الحقّ أنّ الحجب ليس حكماً مستقلاً في قبال الإرث وبإزائه ، وهو ليس ثابتاً معه وفي عرضه ، بل ثبوته إنّما هو في طول ثبوت الحكم بالإرث ومن لوازمه ومقتضياته ، إذ يحجب الابن ابنه ، والابن الأخ باعتبار كونه وارثاً ، فإن لم يرث لم يحجب ، فإذا ارتفع الإرث المقتضي للحجب لمانع ، ارتفع

الحجب في إثره ، ونزل الوارث الممنوع من الإرث منزلة العدم ، كما لو كان ميتاً .

ولقد دلَّ على التلازم بين ارتفاع الإرث وارتفاع الحجب أخبار ، منها :

- ما رواه محمد بن الحسين الصدوق ، بإسناده عن صفوان بن يحيى ، وابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أحدهما (ع) في رجل قتل أباه قال : « لا يرثه ، وإن كان للقاتل ولد ورث الجدَّ المقتول »^(١) .

- ومنها ما رواه محمد بن يعقوب الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد جميعاً ، عن جميل بن دراج ، عن أحدهما (ع) قال : « لا يرث الرجل إذا قتل ولده أو والده ، ولكن يكون الميراث لورثة القاتل »^(٢) .

والخلاصة : أن القاتل لا يرث ولا يحجب من هو أبعد منه وإن تقرب به ، بمعنى أن القاتل لا يحجب البعيد حتى لو كانت الواسطة بين البعيد والمقتول هي القاتل نفسه ، كابن الابن المتقرب إلى الجدِّ بالأب . فلو قتل الابن الجدَّ ولم يكن للجدِّ ولدٌ سواه ، ورث ابن الابن نصيب أبيه القاتل من تركه جدّه ، فلو انحصر الإرث بالأب كانت التركة لابن الابن ، وإن كان للمقتول أب أو أم كان الإرث

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٦ ، رواية : ١ .

(٢) م . ن . رواية : ٢ .

لهما ولولد القتال ، وإذا انحصر الإرث بالقتال ولم يكن له أولاد ، انتقل الإرث إلى الطبقة الثانية ، أعني الإخوة والأجداد مثلاً ، فإن لم يوجد فإلى الأعمام والأخوال ، وهكذا تتدرج المسألة على طبق ترتب طبقات الإرث ، فلو لم يكن له وارث إلا القتال وفقد غيره في جميع الطبقات كان الإرث للإمام ، إذ الوارث القتال منزل هنا منزلة العدم ، فلا يترتب في الإرث على وجوده أثر ، فيصدق في المقتول أنه لا وارث له ، فتكون تركته للإمام .

والظاهر أن المسألة هذه لا خلاف فيها بين الفقهاء .

قال العلامة في الإرشاد : «ولا يُمنع ولد الولد - يعني من ميراث جدّه - بجريرة أبيه» (١) .

وفي القواعد : «ولو كان لقاتل أبيه ولد ورث الجدّ ، ولم يُمنع لمنع الأب ، إذا لم يكن هناك ولد للصلب . . .» (٢) .

وعلق عليه في مفتاح الكرامة بالقول : «قد سلف أن الواسطة لا تمنع لأنها كالمعدومة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون لكفر أو قتل أو غيرهما ، ويدل عليه بعد الإجماع ما رواه . . . الخ» (٣) .

(١) إرشاد الأذهان ، ج : ٢ ، ص : ١٢٨ .

(٢) قواعد الأحكام ، «ضمن مفتاح الكرامة» ج : ٨ ، ص : ٤٧ .

(٣) م . ن .

وفي الجواهر : «ولو قتل أباه وللقاتل ولد ورث جدّه إذا لم يكن هناك ولد للصلب ، ولم يُمنع من الميراث بجناية أبيه»^(١) ، ثم علّل الحكم بالأخبار التي ذكرناها آنفاً .

حكم الدية لجهة إخراج الدين منها وإنفاذ الوصية

والدية في حكم مال المقتول تقضى منها ديونه وتخرج منها وصاياه ، شأنها في ذلك شأن غيرها من ممتلكات المورث وأمواله ، سواء كان القتل خطأ أو عمداً فأخذت الدية صلحاً ، أو لتعذر القصاص بموت الجاني أو فراره .

ومستند ذلك أخبار منها :

● ما رواه محمد بن الحسن الطوسي بإسناده عن الصفار ، عن يعقوب ابن يزيد ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحق بن عمّار ، عن جعفر (ع) أنّ رسول الله (ص) قال : «إذا قبلت دية العمد فصارت مالاً فهي ميراث كسائر الأموال»^(٢) .

ولا خصوصية في الخبر لدية العمد ، بل يمكن القول : إنّ دية العمد لما كانت تثبت بالتصالح بين وليّ المقتول والقاتل أو أهله ، وقد اعتبرت مع ذلك في النصوص من جملة التركة ، فاعتبار دية الخطأ مثلاً منها أولى ، ذلك أنّ

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٥ . والنص هو نص الشرائع .

(٢) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٧ ، رواية : ١ .

الأخيرة تثبت ابتداءً بمجرد القتل ، وبلا توقف على تصالح .

● وما رواه الطوسي أيضاً ، بإسناده عن عليّ بن الحسن بن فضال ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، وسندي بن محمد ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) قال : «أيما امرأة طلقت زوجها قبل أن تنقضي عدتها ، فإنّها ترثه ثمّ تعتدّ عدة المتوفى عنها زوجها ، فإنّ توفيت في عدتها ورثها ، وإن قتلت ورث من ديّتها ، وإن قتل ورث من ديّته ما لم يقتل أحدهما صاحبه» (١) .

ولفظ «ورث» صريح في أنّ الدية من جملة الموروث ، وجزء من مال المقتول ، فكأنّ المقتول يملك الدية ثمناً لجسده أو لحياته ، فتدخل في جملة ماله .

هذا بعض ما دلّ على أنّ الدية من جملة التركة وجزء منها ، وهناك أخبارٌ دلّت على أنّ الدية تدخل في الوصية أيضاً ، وتكون جزءاً منها ، من ذلك مثلاً :

● ما رواه الكليني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «قال أمير المؤمنين (ع) : من أوصى بثلثه ثمّ قتل خطأ ، فإنّ ثلث ديّته داخل في وصيته» (٢) .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٥ ، رواية : ٢ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ٣٧٢-٣٧٣ ، رواية : ٢ .

فلا يقتصر الثلث الموصى به على ثلث ما تركه الميت من مالٍ ملكه في حياته ، بل يشمل أيضاً ما يكون بعد موته دية له .

● وما رواه الطوسي ، بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن يونس بن عقيل ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) قال : « قضى أمير المؤمنين (ع) في رجل أوصى لرجل بوصية مقطوعة غير مسماة من ماله ثلثاً أو ربعاً أو أقل من ذلك أو أكثر ، ثم قتل بعد ذلك الموصي ، فوديَ فقضى في وصيته أنها تنفذ من ماله ومن ديته كما أوصى » (١) .

● وما رواه الكليني ، عن أبي عليّ الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن يحيى الأزرق ، عن أبي الحسن (ع) ، في رجل قُتل وعليه دين ، ولم يترك مالاً ، فأخذ أهله الدية من قاتله ، عليهم أن يقضوا دينه؟ قال : نعم ، قلت : وهو لم يترك شيئاً ، قال : إنما أخذوا الدية فعليهم أن يقضوا دينه » (٢) .

والخبر ليس في مورد ذكر خصوص حكم الدين ، إنما هو في مقام بيان أن لا فرق بين الدية وغيرها من أصناف التركة ، وأنه يجري عليها ما يجري

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٧٣ ، رواية : ٣ .

(٢) م . ن . ج : ١٧ ، ص : ١١١-١١٢ ، رواية : ١ .

على غيرها من أموال الميت من أحكام .

واستشكل بعض - كما في الجواهر - في اعتبار دية العمد من جملة التركة مستنداً إلى أن دية الخطأ ثابتة بنفس التشريع ، بلا توقف على شيء إلا مجرد القتل ، فكأن الميت يملكها ، أما دية العمد فليست كذلك ، إذ الثابت في مورد القتل العمد هو حق القصاص ابتداءً لا الدية ، وهي إنما يرجع إليها بالتصالح بين وليّ المقتول والقاتل أو أهله ، فتكون الدية تعويضاً عن حقهم في القصاص كأبي حق من الحقوق الثابتة التي يعوض عنها بالمال ، فلا تكون على هذا بحكم مال الميت .

وبعبارة أخرى يُقال : إنَّ الدية للقتل العمد إنما تكون صلحاً بين الورثة وبين القاتل ، إذ الورثة يستحقون القصاص ابتداءً ، فيقع التصالح بينهم وبين القاتل - أو أهله - في أن يتنازل الورثة عن حقهم في القصاص ، فيعوض عليهم بالدية كما هو الحال في غيره من الحقوق كحق الشفعة أو حق الخيار ، فلا تكون الدية على هذا بحكم مال الميت .

وذهب آخرون إلى المنع من قضاء الدين من الدية مطلقاً ، سواء كانت دية خطأ أو دية عمد ، معللين بأنها ليست من أموال الميت التي تركها ، والدين إنما يقضى من أمواله .

واعتبر في الجواهر هذا القول اجتهداً في قبال النص والإجماع ،

مضيفاً : « ضرورة كون الدية في الخطأ عوضاً عن النفس فيستحقها الميت عند خروج روحه » (١) .

نقول : إنَّ الأدلة صريحة في أنَّ الثابت في صورة القتل العمد ليس القصاص ، بل إمَّا القصاص وإمَّا الدية على نحو التخيير ، فليست الدية تعويضاً للورثة عن حقّ تنازلوا عنه ، بل هي تعويض عن الميت نفسه ، وليس الملحوظُ حيثُ تثبت الدية عند العفو الأولياء ، بل الملحوظ كونُ الواجب على القاتل عند تنازل الأولياء عن حقّ القصاص هو الدية . وبعبارة : ليس الملحوظ في الدية أن تكون تعويضاً عن الحقِّ بما هو شيء له مالية ، وإنَّما الوارث مخيَّر على نحو الترتيب بين أن يقتصرَّ وبين أن يأخذ الدية إن لم يختار الاقتصاص .

فالمفهوم من الدية أنَّها ثابتة عوضاً عن نفس الميت ، فلا يلاحظ فيها معنى العوضية ، تماماً كأيِّ شيء يملكه الإنسان ثمَّ يعاوض عنه بالمال ، وعليه ، فدية العمد ثابتة من أول الأمر بنفس التشريع كدية الخطأ سواء بسواء ، غايته أنَّ دية العمد تتحقق بعد التنازل عن حقّ القصاص ، ودية الخطأ تثبت على التعيين بالقتل ، وحكم الاثنين واحد ، في أنَّهما من شؤون الميت نفسه وليستا من شؤون الأولياء .

وضعفُ الخبر الوارد في المقام بغياث بن كلوب مجبورٌ بعمل

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٥ . ويلاحظ : النهاية ، ص : ٣٩ . والمهذب ، ج : ٢ ، ص : ٦٣ .

الأصحاب ، واعتمادهم عليه كاف في صحة الاستدلال به والاستناد إليه والعمل على مقتضاه .

والخلاصة : أنَّ دية المقتول كسائر أمواله تُخرج منها ديونه ووصاياه ، لا فرق في ذلك بين دية العمد ودية الخطأ .

وارث الدية

يرث الدية كلُّ مساب ومناسب ، حتى الزوجين - وإن كانا لا يرثان من القصاص شيئاً - لعموم قوله تعالى : ﴿فقد جعلنا لوليّه سلطاناً﴾ [الإسراء: ٣٣] ، وادعى في الجواهر الإجماع عليه^(١) ، واستثنى المشهور من ذلك من يتقرب إلى الميت بالأم ، يستوي في ذلك الإخوة والأخوات وأولادهم ، والأجداد للأم ، وكذا الأخوال .

ونقل في الجواهر عن الخلاف الإجماع عليه ، وعن السرائر نفى الخلاف فيه^(٢) .

قال العلامة في الإرشاد : «ويرث الدية كلُّ مناسب ومساب ، وفي المتقرب بالأم قولان»^(٣) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٧ .

(٢) م . ن . ج : ٣٩ ، ص : ٤٦ .

(٣) الإرشاد ، ج : ٢ ، ص : ١٢٨ .

وقال في القواعد : «يرث الدية كلُّ مساب ومناسب عدا المتقرَّب بالأم على رأي»^(١) .

وقال المحقق في الشرائع والنافع : «يرث الدية كلُّ مناسب ومساب عدا من يتقرَّب بالأم فإنَّ فيهم خلافاً»^(٢) .

ومثله ما قاله الشيخ في النهاية والفخر في الإيضاح^(٣) .

واستدلوا لذلك بأخبار منها :

● ما رواه الكليني ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله (ع) قال : «قضى أمير المؤمنين (ع) في دية المقتول أنّه يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين إلا الإخوة والأخوات من الأم فإنَّهم لا يرثون من ديته شيئاً»^(٤) .

● وما رواه الكليني أيضاً ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ،

(١) مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٩ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٦ . والمهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٥٣ .

(٣) النهاية ، ص : ٦٧٣ . والمهذب ، ج : ٢ ، ص : ١٦٣ . وإيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص : ١٨٠ .

(٤) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٣ ، رواية : ١ .

عن يونس ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر (ع) قال : «الدية يرثها الورثة على فرائض الميراث ، إلا الإخوة من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً» (١) .

والمذكور في الأخبار كما هو واضح الإخوة والأخوات للأم ، ولأجله اقتصر بعض في الحكم بالمنع على من ذكر دون غيرهم ممن يتقرب بالأم ، لجهة أنه موضع النص ، فيقتصر في الحكم بالمنع عليه ، ويرجع في غيره إلى الإطلاقات الدالة على أن حكم الدية حكم مال الميت فيرثها أهله ، والقدر المتيقن من التقييد تقييدها بالإخوة والأخوات ، أما غيرهم فلا دليل على منع توريثهم من الدية . وإليه ذهب صاحب الكفاية ، ومال إليه في المسالك (٢) .

نقول : إن الظاهر من الأخبار أن لا خصوصية للإخوة والأخوات في المقام ، وأن المنع إنما هو باعتبار التقرب بالأم ، فيشمل المنع الأخوال والأجداد ممن يتقربون إلى الميت بها أيضاً ، سيما أن الأجداد في طبقة الإخوة فإذا امتنع إرث هؤلاء امتنع إرث أولئك ، أما أبناء الأخ وأبناء الأخت فإنهم يرثون بواسطة الإخوة - أعني آبائهم وأمهاتهم - فإذا امتنع إرث الآباء والأمهات فبالأولى من يرث بواسطة الإخوة ، ولعلّه لأجل ذلك لم يفرّق السيّد الأستاذ (قده) بين الإخوة وغيرهم فقال : «ويرثها - الدية - كل وارث ، سواء أكان ميراثه بالنسب أم

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٤ ، رواية : ٤ .

(٢) مسالك الأفهام ، ج : ٢ ، ص : ٣١٤ . ويقارن : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٥٠ .

بالسبب ، حتى الزوجين ، وإن كانا لا يرثان من القصاص شيئاً ، نعم ، لا يرثها من يتقرب بالأم ، سواء الإخوة والأخوات وأولادهم وغيرهم ، كالأجداد للأم والأخوال ...» (١) .

واعتبر في الجواهر أن المحقق إنما ذكر في القواعد العنوان الأعم مع أن المذكور في الروايات الإخوة فحسب ، للقطع بالمساواة أو الأولوية ضرورة أقربيتهم من غيرهم (٢) ، ومرجعه كما ترى إلى ما ذكرناه .

وذهب ابن إدريس - على ما حكى عنه في الجواهر (٣) - إلى القول بإرث الجميع للدية حتى من يتقرب منهم بالأم استناداً إلى عموم أدلة الإرث ، وإليه ذهب الشيخ في المبسوط وابن حمزة في الوسيلة (٤) ، ووصفه في الجواهر بالضعف لجهة ضرورة تخصيص العمومات بما مر من أخبار .

وحكى أقوالاً أخرى قال : إنه لا يعتد بها ، كمنع المتقرب بالأب وجدّه ، أو منع خصوص النساء منهم ، أو منعهن إذا انفردن وتورثن إذا اجتمعن مع الذكور أو بالعكس ، ثم عقب موهناً فقال : والكل كما ترى .

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٠٤ .

(٢) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٤٧ .

(٣) م . ن . واختار في أحكام الديات عدم إرثهم قال : (ومن ليس له من الدية شيء من الأخوة والأخوات من الأم ، ومن يتقرب من جهتها ، فليس لهم المطالبة بالدم ولا الدية . . . الخ) . السرائر ، ج : ٣ ، ص : ٢٢٧ .

(٤) المبسوط ، ج : ٧ ، ص : ٧٤ . والوسيلة ، ص : ٣٩٦ .

وعليه : فالقول بعدم إرث من يتقرب بالأم مطلقاً من الدية هو الصحيح ،
للأخبار السابقة المخصّصة لعموم أدلة الإرث . وكون المذكور فيها خصوصُ
الإخوة للأم لا يجعل الحكم مختصاً بهم ، مع القطع بالمساواة بينهم وبين غيرهم
ممن يتقرب بها .

وما في خبر السكوني^(١) من أنَّ عليّاً (ع) كان لا يورث المرأة من دية
زوجها شيئاً ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً . . . الخ ضعيفُ السند ، وقد
حمله الأصحاب على التقية أو على أن يكون القتل خطأ .

والخبر مع ضعفه لا يعارضُ ما مرَّ من أخبار فيها الصحيح والموثق ، كما
هو الحال في خبر ابن سنان مثلاً ، وعليه ، فلا بُدَّ من طرحه وعدم العمل به .

لو أبرأ المجروح جارحه في حياته ثم مات بالجرح

لو جرح شخصٌ فمات ، وكان المجروح قد أبرأ جارحه في حياته ،
فالمشهور عدم سقوط الدية بالإبراء ، سواء كان الجرح خطأ أو عمداً ، وسواء
كان المجروح في مجال الطبابة واعتذر الجارح منه فأبرأه ، أو توسط الناس بينهما
فأعفاه وأسقط حقه .

والأساس في هذا الحكم ما رواه الكليني بإسناده عن محمد بن الحسن

(١) رواه الكليني بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن
السكوني . . . يلاحظ الوسائل ، ج : ١٧ ، ص : ٣٩٥-٣٩٦ ، رواية : ٤ .

الصفار ، عن الحسن بن موسى بن الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر (ع) أنَّ علياً (ع) كان يقول : « لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ » (١) .

ولقد فهم من الخبر أنَّه لا يحكم بثبوت الدية إلى أن يبرأ الجرح ، إذ ثمة حالة منتظرة يمكن أن تكون خاتمتها موت المجروح بسبب جرحه ، والدية إنَّما تثبت بعد الموت ، أمَّا حال الحياة فدية النفس ليست مستحقة ليُقال إنَّ إبراءه الجراح حال حياته إسقاط لحقه .

قال السيّد الأستاذ (قده) ما مفاده : « إنَّ الدية تثبت بالموت ولا دية قبله ، بمعنى أن لا حقّ للمجروح قبل موته ليبريء جرحه منه ، ولا ثبات للدية في مورد كهذا ، ودية النفس لا تثبت إلَّا بالموت ، فإذا أبرأه منها قبل ذلك فقد أبرأه ممَّا لم يجب ، وأسقط من ذمته ما لم يثبت في حقه » .

نقول : إنَّ الدية من حقوق الشخص المجني عليه ومن شؤونه ، ولأجل ذلك دخلت في تركته وفي جملة ماله ، وليس ثمة مانع من أن يسقط المرء ما هو من شؤونه ولو كان ممَّا يثبت له بعد موته .

وبعبارة أخرى يُقال : إنَّ مبدأ الحقّ هو ما ثبت في حياة المجروح ، والمقصود به الجرح ، إذ عندما تحقق الجرح ثبت للمجروح استحقاق دية

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، ص : ٢١١ ، رواية : ٢ .

الجرح ، سواء تطور الجرح فأوجب الموت أو لم يتطور ، فبالجرح ثبت للمجروح حقٌّ على الجارح ، لكنّه حقٌّ متزلزل ، بمعنى أنّه يمكن أن يبقى المستحقُّ ديةً جرح ، ويمكن أن يتطور ليصبح دية نفس لو أدّى الجرح إلى موت المجروح .

ويكفي في إسقاط الحقّ في مثل المقام ليكون إسقاطاً لما هو ثابت ، أن يكون الحقّ ثابتاً ولو من خلال ثبوت مبدئه ، ولأجل ذلك يقول المتأخرون إنّ المرأة يجوز لها أن تسقط عن زوجها نفقتها وأن تسقط حقّ حضانتها ، مع أنّ حقّ الحضانة متجدد ، فيتحقق الإسقاط ، ولو كان إسقاطاً لما هو ثابت بالقوّة والاستعداد .

والعقلاء يروّون أن لا مانع من أن يسقط الإنسان حقه الذي ثبت له بالقوّة والاستعداد إذا كان مبدأً هذا الحقّ موجوداً حال الإبراء .

وفي الحالة التي نحن بصددّها ، يعتبر الجرح مبدأً لاستحقاق الدية ، فلو أبرأ المجروح جارحه فقال : أنت بريء من دمي ، ثمّ طالب وليُّ المجروح - لو مات بعد ذلك - بالقصاص أو الدية ، لكان ذلك موضع استنكار ، إذ العرف يرى أنّ الحقّ هو حقّ المجروح وقد أبرأ منه .

والسيّد الأستاذ نفسه حكم بعدم وجود مانع من أخذ أعضاء الميت بعد موته لو كان أوصى بذلك حال حياته ، لجهة أنّ حرمة أخذ شيء من أعضائه

إنَّما هي من باب احترامه ، فإذا أسقط هو هذا الاحترام حال حياته بالوصية ، لم يعد ثمة مانع في المقام .

والإسقاط هذا ليس إسقاطاً لحق ثابت للميت فعلاً حال حياته ، وإنَّما لحق يثبت له بعد الوفاة ، فإذا جاز هنا في هذه الصورة فليجز في ما ذكرناه .

والخبر السابق لا يصلح دليلاً لما نحن فيه ، إذ موردنا ما لو أبرأ المجروح نفسه الجرح قبل موته ، ومورد الخبر عدم استعجال القضاء في الجراحات ليُتحقق من برئها أو موت المجروح بسببها ، لاختلاف حكم الدية في الموردين ، ولا تعرض له لمسألة ما لو أبرأ المجروح جرحه أو لا .

ولأجله فنحن نختلف مع السيّد الأستاذ (قده) ، ونقول : لو أبرأ المجروح جرحه من جنايته حال حياته سقط حقّ القصاص إن كانت الجناية عن عمد ، وسقطت الدية إن كانت خطأ . لكنَّ هذا كلّهُ إنَّما يجري لو أبرأ المجروح ذمة جرحه من الجرح كلّاً ، أمّا لو كان المقصود من الإبراء الإبراء من الجرح بما هو جرح ، أي أنّ المجروح أسقط حقّه من الجراحة في حالة الحياة وبشرط بقائها ، فيكون الإبراء إبراءً من دية الجرح لو بقي المجروح حياً ، أمّا لو أدّى الجرح إلى الوفاة ، فلا سقوط في المقام ، لأنّه لا موضوع له ، فلا معنى حينها لأن يُقال : إنّ إبراءه مسقط أو ليس بمسقط ، وعليه : فلو أبرأه كذلك ثمّ أدّى الجرح إلى الوفاة لم تسقط الدية ، لأنّ الأصل بقاؤها مع عدم إحراز ما يسقطها .

الجنایة علی المیت بعد الموت

لو كانت الجنایة علی المیت بعد الموت ، بأن قطع شخص رأسه مثلاً ، ثبتت الدية بلا إشکال ، إذ حرمة المؤمن میتاً کحرمة حیاً ، ومقدارها دية جنین .

وإذا ثبتت الدية هنا فلا تعطى للورثة - کغيرها من أموال المیت ، وكدية النفس التي قلنا إنها جزء من ماله فيرثها الورثة مع جملة ما يرثون - بل تنفق عن المیت في وجوه البر علی المشهور - بل قيل : إنه إجماعي - دلّ علی ذلك :

● ما رواه محمد بن یعقوب الكليني ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن (ع) قال : سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل قطع رأس میت فقال (ع) : «إنَّ الله حرّم منه میتاً كما حرّم منه حیاً ، فمن فعل بمیت فعلاً يكون في مثله اجتياح نفس الحي ، فعليه الدية ، فسألت عن ذلك أبا الحسن (ع) فقال : صدق أبو عبد الله (ع) هكذا قال رسول الله (ص) ، فقلت : فمن قطع رأس میت أو شق بطنه أو فعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحي ، فعليه دية النفس كاملة؟ فقال (ع) : لا ، ولكن دية الجنین في بطن أمه قبل أن تلج فيه الروح وذلك مائة دينار ، وهي دية الجنین - لورثته [أي الجنین] ودية هذا [یعنی المیت] هي له لا للورثة ، فقلت : فما الفرق بينهما؟ قال (ع) : إنَّ الجنین أمرٌ مستقبلٌ مرجوٌ نفعه وهذا قد مضى

وذهبت منفعته ، فلماً مُثِّلَ به بعد موته صارت ديته بتلك المثلة له لا لغيره ، يحجُّ بها عنه ، ويفعل بها أبواب الخير والبر من صدقة أو غيره ، قلت : فإن أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة . . فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه؟ فقال (ع) : إذا كان هكذا فهو خطأ فكفارته عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو صدقة على ستين مسكيناً ، مدُّ لكل مسكين بمد النبيّ (ص)» (١) .

وإذا كان حكم الدية هذه أن تنفق عن الميت في وجوه البر ، فهل يصح أن تقضى منها ديونه وتخرج منها وصاياه كما يصح ذلك في دية النفس؟ أو أنّه لما لم يكن حكم هذه الدية كحكم غيرها من أموال الميت لم يصح أن يخرج منها ذلك ، بل يقتصر في خصوصها على التصديق دون غيره من أنحاء التصرف؟

قد يُقال (٢) : إنّ الدليل الذي دلّ على كون الدية بمنزلة مال الميت تخرج منها وصاياه وتقضى ديونه مختص بالدية المسببة عن الإجهاز على الميت حال حياته ، أمّا الدية التي توجبها الجناية على الميت بقطع بعض أعضائه بعد موته فليست مشمولة له ، ولا إطلاق فيه لمثلها .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، ص : ٢٤٧ - ٢٤٨ ، حديث : ٢ . لم يصح هذا الخبر عند السيّد الخوئي بجميع طرقه ، اللهم إلّا ما رواه البرقي في المحاسن ، فإنّ طريقه صحيح عنده . ولقد خدش بعضهم حتى بهذا الطريق لجهة أنّ البرقي يروي الخبر عن أبيه محمّد بن خالد ، وقد ضعفه بعض . يراجع : مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٠٨ .

وعليه ، فالمتيقن في مثل هذا المورد هو أن تنفق الدية عن الميت في وجوه البر ، كالصدقات ونحوها مما دلّ الدليل عليه صراحة .

واستظهر السيّد الخوئي (قده) وجوب قضاء ديون الميت منها وإخراج وصاياه ، لا استناداً إلى عموم ما دلّ على أنّ الدية بمنزلة مال الميت أو أنّها تخرج منها ديونه ووصاياه ، إذ لا إطلاق فيها لمثل المورد الذي نحن فيه ، بل اتكالا على ظاهر قوله (ع) في الخبر السابق : «تصرف في وجوه البر» ، لجهة أنّ قضاء ديون الميت وإنفاذ وصاياه برّبه ، بل من أفضل أنواعه ، فإذا وجبت في غيره من الأنواع فوجوبها فيه أولى .

ولأجله قال : «والأظهر الوجوب»^(١) .

نقول : الظاهر من قول الإمام (ع) في الخبر السابق : «يصرف في وجوه البر» هو وجوب التصدق بالدية عن الميت نفسه ، ولا دلالة فيه على وجوب قضاء ديونه منها أو إخراج وصاياه وإنفاذها ، وفرق بين أن يُقال : يبرّ بالميت بإخراج ديونه ، وبين أن يُقال : يصرف عنه في وجوه البر ، إذ منصرف الثاني هو ما فيه ثواب له ، ولا يتحقق ذلك إلّا في المصارف التي لا تلزمه ، فلا يكون شاملاً لما يكون في ذمته من حقوق الناس بحسب طبيعة الانصراف ، وإن كان يمكن تخريجه ليحمل على معنى أنّ وجوب التصدق عنه مشروط بعدم وجود

(١) مباني منهاج الصالحين ، ج : ١٠ ، ص : ٨٠٨ .

حقّ للآخرين في ذمته ، فكأنّه قيل : يصرف عنه في وجوه البرّ إذا لم تكن ذمته مشغولة بحقّ من حقوق النّاس ، وهذا يعني أنّه إن كانت كذلك ، فيُقدم إخراج الحقوق على التصديق في وجوه البر ، ولا يعود عندها وجوب التصديق ذا موضوع فيرتفع ، وهو تخريج لا تشهد له قرينة ولا يعضده السياق .

نعم ، يمكن الاستفادة وجوب إخراج الدين وإنفاذ الوصايا من الدية هذه من ظاهر التعبير بـ «يحجّ به عنه» ، إذ لو كان الحجّ ممّا يجب إخراجُه من الدية هذه ، لوجب بطريق أولى إخراج الدين ، لأنّه مقدّم على باقي ما يجب في ذمة المكلّف من حقوق ممّا هو من شؤونه المتعلّقة به ، فإذا وجب إخراج الحجّ منها وجب إخراج الدين بطريق أولى ، فتكون عبارة : «يحجّ به عنه» قرينةً على أنّ المراد من وجوه البر ما يشمل الشؤون المتعلّقة بالميت ممّا يكون حقّاً للآخرين في ذمته .

فالأظهر - على هذا - أنّ دية الجناية بعد الموت تقضى منها ديون الميت وتخرج منها وصاياه ، شأنها شأن غيرها من أمواله ، ويبقى في النفس شيء وذلك لأن الظاهر من قوله «يحجّ به عنه» الحجّ المستحب الذي يحصل منه على الثواب تماماً كما هو التصديق عنه لا الحجّ الواجب الذي يراد منه براءة ذمته إلا أن يستفاد الحكم بالأولوية فإذا كان الصرف في وجوه البر لمنفعة الميت بالثواب بالصدقة فإن الصدقة فإن الصرف في وفاء الدين الذي يوجب إخراجَه من نتائج المسؤولية أولى ، ولعل هذا هو ما قصده سيدنا الأستاذ الخوئي رحمه الله .

إذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الإمام

رجع الأمر إليه ، وله المطالبة بالقصاص ، وله أخذ الدية مع التراضي ، لأنه الولي ، وإذا كان الوارث غير الإمام كان له العفو بلا مال ، باعتبار أنه إنما يتنازل بذلك عن حقه الشخصي فيجوز له أن يعفو ، والسؤال هنا هو : هل للإمام أن يعفو بلا فرق بينه وبين غيره من الورثة أو لا؟

ذهب ابن إدريس - على ما حكى عنه - إلى أن له ذلك ، لأنه مقتضى إطلاق ثبوت الولاية له الذي ليس له مخصص ، «فإن رضي الإمام بالدية كانت له لالبيت المال كتركته ، ولأن جنيته عليه لأنه عاقلته» (١) .

ونوقش : بأنه اجتهد في قبال النصوص الدالة على أن ليس له ذلك ، منها :

● ما رواه الكليني ، بإسناده عن أبي ولاد قال : قال أبو عبد الله (ع) في الرجل يقتل وليس له ولي إلا الإمام : «إنه ليس للإمام أن يعفو ، له أن يقتل أو يأخذ الدية فيجعلها في بيت مال المسلمين ، لأن جناية المقتول كانت على الإمام ، وكذلك تكون ديته لإمام المسلمين» (٢) .

● وما رواه الكليني أيضاً ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد [الحناط] ،

(١) المهذب البارع ، ج ٤ ، ص ٣٥٥ .

(٢) وسائل الشيعة ، ج ١٩ ، ص ٩٣-٩٤ ، رواية ٢ . ورد في الجواهر في صفة هذا الخبر فقال : «الحسن أبي ولاد ، أو صحيحه» ، يلاحظ : ج ٣٩ ، ص ٤٣ .

قال : «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً [عمداً] ، فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الذمة من قرابته فقال : على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الإسلام ، فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل إليه فإن شاء قتل وإن شاء عفا وإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين ، لأنَّ جناية المقتول كانت على الإمام ، فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين ، قلت : فإن عفا عنه الإمام؟ قال : فقال : إنما هو حقّ جميع المسلمين ، وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية ، وليس له أن يعفو» (١) .

وصريح هاتين الروايتين أن ليس للإمام أن يعفو ، علَّل ذلك فيهما بأنَّ العفو حقّ المسلمين جميعاً لاحقاً .

وهما تدلان أيضاً على أنَّ ما يكون للإمام لا يكون له على نحو الملك الشخصي ، وليس له حقّ التصرف فيه في ما يتعلّق بمصالحه الشخصية ، وهو إنّما يملك في مثل ما نحن فيه بلحاظ مسؤولياته القيادية وموقعه ، فالملك ملك له بعنوانه ، ولأجله فإذا ورث الإمام المال - مع عدم الوارث المسلم - لم يأخذه بصفته الشخصية ، ولا يصح انتقاله إلى أولاده بالإرث ، وليس له ولاية أن يضيّع على المسلمين حقوقهم ، ولو كان الأمر له بعنوانه الشخصي جاز له أن يعفو بلا إشكال ولا تحفظ ، لكنّ الأمر يرجع إلى المسلمين ، ويرتبط بجملته

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، ص : ٩٣ ، حديث : ١ . ووصفه في الجواهر : بالصحيح . والظاهر أن الخبر واحد ، وإن اختلفت طرقه . يلاحظ : مفتاح الكرامة ، ج : ٨ ، ص : ٤٨ .

مصالحهم ، وهو حقّ من حقوقهم .

ولو عفا الوارث عن القاتل بشرط المال لم يسقط القصاص ، إذ العفو هنا ليس مطلقاً بل مشروط فيبقى الحقّ قائماً ، ولا تثبت الدية إلاّ مع رضا الجاني بدفعها ، دلّ على ذلك :

● ما رواه عبد الله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : «من قتل مؤمناً متعمداً قيد منه إلاّ أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية ، فإن رضوا بالدية وأحبّ القاتل فالدية» (١) .

وظاهرها أنّ الدية لا تجب على القاتل إلاّ مع رضاه .

وعليه : فلو لم يكن للمسلم المقتول عمداً وارث إلاّ الإمام ، جاز له الاقتصاص ، أو أخذ الدية مع التراضي ، وليس له العفو ، لأنّ ذلك حقّ المسلمين ، وإليه ذهب الأكثر (٢) ، وهو الصحيح لما ذكرناه من الأخبار .

لو عفا بعض الورثة دون بعض

إذا تعدد أولياء المقتول وكان القتل عمداً فعفا بعض الأولياء دون بعض ، فهل يسقط حق القصاص بعفو البعض ، فلا يجوز لمن لم يعف الإقدام عليه؟؟

(١) وسائل الشيعة ، باب : ٦٠ ، من أبواب قصاص النفس ، حديث : ٣ .

(٢) يلاحظ مثلاً : المهذب ، ج : ٢ ، ص : ٤٦ . والنهاية ، ص : ٧٣٩ . وإيضاح الفوائد ، ج : ٤ ، ص :

١٨٠ ، والمهذب البارع ، ج : ٤ ، ص : ٣٥٥ .

أو أنه يسقط بالعفو ، ويبقى حق من لم يعف قائماً فيجوز له الاقتصاص من الجاني؟؟
 شكّل هذا الموضوع في الواقع أساساً لنقاش وجدل علميين بين الفقهاء ،
 فذهب قوم إلى القول بسقوط القصاص بعفو البعض ، وآخرون إلى عدم
 سقوطه ، ويترتب على اختيار الرأي الأول استحقاق الولي الذي لم يعف - لو
 أقدم على الاقتصاص - القتل لأنه أقدم على قتل من لا حق له بقتله فكان
 جانياً . وذكر السيد الأستاذ (قده) في مقام استعراضه للمشكلة هذه أن القول
 بالسقوط والقول بعدمه كليهما مشهوران بين الأصحاب .

ونقل في الجواهر الإجماع على عدم السقوط ، فقال : « ونسبه في
 المسالك وغيرها إلى الأصحاب ، وفي محكي الخلاف إلى إجماع الفرقة
 وأخبارها ، كما عن ظاهر المبسوط وغاية المرام وصريح الغنية الإجماع على
 المفروض أيضاً مؤيداً بعدم العثور فيه على مخالف منا كما اعترف به غير
 واحد . . » (١) .

والظاهر منه عدم اعتداده بالخلاف المأثور عن ابن الجنيد ، ولعله لدعوى
 تقدم الإجماع عليه ، وتأخره عنه .

وكيف كان ، فلقد افترض في الجواهر أن : « المسألة مفروغ منها ، سواء
 دفع الجاني مقدار نصيب العافي من الدية أو أقل أو أكثر ، لم يسقط حق الآخر
 في القصاص . . » (٢) .

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٠٦ .

(٢) م . ن .

رأي السيد الخوئي (قده)

وعلى أي حال ، فلقد استظهر السيد الأستاذ (قده) من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] ثبوت حق القصاص لكل واحد من الأولياء على نحو الاستقلال ، بدعوى أن المقصود من لفظ الولي في الآية العنوان المنحل في كل واحد من أفرادهِ ، لا خصوص العنوان بما هو هو ، أعني صرف الطبيعة ، ولا العنوان المحقق في المجموع ، وإذا ثبت أن هذا هو المراد من لفظ الولي ، انحل الحكم المجعول له إلى أحكام بعدد أفرادهِ ، ويصبح المعنى المقصود من الآية هو التالي : إن لكل فرد من أفراد الولي حقاً بالاقتصاص من الجاني ، وعليه ، فلو أسقط البعض حقهم الثابت لهم بنص الآية بقي حق الباقيين قائماً لم يزل مع عدم وجود ما يسقطه .

قال ما نصّه : «إذا كان للمقتول أولياء متعددون ، فهل يجوز لكل واحد منهم الاقتصاص من القاتل مستقلاً وبدون إذن الباقيين أو لا؟؟»

فيه وجهان : والأظهر هو الأول وفاقاً لجماعة . . بل في غاية المرام أنه المشهور ، والوجه في ما ذكرناه هو أن حق القصاص لا يخلو من أن يكون قائماً بالمجموع كحق الخيار ، أو بالجامع على نحو الانحلال . أما الأول فهو - مضافاً إلى أنه لا دليل عليه ، بل هو خلاف ظاهر الآية الكريمة كما سنشير إليه - ينافي حكمة القصاص ، حيث إنه يمكن للقاتل أن يتوسل إلى عفو أحد الأولياء

مجاناً أو مع أخذ الدية ، ومعه يسقط حق الاقتصاص ، فلو قتل واحد منهم الجاني والحال هذه ، كان قتله ظلماً فعليه القصاص ، وهو ما لا يمكن الالتزام به . وأما الثاني فهو أيضاً كذلك ، حيث إن لازمه سقوط القصاص بإسقاط واحد منهم . وأما الثالث فهو الأظهر ، فإنه الظاهر من الآية الكريمة ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً﴾ [الإسراء: ٣٣] بتقريب أن الحكم المجعول لطبيعي الولي ينحل بانحلاله ، فيثبت لكل فرد من أفراد حق مستقل كما هو الحال في سائر موارد انحلال الحكم بانحلال موضوعه ، ولا يقاس ذلك بحق الخيار ، فإنه حق ثابت للمورث - على الفرض - والوارث يتلقى منه هذا الحق الواحد ، فلا محالة يكون ذلك لمجموع الورثة بما هو مجموع ، وهذا بخلاف حق الاقتصاص ، فإنه مجعول للولي ابتداءً ، وكونه حقاً واحداً أو متعدداً بتعدد موضوعه تابع لدلالة دليله .

مناقشة

نقول : إن القول بالتنافي بين سقوط حق القصاص بعفو البعض ، وبين الحكمة من وضع القصاص - لو صح - لجرى في إسقاط الكل ، لجواز أن يقنع الجاني جميع الأولياء بإسقاط حقهم مجاناً أو مع الدية ، مع أن أحداً لا يلتزم بمنافاة إسقاط الحق بالقصاص من قبل الأولياء للحكمة من وضعه وتشريعه .

ولتوضیح المسألة نقول : إن الشارع جعل حق القصاص للأولياء على نحو التخيير ، ولهم أن يختاروا العفو مطلقاً أو مع الدية فيسقط بذلك حقهم في القصاص .

فلو كان إسقاط البعض منافياً للحكمة من وضع القصاص - لو قلنا بسقوطه بإسقاط البعض - لوجب أن يكون إسقاط الجميع منافياً لها أيضاً بلا فرق ، مع أنه لم يقل أحد بمنافاة السقوط بإسقاط الجميع للحكمة من وضع القصاص ، فلم ينافيها السقوط بإسقاط البعض؟؟ هذا أولاً .

وثانياً : إن انطباق العنوان الكلي على أفرادهِ ومصاديقه قهري - حتى لو كان الكلي اعتبارياً - هذا في مرحلة المدلول التصوري ، لكن ذلك لا يقتضي أن يكون المقصود منه عند الحكم عليه معناه بما هو منحل في كل فرد من أفرادهِ ، إذ قد يراد منه في الحالة هذه المعنى بما هو ، أي صرف الطبيعة أو المعنى بما هو متحقق في المجموع ، لا في كل فرد من أفرادهِ - ولا يتعين قصد أحد هذه الاحتمالات إلا بمعونة القرينة .

وعليه ، فجعل الحكم بثبوت السلطنة لعنوان الولي في الآية لا يقتضي انحلال الحكم إلى أحكام بعدد أفراد الموضوع لمجرد صلاحيته للانطباق عليها - قهراً - في مرحلة المدلول التصوري ، بل لابد مع ذلك من إحراز أن الموضوع الذي جعل له الحكم لوحظ باعتباره واسطة للوصول إلى الأفراد والحكم عليها . وبعبارة أخرى لابد من إحراز أن الموضوع لوحظ بما هو مستغرق في

أفراده ، منحل في كل مصداق من مصاديقه على نحو الاستقلال .

وما دام ذلك غير محرز ، وما دام الموضوع يصلح في ذاته لأن يلاحظ بما هو هو ، أعني بما هو صرف العنوان ، أو بما هو منحل في كل فرد فرد على نحو الاستقلال أو على نحو المجموع ، وليس ثمة قرينة تعين المراد من بين المحتملات ، فتكون الآية مجملة لا يصح الاستناد إليها هنا . نعم ، غاية ما يستفاد منها جعل السلطنة لعنوان الولي بغض النظر عن الكيفية التي تمت ملاحظة العنوان بواسطتها عند جعل الحكم .

إن قيل : إن الظاهر من جعل الحكم لموضوع كلي ، يكفي في وجوده وتحققه وجود فرد من أفراده - كما هو الحال في الآية - انحلاله إلى أحكام بعددها ، قلنا : إن الكلام السابق إنما يصح لو كان للآية التي دلت على ثبوت حكم السلطنة لعنوان الولي إطلاق من هذه الجهة ، وأحرزنا أن المولى يقصد منها بيان جعل السلطنة للولي بما هو عنوان متحقق في أي فرد من أفراده ، وكلا الأمرين غير محرز ، ذلك أن غاية ما تدل عليه الآية وتشير إليه ، أن من قتل عمداً ظلماً جعل الله لوليه حق الاقتصاص من الجاني . أما أن السلطنة هذه مجعولة للولي على نحو صرف الوجود ، أو على نحو إرادة الشمول والاستغراق لكل فرد من الأفراد ، أو على نحو إرادة المجموع من لفظه ، فلا دلالة لها عليه ، ولا إطلاق فيها لمثله .

ولأجل ذلك ، فما ذكره السيد الخوئي دليلاً لإثبات عدم السقوط

بإسقاط البعض قاصر ، ولا ينهض حجة على المطلوب ، ومجال المناقشة فيه - كما هو واضح - واسع .

وكيف كان ، فدراسة المسألة هذه تقتضي أولاً استعراض الأخبار الواردة في خصوصها لتقييمها ، وتبين ما يمكن أن تقود إليه من حكم ، وما يمكن أن تؤدي إليه من رأي .

استعراض الأخبار

الروايات الواردة في المقام قسمان ، قسم يؤكد على عدم سقوط القصاص بإسقاط البعض ، وأن حق الذي لم يعف يبقى قائماً يجوز له استيفاؤه متى شاء ، وقسم يدل صراحة على سقوطه بإسقاط البعض ، وعدم جواز استيفائه من قبل من لم يعف . وهك استعراض القسمين :

الأخبار النافية للسقوط

● روى محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحفاظ ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) في رجل قتل وله أم وأب وابن ، فقال الابن : أنا أريد أن أقتل قاتل أبي ، وقال الأب : أنا أريد أن أعفو ، وقالت الأم : أنا أريد أن آخذ الدية ، فقال (ع) : فليعط الابن أم المقتول السدس من الدية ،

ويعطي ورثة القاتل السدس من الدية حق الأب الذي عفا وليقتله^(١) .

والخبر واضح الدلالة على عدم سقوط القصاص بإسقاط البعض ، وأن على المقتص أن يدفع للذي طلب الدية حصته منها ، وأن يدفع لولي المقتص منه حصة من عفا من أولياء المقتول .

● وروى أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، وابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج عن بعض أصحابه ، رفعه إلى علي (ع) : في رجل قُتل وله وليّان ، فعفا أحدهما وأبى الآخر أن يعفو قال : إن أراد الذي لم يعف أن يقتل قتل ، ورد نصف الدية على أولياء المقتول المقاد منه^(٢) . وهي حصة من عفا .

● وروى أيضاً عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن ، عن أبي عبد الله (ع) قال : سألت عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما أولياء فعفا أولياء أحدهما وأبى الآخرون ، قال : فقال (ع) : يقتل الذي لم يعف ، وإن أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوا .

والواضح من الخبر أنه أجنبى عن ما نحن فيه ، ذلك أن موردنا هو ما لو تعدد أولياء المقتول فعفا بعضهم وطالب البعض الآخر بالقصاص ، ومورد

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، باب : ٥٢ ، رواية ١ ، ص : ٨٣ .

(٢) م . ن . ج : ١٩ ، باب : ٥٢ ، رواية ٢ ، ص : ٨٣ .

الخبر ما لو تعدد المقتول واتحد القتال ، فأسقط أولياء أحد المقتولين حقهم في القصاص ، وطالب أولياء الآخر به . وعليه ، فلا يصلح الخبر دليلاً للقول بعدم سقوط القصاص بإسقاط البعض كما هو واضح ، ولا يصح الاحتجاج به للمقام .

الأخبار المثبتة للسقوط

أما الروايات التي تدل على السقوط بإسقاط البعض فمنها :

● ما رواه الكليني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد ، قال : سألت أبا عبد الله (ع) في رجل قتل وله أولاد صغار وكبار ، أرأيت إن عفا الأولاد الكبار؟؟ قال : فقال (ع) : لا يقتل ، ويجوز عفو الأولاد الكبار في حصصهم [الظاهر من الدية بقرينة ذيل الخبر] ، فإذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدية (١) .

والرواية - كما هو واضح - صريحة في سقوط الحق بعفو البعض - وهم الكبار هنا - وأنه لا يتبقى للأولاد الصغار الحق في أن يطالبوا بالقصاص ، ولا يجوز لهم أن يقتلوا ، وينتقل حقهم إما إلى العفو ، أو إلى الدية .

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، رواية : ١ ، ص : ٨٤ .

● وما رواه الكليني أيضاً ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن في حديث قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : رجلان قتلا رجلاً عمداً ، وله وليان ، فعفا أحد الوليين ، قال : فقال (ع) : إذا عفا بعض الأولياء درى عنهما القتل ، وطرح عنهما من الدية بقدر حصة من عفا ، وأدّى الباقي من أموالها إلى الذين لم يعفوا^(١) .

والواضح من هذا الخبر أيضاً سقوط القصاص بمجرد إسقاط البعض ، وأن من لم يعف من الأولياء ينتقل حقه إلى الدية .

● وما رواه أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر (ع) قال : قضى أمير المؤمنين (ع) في من عفا من ذي سهم فإن عفوه جائز ، وقضى في أربعة إخوة عفا أحدهم : قال : يعطى بقيتهم الدية ، ويرفع عنهم حصة الذي عفا^(٢) .

والخبر هذا صريح أيضاً في سقوط القصاص بإسقاط البعض ، وأن حق من لم يعف منهم أن يأخذ نصيبه من الدية ، وهو صريح أيضاً في سقوط الدية عن الغريم بمقدار حصة من عفا .

● وما رواه أيضاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن حديد ،

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، باب : ٥٢ ، رواية : ١ ، ص : ٨٥ .

(٢) م . ن ، رواية : ٢ .

عن جميل بن دراج عن زراره ، عن أبي جعفر (ع) في رجلين قتلا رجلاً عمداً ، وله وليان ، فعفا أحد الوليين ، فقال : إذا عفا بعض الأولياء درى عنهما القتل ، وطرح عنهما من الدية بقدر حصّة من عفا ، وأدى الباقي من أموالهما إلى الذي لم يعف ، وقال (ع) : عفو كل ذي سهم جائز^(١) .

● وما رواه الطوسي بإسناده عن الصفار ، عن الحسن بن موسى ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحق بن عمار ، عن أبيه ، أن علياً (ع) كان يقول : من عفا عن الدم من ذي سهم له فيه فعفوه جائز ، وسقط الدم ، وتصير دية ، ويرفع عنه حصّة الذي عفا^(٢) .

والخبر صريح في أن العفو من بعض الأولياء بمجرد مسقط ، وأنه يرفع عن الجاني حصّة من عفا من الدية ، ويؤدي لمن لم يعف حصته منها .

● وما رواه الصدوق قال : قد روي أنه إذا عفا واحد من الأولياء ارتفع القود^(٣) .

محاولات الجمع بين الأخبار السابقة

وهذه الروايات كما هو واضح متعارضة ، بعضها يدل صراحة على عدم سقوط حق القصاص بإسقاط البعض ، وعلى جواز أن يستوفي من لم يعف

(١) وسائل الشيعة ، ج : ١٩ ، رواية : ٣ ، ص : ٨٦ .

(٢) م . ن . ج : ١٩ ، رواية : ٤ ، ص : ٨٦ .

(٣) م . ن . ج : ١٩ ، رواية : ٥ ، ص : ٨٥ .

تمام هذا الحق بلا إشكال ، والبعض الآخر منها يدل على السقوط ، وعلى عدم جواز أن يقدم من لم يسقط حقه على القتل ، وأنه بالإسقاط ينتقل حقه إلى الدية . ولرفع التعارض هذا ، حاول صاحب الجواهر ترجيح روايات عدم السقوط بالشهرة والإجماع ومخالفة العامة ، قال بعد نقل الإجماع على عدم السقوط ، وبعد نفيه العثور على مخالف منافي ذلك : « إن النصوص المزبورة [الدالة على السقوط بالعفو] . . محمولة على التقية أو الندب » ولا يعتد بها « بعد إعراض الطائفة عنها ، ومعارضتها بغيرها مما هو أقوى منها من وجوه . . الخ »^(١) . وحمل جماعة منهم الشيخ (قده) روايات السقوط على صورة ما لو لم يؤد الباقي من الأولياء - يعني من لم يعف - فاضل الدية ، فإذا امتنع الذي لم يعف عن دفع فاضل الدية للغرماء سقط القصاص ، أما في صورة ما لو دفع فلا يسقط ، وهو حمل على خلاف ظاهر الأخبار كما هو واضح ، ذلك أن الروايات في مقام الحديث عن سقوط حق القصاص بعفو البعض وعدم سقوطه ، وليست في مقام التفصيل بين دفع الدية للغرماء وعدم دفعها ، وما يترتب على ذلك من آثار وأحكام .

ولقد حمل بعضهم روايات السقوط على الاستحباب بالنسبة إلى باقي الأولياء .

وذهب السيد الصدر (قده) إلى التفصيل بين ما لو أراد الابن القتل وعفا الأب فلا يسقط القصاص ، وبين ما لو أراد الأب القصاص وعفا الابن

(١) جواهر الكلام ، ج : ٣٩ ، ص : ٣٠٦ ، بتصرف .

فيسقط ، وهو جمع بين الأخبار لا شاهد له من قرينة أو سياق ، ولعله لأجل ذلك عدل السيد الشهيد (قده) عن هذا التفصيل مفترضاً أن الروايات الدالة على السقوط يحتمل احتمالاً قوياً أن يكون العموم فيها آياً عن التخصيص عرفاً ، وأن يكون لسانها لسان ضرب القاعدة ، وعليه ، فلا يعود الجمع بين الأخبار بالأسلوب المتقدم ممكناً ، ويبقى التعارض قائماً . . فتساقط ، ولا بد عندها من البحث عن طريق آخريتين من خلاله حكم المورد الذي نحن فيه .

ثم افترض أن الاحتياط في الدماء يقتضي هنا المصير إلى سقوط حق القصاص ، وعدم جواز القتل لمن لم يعف .

وحاول آخرون ترجيح الروايات القائلة بعدم السقوط بالشهرة - كما صنع صاحب الجواهر - بتقريب أن المشهور عمل بالروايات المثبتة للقصاص ، وأعرض عن ما يدل على السقوط منها ، وهي بمرأى من أصحابنا ومسمع ، ولا شك أن إعراض المشهور عن العمل برواية ما يسقطها ، ويجعل الرجحان في جانب ما اشتهر العمل به .

مناقشة وجوه الجمع

نقول : إن الاعراض عن العمل بخبر ما إنما يكون مسقطاً إذا كان ناشئاً من احتمال اطلاع المعرضين على بعض العناصر التي تضعف الرواية في ذاتها ، والتي لو وصلتنا لأعرضنا بسببها كما أعرضوا . أما إذا كان الإعراض ناشئاً من ترجيح بعض الأخبار على بعض اجتهاداً ، فلا يوجب الوهن ولا

الضعف ، ولا يجعل الرجحان في جانب ما عمل به .

ومن المحتمل جداً أن يكون منشأ العمل بروايات عدم السقوط في المقام ، لا ضعف الروايات المعارضة في ذاتها ، إنما اشتهاار القول بالسقوط عند جمهور فقهاء السنة ، فرجح ما خالفهم ، إما بحملهم الأخبار الموافقة على التقية ، وإما بالاستناد إلى القاعدة التي تفترض ترجيح ما خالف العامة عند التعارض .

وإذا كان الأمر كذلك ، كان الترجيح لعنصر اجتهادي ، وهو الحمل على التقية أو البناء على العمل بما خالف العامة ، وهو ليس عنصراً مرجحاً بالمطلق ، ولا يستلزم على الدوام صحة الحكم على الأخبار بالوهن والضعف .

ثم إن عندنا ملاحظة في خصوص قضية حمل الأخبار على التقية ، خلاصتها أنه لا يكفي في صحة حمل خبر ما على التقية أن يكون موافقاً لما اشتهر العمل به عند العامة أو شاع من رأي أو مذهب أو فتوى ، بل لابد من دراسة طبيعة الخبر الموافق ، ذلك أن التقية تتأدى بأقل قدر ممكن من البيان ، والخبر لكي يكون في مقام بيان الحكم على وجه التقية ، لابد أن يتعرض لبيان أصل الحكم الموافق من دون دخول في التفاصيل ، خصوصاً ما يعضد الحكم ويؤكدده من الأدلة والحجج ، وما يدعمه من المؤيدات والشواهد .

وفي موردنا لو كان الإمام في مقام التقية لكفى منه أن يبين أصل الحكم الموافق للعامة ، بلا توثيق له ، ولا إسناد إلى علي (ع) في قضائه وحكمه . وعليه ، فاحتجاج الإمام بكلام أمير المؤمنين (ع) الوارد على نحو القاعدة

العامّة كما في الخبر السابق عن الباقر (ع) والذي فيه : قال (ع) : قضى أمير المؤمنين (ع) في من عفا من ذي سهم فإن عفوه جائز ، وقضى في أربعة إخوة عفا أحدهم قال (ع) : يعطي بقيتهم الدية ، ويرفع عنهم حصّة الذي عفا . يجعل احتمال صدور الخبر على نحو التقيّة بعيداً جداً .

وعليه ، فما ذكر من وجوه الجمع بين الأخبار السابقة لا يعتد به ، ولا يعتمد عليه .

نعم ، الروايات الدالة على السقوط بالعفو أكثر ، لكن الأكثرية ليست من العناصر التي تشكل أساساً للترجيح عند التعارض .

الرأي المختار

ولأجل ذلك كله فالتعارض قائم ، ومعه تتساقط الروايات ، والمرجع عندها قاعدة الاحتياط في الدماء ، المقتضية عدم جواز القتل عند عفو البعض .

وقوله تعالى : ﴿ومن قتل مظلوماً . . الخ﴾ لا يصلح دليلاً ، لعدم إحراز إرادة جعل السلطنة لكل ولي على نحو الاستقلال منه .

وعليه : فالصحيح هو ما ذهب إليه السيد الحكيم (قده) من أن القاعدة هنا بعد الحكم على الأخبار بالتساقط لتعارضها ، هي عدم جواز قتل الجاني لو عفا عنه بعض الأولياء ، لا أقل من الاحتياط الوجوبي في ذلك كما فعل السيد الشهيد (قده) عند عدم إحراز ما يقتضي جواز القتل ويدل عليه .

فهرس

٥	تقريط
٧	تمهيد عام
٩	فهرس إجماليد لفصول البحت
١١	الفصل الأول : مدخل إلى فقه المواريث والفرائض
١٣	المواريث والفرائض في اللغة والاصطلاح
٢٣	نظرة في فقه المواريث في القرآن
٦٩	الفصل الثاني : موجبات الإرث ومراتبه
٧١	موجبات الإرث وأسبابه
٧٥	النسب ومراتبه
٨٠	السبب ومراتبه
٨٧	أقسام الورثة وطبقاتهم
٩٧	الفرض وأنواعه مع تفصيل أرباب الفروض

١٠٣ العول والتعصيب

١٠٣ تأسيس المسألة

١٠٥ العول

١٠٥ حقيقته ومفهومه

١٠٩ أول من أعال الفرائض

١١٥ مذهب الإمامية إنقاض البعض

١١٧ الضابطة في دخول النقص على البعض

١٢٤ أدلة بطلان العول

١٤٦ أدلة القائلين بالعول ومناقشتها

١٥٤ التعصيب

١٥٤ حقيقته ومفهومه

١٥٦ أنواع العصبات

١٥٨ مراتب العصبات وجهات العسوبة

١٦٣ أدلة القول بالتعصيب ومناقشتها

١٧٢ مذهب الإمامية بطلان التعصيب وأدلتهم

١٨١ الفصل الثالث : موانع الإرث

١٨٣ تمهيد ومدخل

- الكفر وما يتعلق به ١٨٩
- ما نعيه الكفر ١٨٩
- معنى الكفر المانع ١٨٩
- إرث الكافر من المسلم ١٨٩
- إرث المسلم من الكافر ١٩٠
- مذهب الإمامية ١٩١
- رأي أهل السنة ١٩٤
- أدلة أهل السنة ومناقشتها ١٩٧
- إسلام الكافر بعد موت المورث ٢٠٣
- لو أسلم الكافر قبل تقسيم التركة أو بعدها ٢٠٣
- مذهب الجمهور ٢٠٤
- مذهب الإمامية ٢٠٥
- لو أسلم الكافر مع وحدة الوارث ٢٠٩
- تحفظ ابن الجنيّد وصاحب الوسائل ٢١٠
- الرأي المختار ٢١٢
- لو أسلم الكافر ولم يكن وارث إلا الإمام ٢١٥
- مذهب الإمامية ٢١٦

- ٢٢٣ لو أسلم الكافر حين تقسيم التركة ، وكان الورثة متعددين
- ٢٢٩ لو أسلم وقد قسّم بعض التركة دون بعض
- ٢٣١ إختيار السيد الخوئي (قده)
- ٢٣٢ الرأي المختار
- ٢٣٢ لو أسلم الكافر مع وجود الإمام ، وزوج الميت
- ٢٣٨ المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب
- ٢٥٠ الكفار يتوارثون وإن اختلفوا في الملل
- ٢٥٠ مذهب الإمامية
- ٢٥٤ مذهب أهل السنة
- ٢٥٧ رأي القانون
- ٢٥٧ تبعية الأطفال لأبائهم في الإسلام والكفر
- ٢٦٥ المرتد ، إرثه وحكمه
- ٢٦٥ إرث المرتد
- ٢٧٠ الإشكال في توصيف المرتد
- ٢٧٤ حكم المرتد الفطري
- ٢٧٧ حكم المرتد وإرثه عند أهل السنة
- ٢٧٩ ردة أحد الزوجين

٢٨٢	موقف القانون
٢٨٣	القتل وما يتعلق به
٢٨٣	القتل العمد الظلم
٢٨٨	القتل الخطأ
٢٩٠	القول بمناعيته مطلقاً
٢٩٢	مناقشة الشيخ
٢٩٤	القول بمناعية الخطأ من الدية دون باقي التركة
٣٠٤	القتل العمد الحق
٣٠٦	القتل الشبيه بالعمد
٣١٠	رأي أهل السنة
٣١١	مذهب الأحناف
٣١٤	المالكية
٣١٥	الشافعية
٣١٥	الحنابلة
٣١٦	موقف القانون
٣١٨	عدم حاجبية القاتل من هو أبعد منه
٣٢١	حكم الدية لجهة إخراج الدية منها وإنفاذ الوصية

وارث الدية	۳۲۶
لو أبرأ المجروح جراحه في حياته ثم مات	۳۳۰
الجنانية على الميت بعد الموت	۳۳۴
إذا لم يكن للمقتول عمداً وارث سوى الإمام	۳۳۸
لو عفا بعض الورثة دون بعض	۳۴۰
رأي السيد الخوئي (قده)	۳۴۲
مناقشة	۳۴۳
استعراض الأخبار	۳۴۶
الأخبار النافية للسقوط	۳۴۶
الأخبار المثبتة للسقوط	۳۴۸
محاولات الجمع بين الأخبار	۳۵۰
مناقشة وجوه الجمع	۳۵۲
الرأي المختار	۳۵۴

